



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 12/150 الصادر عن صندوق النقد الدولي

الكويت

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢

يونيو ٢٠١٢

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع بلدانه الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١ مع دولة الكويت، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **تقرير خبراء الصندوق في إطار مناقشات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢** عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في الكويت في ٣٠ إبريل ٢٠١٢ حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في الأول من يونيو ٢٠١٢، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات. وتعتبر الآراء الواردة في التقرير عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

- **ملحق المعلومات الذي أعده الصندوق..**

- **نشرة المعلومات المعممة التي تلخص آراء المديرين التنفيذيين كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٢ حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة.** وسوف تنشر الوثيقة التالية بشكل منفصل.

تقرير القضايا المختارة والملحق/المرفق الإحصائي

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

700 19th Street, N.W. • Washington, D.C. 20431

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: ١٨ دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة



صندوق النقد الدولي

الكويت

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢

٣٠ مايو ٢٠١٢

القضايا الرئيسية

السياق: تحققت نتائج اقتصادية كلية قوية في عام ٢٠١١، بدعم من الإيرادات النفطية المرتفعة. إلا أن وتيرة تعافي النشاط الاقتصادي غير النفطي استمرت محدودة، مع استمرار ضعف نمو الائتمان المصرفي برغم تحسنه؛ واستمر التضخم أيضا في مستويات معتدلة. وطراً تغير كبير في الشهور الأخيرة على مشهد صنع السياسات، وتوجد الآن حكومة وبرلمان جديان. وتأتي الكويت في تصنيف منخفض نسبيا في العناصر اللازمة للقدرة التنافسية وفي مركز متأخر فيما يتعلق بجودة بنيتها التحتية المادية والاجتماعية نسبةً إلى مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لديها.

الآفاق والمخاطر: يُتوقع أن يتعزز التعافي الاقتصادي، مدفوعا بتزايد الإنفاق الحكومي - لا سيما في الأجور والمصروفات الرأسمالية. ويُتوقع أن يستمر الفائض المرتفع في المالية العامة وفي الحساب الخارجي. ويُتوقع أن يهدأ التضخم بصورة طفيفة، إلا أن مخاطر التضخم موجودة في جانب الاحتمالات الإيجابية. وتتضمن المخاطر التي تواجه الآفاق انخفاض معدلات تنفيذ الميزانية الرأسمالية والاختناقات التشريعية، التي يمكن أن تكبح التعافي. وتتشابه الكويت مع غيرها من البلدان من حيث انكشافها للمخاطر الخارجية، بما في ذلك اشتداد الأزمة الأوروبية، غير أن هذه المخاطر قابلة للإدارة.

السياسات الاقتصادية الكلية: يُتوقع أن يظل موقف السياسة الاقتصادية الكلية في المدى القريب مساندا. ويتوافر لدى الكويت حيز مالي كبير، ولكن يُتوقع أن يشكل ارتفاع تكاليف الأجور في القطاع العام والمعاشات التقاعدية وسرعة نمو السكان ضغوطا على المالية العامة في الأجل

المتوسط. وحتى يتسنى للكويت الحفاظ على الثروة بصورة منصفة لأجيالها القادمة، فستعين ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط.

الاستقرار المالي: لا يزال القطاع المصرفي يحتفظ بصلابته، إلا أن الأوضاع في قطاع الشركات الاستثمارية تدهورت. ويشجع الخبراء السلطات على مواصلة توخي اليقظة تجاه المخاطر القائمة والناشئة، والاستمرار في تعزيز الرقابة على الشركات الاستثمارية، واستحداث الأدوات اللازمة لتسوية أوضاعها.

الإحصاءات: توجد أوجه قصور في توفير البيانات، إلا أن البيانات المتاحة تكفي بوجه عام لأغراض الرقابة. وثمة ضرورة إلى إحراز مزيد من التقدم في جودة البيانات وحدثتها، ولا سيما في الحسابات القومية.

أجريت المناقشات في الكويت خلال الفترة ١١-٣٠ أبريل ٢٠١٢. وتألقت البعثة من السيدة مي خميس (رئيسا) والسادة كنتارو كاتاياما ولياندرو مدينا وبدرو رودريغز (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). واستفادت البعثة من مناقشاتها مع معالي محافظ البنك المركزي محمد يوسف الهاشل، ومعالي وزير التجارة والصناعة أنس الصالح، ووكيل وزارة المالية السيد خليفة حمادة، وغيرهم من كبار المسؤولين بالحكومة والبنك المركزي، ونواب البرلمان وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني.

اعتمده

ألفريد كامر

وتالين كورنثليان

المحتويات

٤	مقدمة
٦	التطورات الأخيرة.....
٩	الآفاق والمخاطر
١٤	المناقشات المتعلقة بالسياسات
١٤	ألف- مزيج السياسات الاقتصادية الكلية على المدى القريب
	باء- الحفاظ على إجمالي قابل للاستمرار لاعتمادات الموازنة في الأجل المتوسط إلى البعيد مع تحسين كفاءة الإنفاق
١٥	الحكومي وتأثيره على مستوى الرفاه
٢٠	جيم- تحسين بيئة العمل
٢٢	دال- الحفاظ على استقرار القطاع المالي
٢٥	هاء- قضايا أخرى.....
٢٦	تقييم الخبراء.....

الجدول

- ١- الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٧-٢٠١٣ ٢٨
- ٢- الكويت: ملخص مالية الحكومة، ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٣/٢٠١٤ ٣٠
- ٣- الكويت: ملخص ميزان المدفوعات، ٢٠٠٧-٢٠١٣ ٣٣
- ٤- الكويت: المسح النقدي، ٢٠٠٧-٢٠١٣ ٣٥
- ٥- الكويت: سيناريو أساسي اقتصادي كلي توضيحي، ٢٠٠٧-٢٠١٧ ٣٧
- ٦- الكويت: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠٠٦-٢٠١١ ٣٨

الأشكال البيانية

- ١- الكويت: مؤشرات التعليم والصحة والبنية التحتية، ٢٠٠٧-٢٠٠٩ ٥
- ٢- أرباح الشركات: أداء القطاعات، ٢٠٠٩-٢٠١١ ٦
- ٣- الكويت: التطورات الاقتصادية الأخيرة، ٢٠٠٧-٢٠١١ ٧
- ٤- تخصيص حافظة الائتمان المصرفية، ٢٠١١ ٨
- ٥- أسعار الأسهم، ٢٠٠٥-٢٠١١ ٨
- ٦- متوسط مجموع الاستثمار، ٢٠٠٥-٢٠١١ ١٢
- ٧- الدفعة المالية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢ ١٤
- ٨- معدل نمو فاتورة الأجور، ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١١/٢٠١٢ ١٦
- ٩- إيرادات المالية العامة النفطية ومجموع النفقات الحكومية، ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٧/٢٠١٨ ١٧
- ١٠- الكويت: سيناريوهات استمرارية أوضاع المالية العامة، ١٩٩٤/١٩٩٥-٢٠١٦/٢٠١٧ ١٨

إطار

- ١- الكويت: استثمارات القطاع الخاص عبر الحدود ١١

الملاحق

- ٣٩- الملحق الأول- أعمار التقاعد القانونية والعمر المتوقع عند التقاعد في مختلف البلدان ٣٩
- ٤٠- الملحق الثاني- التوصيات الصادرة في إطار البرنامج المحدث لتقييم القطاع المالي ٢٠١٠: حالة التنفيذ ٤٠

مقدمة

١- حققت الكويت في السنوات الأخيرة نتائج اقتصادية كلية قوية، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات لتحسين بنيتها التحتية المادية والاجتماعية وتنويع قاعدة أنشطتها الاقتصادية. فقد سجلت الكويت على مدى ثلاث عشرة سنة متوالية فوائض في المالية العامة وفي الحساب الخارجي، واحتفظت ببيئة اقتصادية كلية اتسمت في معظمها بالاستقرار. ومع ذلك، فإن أداءها فيما يتعلق بجودة بنيتها التحتية وخدمات الصحة والتعليم منخفض نسبياً إذا ما قورن دولياً بأداء البلدان المماثلة لها من حيث مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١). ولا يزال النفط يهيمن على الاقتصاد ويعتمد القطاع الخاص بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي والعمالة الوافدة. ويتسم سوق العمالة بقدر كبير من التجزؤ، فالكويتيون يعملون بالدرجة الأولى في القطاع العام - يعمل نحو ٨٠% من القوة العاملة الكويتية في القطاع العام - ويشكل الكويتيون ٧% فقط من القوة العاملة في القطاع الخاص، بينما يُستخدم الوافدون في الغالب في القطاع الخاص^١.

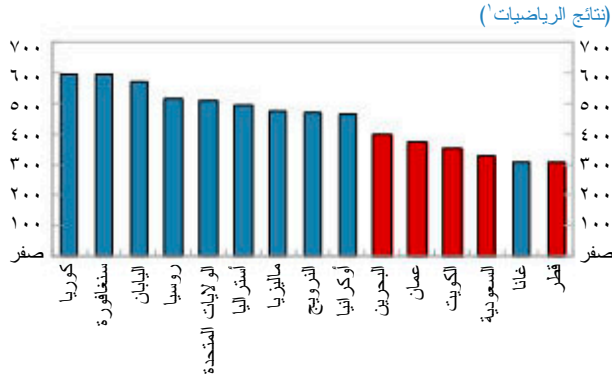
٢- وأطلقت في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ خطة إنمائية تستغرق أربع سنوات. وهذه الخطة هي الأولى في سلسلة من الخطط القائمة على رؤية استراتيجية لعام ٢٠٣٥ تشدد على الاستثمار في البنية التحتية والصحة والتعليم وتتوخى مشاركة كبيرة من القطاع الخاص من خلال إنشاء شركات مساهمة عامة. وإضافة إلى ذلك، تهدف الخطة الإنمائية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في الكويت بتحويل البلد إلى مركز إقليمي للأنشطة المالية والتجارة.

٣- وطرأ تغيير كبير على مشهد صنع السياسات في عام ٢٠١١ وأوائل عام ٢٠١٢. فعقب ستة استقالات لمجلس الوزراء في السنوات الخمس الماضية، استقال رئيس الوزراء في أواخر عام ٢٠١١ وأُجريت انتخابات برلمانية جديدة في بداية فبراير ٢٠١٢، حققت فيها المعارضة مكاسب كبيرة. وشكلت حكومة جديدة بعد فترة قصيرة من ذلك.

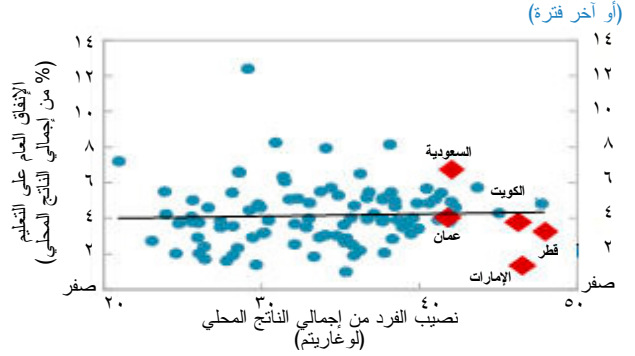
^١ يُستخدم نحو ٢٩% من مجموع العمالة الوافدة كعاملين في المنازل ويعمل ٦٤% في أنشطة أخرى في القطاع الخاص. وتعمل النسبة المتبقية وهي ٧% في القطاع العام.

الشكل البياني ١ - الكويت: مؤشرات التعليم والصحة والبنية التحتية، ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (ما لم يُذكر خلاف ذلك)

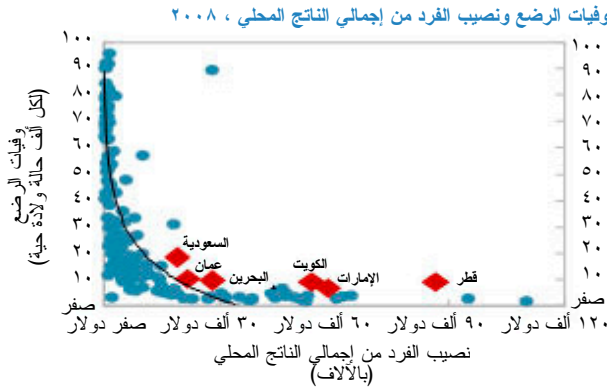
اتجاهات عامة في دراسة الرياضيات والعلوم على الصعيد الدولي، ٢٠٠٧



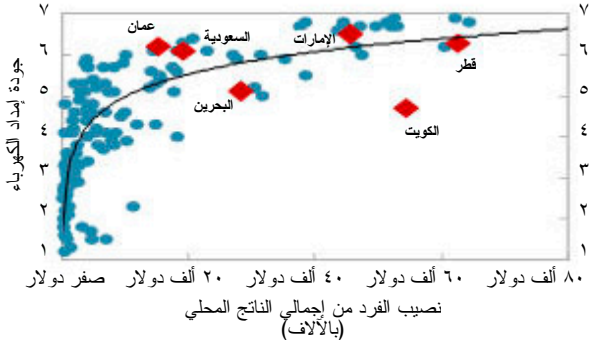
الإففاق العام على التعليم ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٨



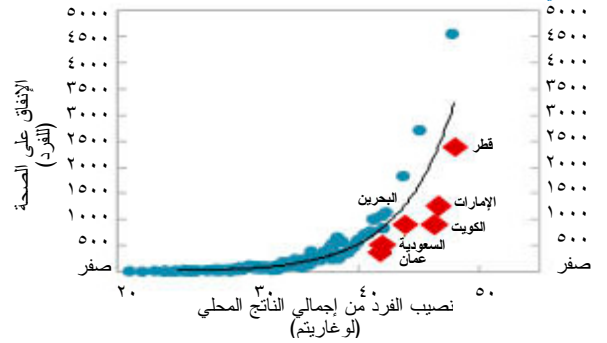
نصيب الفرد من الإففاق على الصحة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



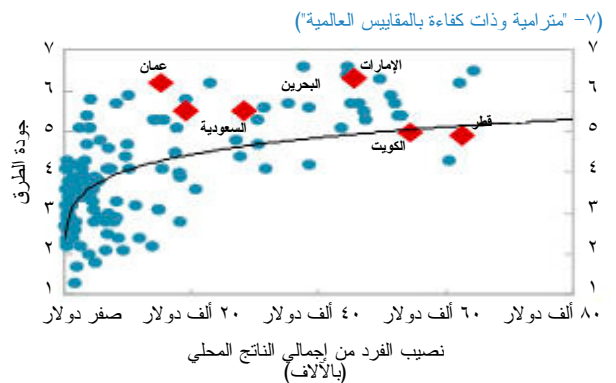
جودة إمداد الكهرباء، حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (٧-تستوفي أعلى المعايير في العالم)



المحلي، ٢٠٠٧



جودة الطرق، حسب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي



المصادر: تقرير القدرة التنافسية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (المنتدى الاقتصادي العالمي)؛ ومؤشرات التنمية العالمية؛ والرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي.
١ اختبار موحد عالمي للطلاب في الصف الثامن.

التطورات الأخيرة

توسع القطاع النفطي ولكن لا يزال تعافي القطاع غير النفطي محدودا

٤- تحققت نتائج قوية في حساب المالية العامة والحساب الخارجي في عام ٢٠١١. فقد استمرت الزيادة في الإنفاق الحكومي في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ (٨%)، مما يدل على زيادة كبيرة في فاتورة الأجور والإنفاق الرأسمالي (نحو ٢٠%). وهذا التوسع في الميزانية وازنته وتجاوزته الزيادة التي شهدتها الإيراد النفطي (٣٥%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط ومستويات الإنتاج. وتشير التقديرات بوجه عام إلى أن فائض المالية العامة والفائض الخارجي بلغا أكثر من ٣٠% و ٤١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١، على الترتيب.

٥- وعلى الرغم من الدعم الكبير المستمد من المالية العامة على مدى السنوات القليلة الماضية، كانت وتيرة تعافي النشاط الاقتصادي غير النفطي عقب الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام ٢٠٠٨ محدودة.

فالتقديرات تشير إلى أن النمو غير النفطي في عام

٢٠١١ بلغ نحو ٤,٥% مع استمرار ضعف نمو

الائتمان المصرفي المقدم للقطاع غير الحكومي، عند

مستوى ٢,٥%، برغم تحسنه. وتراجعت أرباح

الشركات في جميع القطاعات عدا قطاع الخدمات؛^٢

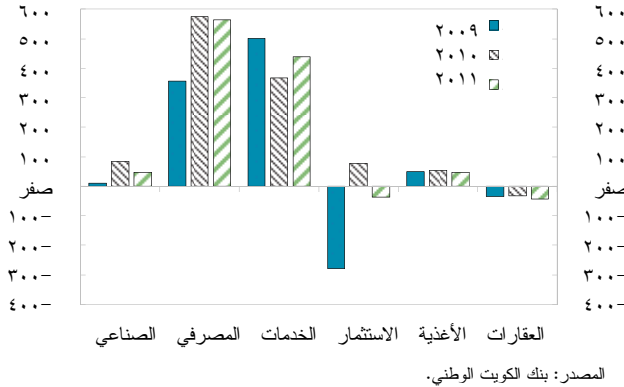
واستمرت الأرباح التي حققها القطاع المصرفي في

مستوى ثابت إلى حد كبير نتيجة مراكمة

المخصصات، وسجل قطاعا الشركات الاستثمارية

والشركات العقارية خسائر (الشكل البياني ٢). وفي

الشكل البياني ٢- أرباح الشركات: أداء القطاعات، ٢٠١١-٢٠٠٩
(ملايين الدنانير الكويتية)



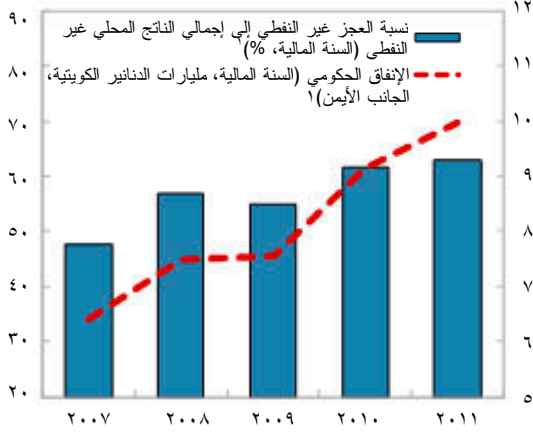
الوقت نفسه، تعافت المعاملات العقارية في الشريحتين السكنية والاستثمارية (الشكل البياني ٣)، ولكن ظل قطاع العقارات التجارية متضررا من انخفاض معدلات الإشغال وتراجع معدلات الإيجار. واستمر التضخم معتدلا في مستوى ٤,٧%^٣.

^٢ استنادا إلى بيانات الشركات المقيدة في سوق الكويت للأوراق المالية.

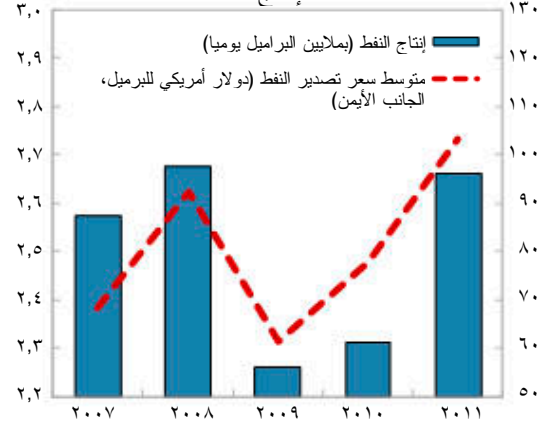
^٣ لم يكن لأسعار النفط الدولية الأخيرة تأثير على مؤشر أسعار المستهلكين لأن الكويت تقدم دعما سخيا مرتبطا بالنفط (الوقود والكهرباء والماء) ولا يتم تعديل الأسعار المرتبطة بتجارة النفط بالتجزئة وفقا لحركات الأسعار الدولية. وتبلغ تكلفة هذا الدعم بوضوح في الميزانية.

الشكل البياني ٣ - الكويت: التطورات الاقتصادية الأخيرة، ٢٠٠٧-٢٠١١

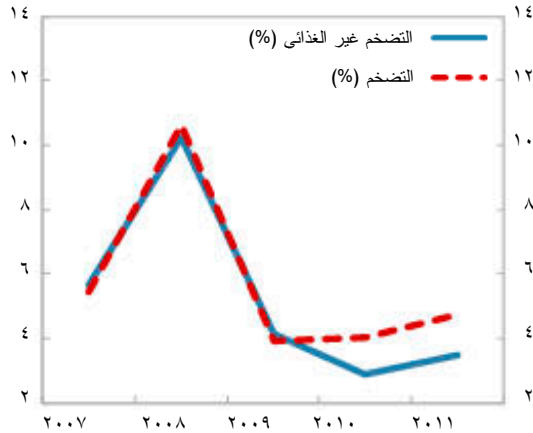
... واستمرت سياسة المالية العامة مساندة.



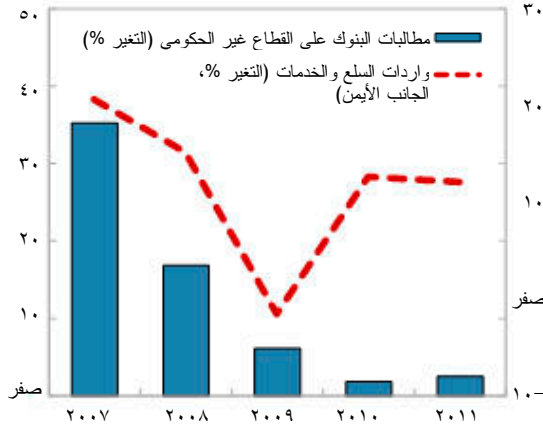
زادت الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع الأسعار ومستويات الإنتاج ...



ولا يزال التضخم تحت السيطرة.



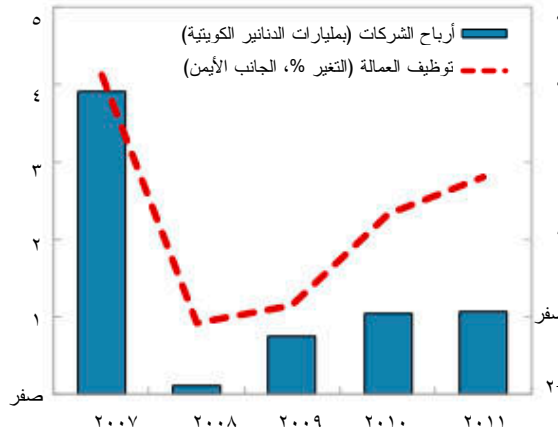
وفي حين كان نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص ضعيفا، نمت الواردات بصورة طفيفة.



وكان أداء سوق العقارات السكنية قويا.



وكانت أرباح الشركات في مستوى ثابت إلا أن معدلات توظيف العمالة ارتفعت.



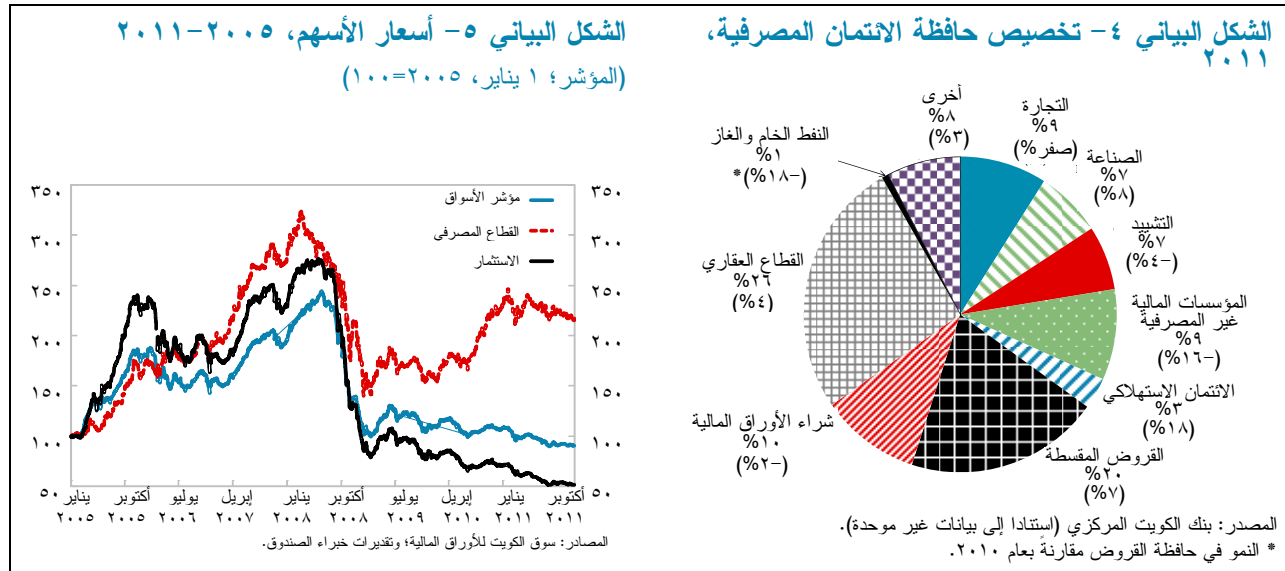
المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

١ بعد التعديل لبيان دخل الاستثمار ورسملة صندوق المعاشات التقاعدية.

ملحوظات: البيانات عن أرباح القطاع العقاري والشركات مأخوذة من بنك الكويت الوطني. وتبين أرباح الشركات لعام ٢٠١٠ و ٢٠١١ بيانات نهاية ديسمبر (وتستبعد أرباحا استثنائية حققها شركتان كبيرتان). وتستند بيانات نمو توظيف العمالة لعام ٢٠١١ إلى بيانات نهاية ديسمبر.

يتسم القطاع المصرفي بالقوة ولكن ظلت أوضاع الشركات الاستثمارية تتدهور

٦- **واجه القطاع المصرفي بيئة مختلطة في عام ٢٠١١، غير أن مؤشرات سلامته المالية ظلت سليمة.** فمن ناحية، استمرت أوضاع السيولة مواتية وتَعَزَّرَ الإقراض المقدم لبعض القطاعات، لا سيما قطاعا الصناعة والأسر المعيشية، مقارنةً بعام ٢٠١٠ (الشكل البياني ٤). واستمر القطاع يحقق أرباحاً، رغم أن أرباح البنوك ظلت في معظمها دون تغيير بسبب مراكمة المخصصات. وعلى الرغم من تراجع رؤوس الأموال ونسب الرفع المالي في المصارف بصورة طفيفة في عام ٢٠١١، فقد ظلت قوية، فيما يعزى إلى عمليات ضخ رأس المال وإصدار الدين الثانوي في عام ٢٠١٠. وتحسنت السيولة المصرفية بدرجة كبيرة نتيجة النمو الكبير في ودائع التجزئة إلى جانب نمو الإقراض بصورة ظلت طفيفة. واستمرت نسبة القروض المتعثرة في التراجع في عام ٢٠١١ لتبلغ ٧,٣% في عام ٢٠١١ مقارنةً بذروة ١١,٥% التي بلغت في ٢٠٠٩. وظل هذا التراجع يعزى بدرجة كبيرة إلى شطب قروض الشركات الاستثمارية و سداد القروض المرتبطة بعمليات إعادة هيكلة القروض، وأسفر عن انخفاض النسبة المحددة للمخصصات إلى القروض المتعثرة. ومن ناحية أخرى، لا تزال هناك بعض مواطن الضعف في جودة الأصول المصرفية: فإضافة إلى عدم حدوث تحسن في قطاع الشركات العقارية وتراجع سوق الأسهم المحلية بنسبة ١٦,٥%، ظلت الشركات الاستثمارية تواجه صعوبات، مما أرغم البنوك على رصد مخصصات كبيرة. وانخفضت أسعار أسهم البنوك بنسبة ٥% في عام ٢٠١١، وهو انخفاض أكبر بكثير من انخفاض المؤشر الكلي (الشكل البياني ٥).



٧- **وخضعت الشركات الاستثمارية لضغوط مجددة.** وتخضع الشركات الاستثمارية منذ بداية الأزمة المالية العالمية لضغوط نظراً لانكشافها لأسواق الأسهم والأسواق العقارية المحلية والإقليمية والدولية واعتمادها على

الإقراض الأجنبي قصير الأجل.^٤ وفي حين أُحرز تقدم أولي في إعادة هيكلة الشركات الاستثمارية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، فقد تعرض القطاع لانتكاسات مجددة نتيجة للأوضاع السوقية المعاكسة في عام ٢٠١١ وعودة ظهور القيود على السيولة العالمية (راجع تقرير "قضايا مختارة" المرفق بهذا التقرير). ونتيجة لذلك، سجل القطاع خسائر في عام ٢٠١١ مقابل الأرباح الطفيفة التي حققها في عام ٢٠١٠.^٥ ولم تُستخدم المادة المتعلقة بالحماية من الدائنين المنصوص عليها في قانون الاستقرار المالي لسنة ٢٠٠٩ إلا في حالة واحدة حتى الآن؛^٦ ولم تستكمل إعادة الهيكلة بموجب هذا القانون إلا في حالة واحدة، ولكن لم يتضح بعد ما إذا كانت خطة إعادة الهيكلة ستُنفذ بنجاح. وتراجع متوسط أسعار أسهم الشركات الاستثمارية بنحو ٢٧% في عام ٢٠١١، لتصل نسبة التراجع التراكمي إلى نحو ٧٩% مقارنةً بأغسطس ٢٠٠٨.

الآفاق والمخاطر

يُتوقع أن يتعزز التعافي الاقتصادي

٨- يُتوقع أن يتعزز التعافي الاقتصادي، مدفوعاً بزيادة الإنفاق الحكومي. ويتوقع خبراء الصندوق حدوث زيادة نسبتها ١٥% في الإنفاق الحكومي، بما في ذلك زيادة نسبتها ١٦% في فاتورة الأجور وزيادة نسبتها ٣٠% في الإنفاق الرأسمالي. ويُتوقع أن يتوسع النشاط الاقتصادي غير النفطي بنحو ٥,٥% في عام ٢٠١٢، ويُتوقع أن يظل فائض المالية العامة والفائض الخارجي أعلى من ٣٠% و ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب. ويُتوقع أن يتراجع التضخم بشكل محدود إلى مستوى ٤,٤%، نتيجة لتراجع التضخم العالمي في أسعار الغذاء الذي يُتوقع أن يوازن زيادة طفيفة في تضخم أسعار السلع غير الغذائية على نحو يدل على تأثير زيادات الأجور في القطاع العام. وينبغي أن يساعد ارتفاع مستوى انفتاح الاقتصاد - ارتفاع مرونة إمداد العمالة ووجود حصة كبيرة من السلع المستوردة في سلة الاستهلاك - على احتواء الضغوط التضخمية.

^٤ أشارت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجراها خبراء الصندوق في عام ٢٠١١ لإحدى عشرة شركة استثمارية إلى أن الشركات التي خضعت للاختبار لها قدرة محدودة على استيعاب الصدمات المعاكسة.

^٥ استناداً إلى بيانات الشركات المقيدة في سوق الكويت للأوراق المالية. لم يزد عدد الشركات المقيدة التي نشرت بياناتها المالية السنوية في نهاية ٢٠١١ على نصف العدد الكلي، مما يشير إلى أن الخسائر الفعلية التي سجلها القطاع يمكن أن تكون أعلى مما نشر حتى الآن.

^٦ قامت شركتان أخريان مؤخراً بطلب توفير حماية لهما من الدائنين، ويقوم بنك الكويت المركزي حالياً بتقييم وضعهما المالي لعرض توصية على المحكمة.

لا يزال الاقتصاد منكشفا للمخاطر الخارجية والمحلية

٩- تتشابه الكويت مع بلدان أخرى من حيث انكشافها للمخاطر الخارجية، بما في ذلك اشتداد الأزمة الأوروبية.

- راکمت الكويت مخزونا كبيرا من الأصول المالية، يوفر لها هامش أمان للتخفيف من حدة تأثير أي تراجع مؤقت في أسعار النفط. ومع ذلك، يمكن أن يسفر تدهور الأزمة الأوروبية عن مخاطر متطرفة تتمثل في إطالة فترة انخفاض الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره العالمية، واستمرار الأوضاع المشددة في الأسواق المالية العالمية. ويمكن أن تؤثر هذه المخاطر حال تحققها على إيرادات المالية العامة والإيرادات الخارجية للكويت، وعلى مخاطر تمديد دين القطاع الخاص، مما يزيد من ضعف الوضع المالي للشركات الاستثمارية.
- ويمكن أيضا أن يؤثر حدوث صدمات خارجية معاكسة على تقييم استثمارات الكويت عبر الحدود، مع تأثر الشركات الاستثمارية بوجه خاص (راجع الإطار ١ وتقرير "قضايا مختارة" المرفق بهذا التقرير).
- ولا تزال الأحداث الجيو سياسية التي يمكن أن تؤثر على خطوط تصدير النفط الكويتي تشكل مخاطرة.

الإطار ١- الكويت: استثمارات القطاع الخاص عبر الحدود

الكويت: استثمارات القطاع الخاص في الخارج

بمليارات الدولارات الأمريكية	% من المجموع	% من إجمالي الناتج المحلي
٥١,٤	١٠٠,٠	٤١,٤
١٣,٥	٢٦,٣	١٠,٩
٣٧,٩	٧٣,٧	٣٠,٥
٦,٢	١٢,١	٥,٠
٣١,٧	٦١,٧	٢٥,٥

المصادر: المسح المنسق للاستثمار المباشر والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة، صندوق النقد الدولي.

تمتلك الكويت ثروة كبيرة في الخارج؛ بالإضافة إلى أصول الهيئة العامة للاستثمار الكويتية،^١ قدّرت استثمارات القطاع الخاص الكويتي عبر الحدود بأكثر من ٥١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ (٤١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠).^٢ واستناداً إلى البيانات المتاحة، تتوزع أصول القطاع الخاص الكويتي عبر الحدود جغرافياً على النحو التالي:

- توجد غالبية الاستثمارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي (نحو ٤٠% من استثمارات الحافظة و ٥٠% من الاستثمار الأجنبي المباشر)، مما يجعل الكويت عرضة بوجه خاص لتقلبات الأسواق المالية في المنطقة.^٣
- يعد انكشاف القطاع الخاص لبقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صغيراً نسبياً (٧% من استثمارات الحافظة و ٢٠% من الاستثمار الأجنبي المباشر). وبالتالي، تشير التقديرات إلى أن تأثير التطورات الحادثة في البلدان العربية التي تمر بمرحلة تحول على استثمارات القطاع الخاص الكويتي محدود.
- من شأن وقوع حدث يقتصر على مجموعة بلدان GIIPS (اليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا) أن يحدث تأثيراً محدوداً على استثمار القطاع الخاص الكويتي، نظراً لأن انكشافه لهذه البلدان محدود نسبياً.

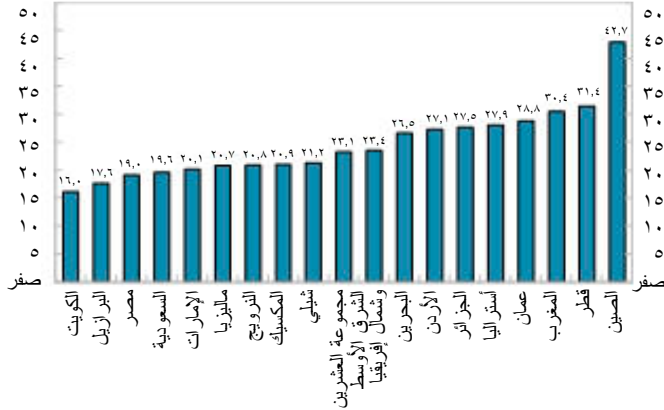
^١ لا توجد بيانات منشورة عن قيمة أصول الهيئة العامة للاستثمار وتوزيعها الجغرافي وتوزيع طبقات الأصول لديها. ومن ثم، يقتصر التقييم الوارد أدناه بشأن مخاطر الانكشاف الجغرافي على أصول القطاع الخاص المستثمرة في الخارج.

^٢ تستند أصول القطاع الخاص المستثمرة في الخارج إلى البيانات الواردة في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة والمسح المنسق للاستثمار المباشر اللذين أعدهما صندوق النقد الدولي. ويمكن الاطلاع على نتائج المسح في الموقع الإلكتروني www.imf.org.

^٣ يمكن على سبيل المثال أن يؤدي اشتداد أزمة الدين الأوروبي إلى تداعي آثار انتشارية إلى بقية العالم، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي - وقد زاد الارتباط بين الأسواق المالية العالمية والأسواق المالية الإقليمية في مجلس التعاون الخليجي بصورة كبيرة منذ الأزمة العالمية بسبب ارتفاع التقلب.

١٠- ويمكن أن يؤدي انخفاض معدلات تنفيذ الميزانية الرأسمالية إلى إعاقة التعافي وعدم تحقيق أهداف الخطة الإنمائية. والقضية الشاملة التي تواجهها الكويت هي قدرة الحكومة والبرلمان على الدفع ببرنامج عمل

الشكل البياني ٦- متوسط مجموع الاستثمار، ٢٠٠٥-٢٠١١ (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

يحسن المناخ الاستثماري ويعزز النمو القابل للاستمرار والشامل للجميع. ويمكن أن يؤدي عدم إحراز تقدم في هذا البرنامج إلى إبطاء تنفيذ الخطة الإنمائية ومن ثم إضعاف التعافي الذي تقوده الحكومة واستثمار القطاع الخاص. وتشير المقارنة القطرية إلى أن مستويات الاستثمار الكلية لدى الكويت منخفضة نسبياً (الشكل البياني ٦). وتشير هذه المستويات المنخفضة إلى ضرورة إحداث زيادة في معدلات الاستثمار حتى يتسنى تحقيق التحسينات اللازمة في البنية التحتية المادية والاجتماعية للبلد. وفي جانب القطاع العام، انحصرت تنفيذ ميزانية النفقات

الرأسمالية في نطاق ٧٥-٨٠% في السنوات الأخيرة، وتشير التقديرات إلى أنه انخفض دون هذا النطاق في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. وتأخر تنفيذ المشروعات عموماً بسبب الروتين والبيروقراطية، وعدم مواكبة القاعدة التشريعية لروح العصر، ووجود أوجه قصور في القوانين التي جرى تمريرها في السنوات الأخيرة، ووجود حالات تأخير في تمرير التشريعات الجديدة. وبوجه عام، يمكن أن يؤدي التراجع في النفقات الرأسمالية عن المستوى المطلوب إلى إعاقة التعافي؛ فالنفقات الرأسمالية لها مضاعفات نمو مرتفعة ويمكن أن تساعد أيضاً على حفز الاستثمار الخاص، وخصوصاً في سياق الخطة الإنمائية.

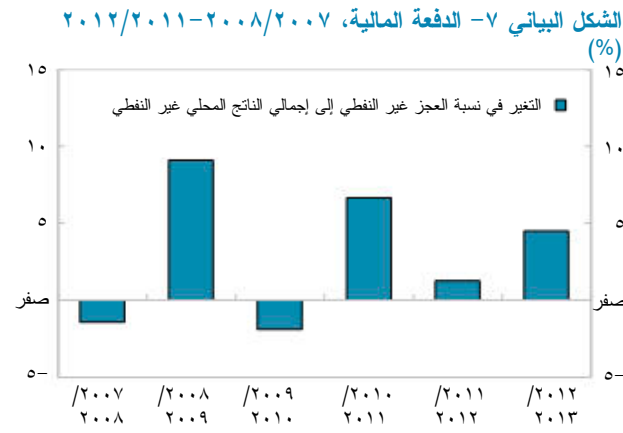
١١- وشددت السلطات على أن المخاطر التي يواجهها مجلس التعاون الخليجي إزاء التطورات العالمية أقل من المخاطر التي تواجهها المناطق الأخرى. وتتفق السلطات بوجه عام مع تقييم الخبراء إلا أنها أشارت إلى أن المخاطر التي تواجهها بلدان مجلس التعاون الخليجي إزاء التطورات العالمية أقل، وهو ما تدل عليه معدلات النمو السليم في المنطقة. وأشارت في هذا السياق إلى أن المخاطر الخارجية التي تواجهها الكويت قابلة للإدارة بالنظر إلى ارتفاع تركيز الاستثمارات العابرة للحدود في مجلس التعاون الخليجي.

الكويت: مصفوفة تقييم المخاطر		
التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	احتمالية تحققها في السنوات الثلاث القادمة	طبيعة/مصدر الأخطار الرئيسية
<p>تقييم الخبراء: منخفض إلى متوسط يمكن أن تتضرر الشركات الاستثمارية بدرجة كبيرة من هذا السيناريو. وسيتعين أن تزداد مخصصات البنوك بدرجة أكبر، مما يؤدي إلى تشديد شروط الإقراض المحلي نتيجة ارتفاع العزوف عن المخاطر، مع احتمال حدوث تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي غير النفطي. ولكن يرجح أن يحافظ الجهاز المصرفي على سلامته، حيث تقوم البنوك منذ عدة سنوات برصد مخصصات للقروض التي تقدمها للشركات الاستثمارية. ويُتوقع أن يكون التأثير على أصول الحكومة قابلاً للإدارة.</p>	<p>تقييم الخبراء: منخفضة إلى متوسطة يمكن أن تؤدي الضغوط في منطقة اليورو والتطورات الإقليمية إلى التأثير على التقييم السوقي وأوضاع التمويل.</p>	<p>تدهور الأسواق وأوضاع التمويل على الصعيد العالمي والإقليمي يخضع القطاع الخاص (لا سيما الشركات الاستثمارية) والحكومة في الكويت لانكشافات خارجية كبيرة، مالية وحقيقية. ولا تزال الشركات الاستثمارية تعتمد على التمويل الأجنبي.</p>
<p>تقييم الخبراء: متوسط إلى مرتفع في حين توجد لدى الحكومة هامش أمان، فسيكون من الضروري تعزيز الإنفاق بدرجة ما، وهو ما من شأنه أن يؤثر على النشاط غير النفطي.</p>	<p>تقييم الخبراء: منخفضة من شأن حدوث ركود عالمي يتبعه انخفاض طويل الأمد في النمو أن يتراجع الطلب على الطاقة وتخفض أسعار النفط بصورة حادة.</p>	<p>حدوث تراجع كبير وطويل الأمد في أسعار النفط لا يزال الاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط لتحقيق إيرادات المالية العامة والإيرادات الخارجية.</p>
<p>تقييم الخبراء: منخفض إلى متوسط سوف يؤدي حدوث مزيد من التأخير في تنفيذ الخطة الإنمائية والإصلاحات الهيكلية إلى إبطاء النمو.</p>	<p>تقييم الخبراء: منخفضة كانت هناك حالات تأخر كبيرة في تنفيذ الخطة الإنمائية في عاميها الأولين. وعلاوة على ذلك، ثبت أن عددا من القوانين الأساسية التي صدرت مؤخرا قاصرة ويلزم تعديلها الآن، وتأخر صدور تشريعات أخرى ضرورية.</p>	<p>بطء تنفيذ الخطة الإنمائية يرجح أن يعتمد النمو غير النفطي بدرجة كبيرة على النفقات الحكومية، لا سيما في سياق الخطة الإنمائية.</p>

المناقشات المتعلقة بالسياسات

ألف- مزيج السياسات الاقتصادية الكلية على المدى القريب

١٢- لا يزال موقف سياسة المالية العامة على المدى القريب مسانداً بشكل ملائم. ومقارنةً بالسنة المالية السابقة، يَرَجَّحُ أن تكون هناك دفعة تنشيطية مستمدة من المالية العامة نسبتها ٤,٧ نقاط مئوية في العجز الأولي



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (الشكل البياني ٧). وهذا الموقف المساند مطلوب بالنظر إلى استمرار محدودية النمو الاقتصادي. غير أن الطبيعة المتكررة للزيادات في النفقات،^٧ بما في ذلك الزيادات في نفقات السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، تثير مخاوف فيما يتعلق بإدارة المالية العامة، نظراً لأنها تزيد جمود الميزانية وقدرة الحكومة على سحب الدفعة التنشيطية إذا اقتضت الحاجة. وفي حين يُتوقع أن يظل التضخم في

مستويات منخفضة، ينبغي أن تكون السلطات مستعدة باستراتيجية لتصحيح أوضاع المالية العامة إذا ما ظهرت ضغوط تضخمية. وينبغي أن تؤدي تلك الاستراتيجية إلى وقاية الميزانية الرأسمالية بقدر الإمكان للحفاظ على إنتاجية الإنفاق الحكومي، وينبغي أن تركز على احتواء نمو النفقات الجارية، لا سيما فاتورة الأجور، بالنظر إلى زيادتها السريعة في السنوات الأخيرة. ويمكن أيضاً النظر في خيارات الإيرادات (الفقرة ١٩).

١٣- ولا تزال السياسة النقدية وأوضاع السيولة أيضاً مساندة بصورة ملائمة. ويُتوقع أن تظل أسعار الفائدة الأساسية منخفضة بالمقاييس التاريخية - تمشياً مع الدرجة المرتفعة لحركة رأس المال في الكويت، وربط الدينار بسلة عملات، وانخفاض أسعار الفائدة الدولية.^٨ وتساند أوضاع السيولة الراهنة تعزيز نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص. ونظراً للقيود القائمة في السياسة النقدية في سياق ربط سعر الصرف، ينبغي أن تكون سياسة

^٧ تتمثل تحديداً في زيادات أجور القطاع العام وما يصاحبها من زيادات في تحويلات الضمان الاجتماعي.

^٨ إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن دراسة أجريت في عام ٢٠٠٩ حول السياسة النقدية في مجلس التعاون الخليجي، Bova and Senhadji، تخلص إلى أن الكويت، بحكم ربط عملتها بسلة عملات، اتبعت السياسة النقدية الأمريكية بدرجة أقل من بلدان المجلس الأخرى.

المالية العامة خط الدفاع الأول وإن كان من الممكن استخدام سياسات السلامة الاحترازية الكلية (مثل نسبة القروض إلى الودائع، ونسب السيولة، ونسبة الدين القائم على الأسر المعيشية إلى خدمة هذا الدين) في إدارة السيولة المحلية وأوضاع الائتمان إذا ما ظهرت ضغوط تضخمية.

١٤- وتشير تقييمات سعر الصرف الحقيقي إلى أن الدينار متسق عموماً مع الأساسيات الاقتصادية. وتفضي الطرق التي تستند إلى تقييم الحساب الجاري إلى نتائج مختلطة، حيث يكون الحساب الجاري الأساسي: (١) أعلى بعض الشيء من المستوى الذي يشير إليه منهج التوازن الكلي (بما يشير إلى تقييم العملة بأقل من قيمتها)، ولكن (٢) أدنى من المستوى الذي يشير إليه منهج استمرارية المركز الخارجي (بما يشير إلى المبالغة بعض الشيء في تقييم العملة). ويشير منهج سعر الصرف الحقيقي التوازني إلى انخفاض طفيف عن القيمة الحقيقية. ونظراً لأن الانحرافات عن القواعد المرجعية منخفضة أو معتدلة، فإن التحليل يشير إلى أن سعر الصرف الحقيقي يتسق بوجه عام مع الأساسيات الاقتصادية.

الكويت: تقييم أسعار الصرف^١

منهج التوازن الكلي ^٢	منهج استمرارية المركز الخارجي ^٣	منهج سعر الصرف الحقيقي التوازني ^٤	
٣١,٥	٣١,٥	...	الحساب الجاري الأساسي (ألف) ^٥
٢٥,١	٤٢,٢	...	الحساب الجاري التوازني (باء)
٦,٤	١٠,٧-	...	الفرق (ألف - باء)
...	...	١,٣	% من تقييم العملة بأعلى (-)/أقل (+) من قيمتها الحقيقية

المصدر: تقديرات خبراء الصندوق.

^١ ترد أرقام الحساب الجاري كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وترد حسابات تقييم العملة بأعلى/أقل من قيمتها الحقيقية كنسبة مئوية. وللإطلاع على تفاصيل المنهجيات انظر دراسة *Kuwait: Selected Issues IMF Country Report No. 11/218 (chapter II)*.

^٢ استناداً إلى دراسة (Beidas-Strom and Cashin (2011). هل تعتبر اختلالات الحساب الجاري في الشرق الأوسط مفرطة. راجع ورقة العمل IMF WP 11/195.

^٣ يوفر الحساب الحاري التوازني ربعاً سنوياً حقيقياً ثابتاً للفرد بعد استفاد صادرات النفط. ويستخدم هذا الحساب نفس الافتراضات المستخدمة في التحليل الأساسي لاستمرارية أوضاع المالية العامة (الشكل البياني ١٠).

^٤ استناداً إلى طريقة سنوية تتكون من علاقة تساوq الحركة بين سعر الصرف الحقيقي التوازني وأهم الأساسيات الاقتصادية (معدلات التبادل التجاري، ودخل الاستثمار، والإنفاق الحكومي).

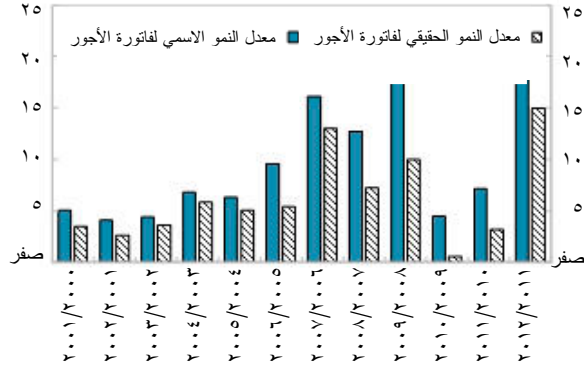
^٥ على أساس توقعات وارداة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٧.

باء- الحفاظ على إجمالي قابل للاستمرار لاعتمادات الموازنة في الأجل المتوسط إلى البعيد مع تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتأثيره على مستوى الرفاه

١٥- يتوافر لدى الكويت حيز مالي كبير. ذلك أن لديها هوامش أمان مالي كبيرة، تحققت بفضل تراكم فوائض المالية العامة على مدى ١٣ سنة متوالية. وإضافة إلى ذلك، ففي حين يزيد سعر النفط التعادلي، البالغ ٤٤ دولاراً

أمريكا للبرميل، في السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ كثيرا على سعره التعادلي البالغ ١٧ دولارا أمريكيا للبرميل في السنة المالية التي سبقت الأزمة المالية العالمية مباشرة (٢٠٠٧/٢٠٠٨)،^٩ فإن نسبة السعر التعادلي إلى الأسعار السوقية الراهنة لا تزال مماثلة للمعايير التاريخية.

الشكل البياني ٨- معدل نمو فاتورة الأجور، ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١١/٢٠١٢ (%)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

١٦- ومع ذلك، يُتوقع أن يشكل ارتفاع تكاليف فاتورة الأجور في القطاع العام والمعاشات التقاعدية وسرعة نمو السكان ضغوطا على المالية العامة. فقد زاد معدل النمو الحقيقي والاسمي لفاتورة أجور القطاع العام في المتوسط بأكثر من الضعف في السنوات الست الماضية (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١١/٢٠١٢)، ليصل إلى ٨% و ١٣% على الترتيب (الشكل البياني ٨). ويمكن أن يؤدي استمرار هذا الاتجاه العام إلى ممارسة ضغوط كبيرة على ماليات الحكومة - من خلال ارتفاع مدفوعات الأجور،

ومساهمات الحكومة في المعاشات التقاعدية، وحدوث زيادة في الخصوم غير الممولة في نظام المعاشات التقاعدية - وسيكون من الصعب التحول عنها إذا ما حدث تراجع كبير في أسعار النفط مستقبلا. وينطوي نظام المعاشات التقاعدية على تكلفة باهظة للكويت، لا سيما بالنظر إلى انخفاض سن التقاعد (راجع الملحق الأول) والمزايا السخية المقدمة للمتقاعدين.^{١٠} وأخيرا، يرجح أن تؤدي سرعة نمو السكان والقوة العاملة - نقل أعمار نحو ٦٠% من سكان الكويت عن ٢٤ - إلى وضع ضغوط متزايدة على توظيف العمالة في القطاع العام وتقديم الخدمات العامة.

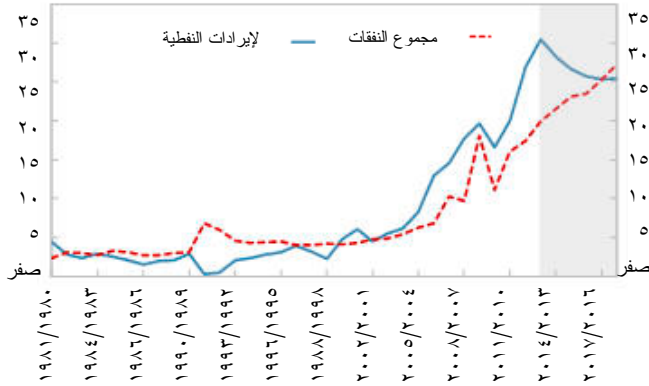
^٩ تتضمن طرق حساب الأسعار التعادلية في المالية العامة الدخل الاستثماري والأرباح التي حققتها هيئات القطاع العام غير المدرجة في الميزانية (الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية والبنك المركزي). ويؤدي استخدام طريقة حساب بديلة تمثل التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة باعتبارها نفقات وتستبعد الدخل الاستثماري المتأتي من الإيرادات النفطية إلى سعر تعادلي يبلغ ٣٦ دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ٦٦ دولارا أمريكيا في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

^{١٠} أشار آخر تقييم ائتماني، استند إلى بيانات عام ٢٠٠٧، إلى وجود خصوم غير ممولة بقيمة ١١ مليار دينار كويتي (٢٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١). وفي حين قامت الحكومة المركزية بالفعل بدفع أكثر من ثلثي ذلك الخصم وستستكمل أداء المدفوعات بحلول السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، فإن الزيادات الأخيرة في الأجور ستضيف بالتأكيد خصوما غير ممولة جديدة.

١٧- **تقف الكويت الآن على مفترق طرق فيما يتعلق بالحفاظ على الثروة للأجيال القادمة.** وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن الإنفاق الحكومي سيستنفد جميع الإيرادات النفطية بحلول عام ٢٠١٧، وهو ما يعني أنه لن يُدخَّر أي جزء من هذه الإيرادات للأجيال القادمة (الشكل البياني ٩).^{١١} ويمكن في هذا الصدد أن يستفيد

صانعو السياسات من القواعد المرجعية المتعلقة بالإنفاق الحكومي في الأجل المتوسط في تحديد إجمالي اعتمادات الموازنة إذا كانوا يعتزمون تحقيق المساواة بين الأجيال في توزيع الموارد النفطية. وحتى تتمكن الكويت من توفير مقدار مماثل من نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي (بالقيمة الحقيقية) لأجيالها القادمة، فسيتعين تعديل أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط إذا استمرت الاتجاهات العامة الراهنة للإنفاق. ويزيد العجز الأولي غير النفطي للكويت بالفعل بنحو ٥% من إجمالي الناتج المحلي على

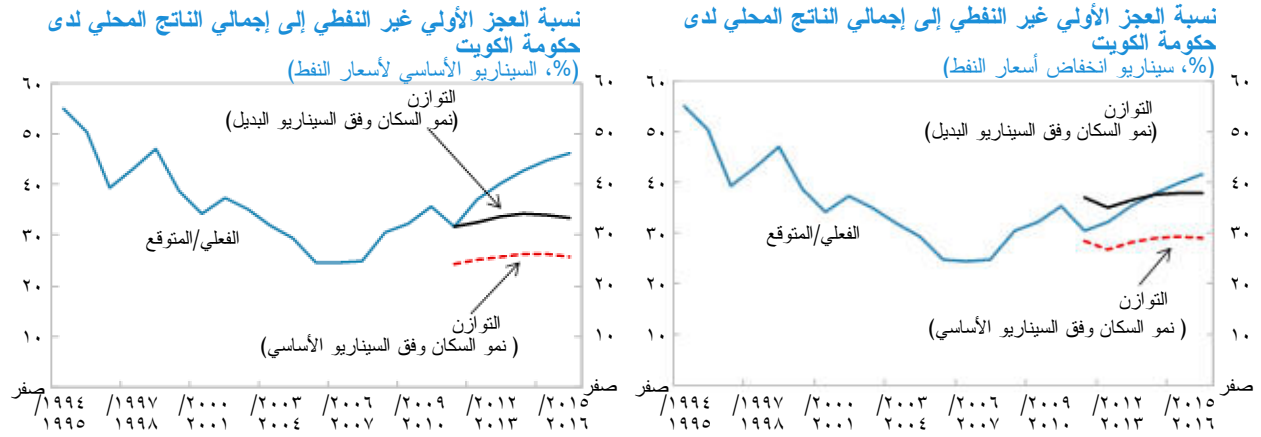
الشكل البياني ٩- إيرادات المالية العامة النفطية ومجموع النفقات الحكومية، ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠١٧/٢٠١٨ (بملايين الدنانير الكويتية)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

المعايير المرجعية المقدرة وفق السيناريو الأساسي التي تشير إليها اعتبارات المساواة بين الأجيال (أو نحو ٢,٧٥ مليار دينار كويتي)، وسيتعين ضبط أوضاع المالية العامة بدرجة ما في الأجل المتوسط إلى الطويل (الشكل البياني ١٠، اللوحة اليسرى). وفي هذا السياق، سيتعين بحلول عام ٢٠١٧ تصحيح أوضاع المالية العامة بمقدار ١٢ نقطة مئوية على الأقل في نسبة العجز الأولي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي (أو ٧ مليارات دينار كويتي مقابل النفقات المتوقعة البالغة نحو ٢٥ مليار دينار كويتي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦). وستكون الحاجة إلى تعديل أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط أقل في حالة انخفاض معدلات نمو السكان على المدى البعيد (نحو ملياري دينار كويتي بحلول السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧)، ولكن أكبر وأكثر إلحاحاً في سيناريو تنخفض فيه أسعار النفط (الشكل البياني ١٠، اللوحة اليمنى).

^{١١} تفترض التوقعات اتجاهاً عاماً من تراجع أسعار النفط في المدى المتوسط، من متوسط ١١٣ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠١٢ إلى ٩١ دولاراً أمريكياً للبرميل بحلول عام ٢٠١٧.

الشكل البياني ١٠ - الكويت: سيناريوهات استمرارية أوضاع المالية العامة، ١٩٩٤/١٩٩٥-٢٠١٦/٢٠١٧^١

^١ في هذا السيناريو، تفترض استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى البعيد المساواة بين الأجيال عن طريق حساب قيمة ثابتة لنصيب الفرد الحقيقي من الإنفاق الحكومي (وما يتصل به من عجز غير نفطي) يحدد قيمة ثابتة لنصيب الفرد الحقيقي من الدخل السنوي لتمويل النفقات الحكومية بعد استنفاد الإيرادات النفطية. وتشير الحسابات المتعلقة بالعجز غير النفطي الواردة في المناقشات أعلاه إلى العجز غير النفطي باستبعاد دخل الاستثمار.

١٨ - وإجمالا، توجد ضرورة لتحسين تأثير الإنفاق الحكومي على الإنتاجية ومستوى الرفاه. وعلى وجه الخصوص:

- من شأن إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي باتجاه الإنفاق الرأسمالي، بمضاعفات نموه الأعلى، أن يعزز نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ويقوي استمرارية حسابات المالية العامة على المدى البعيد، مع تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي والمساهمة في تحقيق أهداف البلد المعنية بتنوع الأنشطة الاقتصادية. وينبغي أن تقوم السلطات باحتواء نمو فاتورة أجور القطاع العام، والنظر في زيادة اشتراكات الأفراد في المعاشات التقاعدية لتجنب تراكم المزيد من الخصوم غير الممولة، وتجنب اتخاذ أي تدابير يكون من شأنها زيادة النفقات الجارية بدرجة أكبر.
- ينبغي أن يركز الإنفاق في إطار الخطة الإنمائية على مشروعات البنية التحتية الاجتماعية ومشروعات البنية التحتية المادية الأساسية مع مراعاة توافر مقومات استمرار المشروعات. وفي هذا الصدد، ينبغي

أن يركز تصميم المشروعات وتنفيذها على التوجه الاستراتيجي للرؤية بعيدة المدى للكويت، وينبغي أيضا أن يأخذ في الاعتبار طاقة التنفيذ.

• **إعادة النظر في الدعم العام على الطاقة:** يتخذ نحو ٢٠% من النفقات الحكومية شكل إعانات ومنافع مرتبطة بالنفط وغير موجهة (الكهرباء والماء والوقود).^{١٢} وفي حين يقر خبراء الصندوق بالتحديات التي تنتطوي عليها إصلاحات الدعم، فإن سحب هذا الدعم تدريجيا ينبغي أن يكون جزءا من برنامج متوسط إلى طويل الأجل لإصلاح المالية العامة. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الكويت سيتراجع بنسبة ٢٧-٤١% في المدى البعيد إذا دلت أسعار النفط المحلية على مستوياتها الدولية (راجع تقرير "قضايا مختارة" المرفق بهذا التقرير).^{١٣} ويمكن استخدام المدخرات التي تؤول للحكومة نتيجة إلغاء الدعم (نحو ٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١١ أو ١٤٠% من النفقات الرأسمالية في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢) جزئيا في توفير دعم يوجه للمستحقين من الشريحة ذات الدخل الأكثر انخفاضا من السكان.

١٩- وينبغي أيضا أن تشمل إصلاحات المالية العامة في الأجل المتوسط إلى الطويل النظام الضريبي. وسيكون استحداث ضريبة للقيمة المضافة، التي تعترم السلطات تطبيقها في سياق تطبيق مشترك لها على مستوى مجلس التعاون الخليجي بحلول عام ٢٠١٤، خطوة إلى الأمام. ويستحق التقدم المحرز في هذا المجال حتى الآن الترحيب، ولكن يتعين أن تواصل السلطات بناء القدرات المؤسسية لكفالة فعاليتها. ورغم أن التقديرات تشير إلى أن المعدل المقترح (٥%) سيزيد إيرادات الحكومة بنسبة ٢-٣% فقط من إجمالي الناتج المحلي على المدى القريب، فإنه يمكن أن يسهم تدريجيا بنسبة أكبر مع استمرار توسع القطاع غير النفطي.^{١٤} وتضطلع السلطات أيضا بتحضيرات لاستحداث نظام شامل لضريبة الدخل.

^{١٢} توجد لهذه الإعانات مضاعفات نمو منخفضة، وتشجع على الإفراط في الاستهلاك، وتحصل عليها جماعات السكان المرتفعة الدخل بصورة غير متكافئة.

^{١٣} تستخدم أسعار التجزئة الأمريكية باستبعاد الضرائب الأمريكية، التي تمثل نحو ١٨٠% من أسعار التجزئة في الكويت، كمقياس مرجعي دولي للحسابات.

^{١٤} قامت إدارتا شؤون المالية العامة والشؤون القانونية في الصندوق، بالتنسيق مع البنك الدولي، بتزويد الكويت بمساعدة فنية بشأن سياسة ضريبة القيمة المضافة وإدارتها في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ (ويقدم البنك الدولي حاليا مساعدة فنية موسعة للكويت في هذا المجال).

٢٠- ويمكن أن يكون وضع قاعدة مالية عامة مفيدا لإدارة المالية العامة في الأجل المتوسط. ولا يزال الإنفاق الحكومي مدفوعا في معظمه بالإيرادات النفطية (انظر الشكل البياني ٨ أعلاه). وفي هذا السياق، في حين أحرزت السلطات تقدما في تعزيز الركائز المؤسسية والتحليلية لسياسة المالية العامة - بما في ذلك إنشاء وحدة مالية عامة كلية، واعتماد المعايير الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، مثلما هو مقرر، والتحول في نهاية المطاف إلى إعداد الميزانية على أساس الأداء - فإن اعتماد إطار متوسط الأجل للميزانية وقاعدة مالية عامة مصممة بشكل جيد يمكن أن يساعد على احتواء الضغوط لزيادة الإنفاق الحكومي وتحسين إدارة الدورات النفطية المستقبلية (راجع تقرير "قضايا مختارة" المرفق بهذا التقرير). وقد طلبت السلطات مساعدة فنية من صندوق النقد الدولي حول تنفيذ إطار للميزانية متعدد السنوات.

٢١- واتفقت السلطات عموما مع تقييم الخبراء غير أنها شددت على وجود قيود على التنفيذ. ففي حين أقرت السلطات بجمود النفقات الحكومية واتفقت على ضرورة استحداث تدابير للإيرادات، فقد شددت على وجود ضغوط باتجاه زيادة التحويلات الحكومية نظرا لوجود فوائض كبيرة في المالية العامة. وفي هذا السياق، أعربت السلطات عن اعتقادها بأنه من غير المرجح ضبط أوضاع المالية العامة وفق المسار الذي يقترحه خبراء الصندوق لتعزيز المساواة بين الأجيال بحلول عام ٢٠١٧. وفي حين لم يكن إصلاح الدعم من بين القضايا التي نُظر فيها أثناء المشاورات، فقد ذكرت السلطات أنها تدرس خيارات لتعزيز الإيرادات الحكومية، بما في ذلك تحسين هيكل رسوم الخدمات الحكومية وتحصيل فواتير المرافق الخدمية. وأكدت السلطات على التحسينات التي أدخلت مؤخرا في تطوير الإطار المؤسسي لسياسة المالية العامة، وأشارت إلى العمل الجاري مع البنك الدولي لتحسين دورة المشروعات وإعداد مشروع قانون للعطاءات العامة.

جيم- تحسين بيئة العمل

٢٢- تأتي الكويت في تصنيف منخفض نسبيا فيما يتعلق بالعناصر اللازمة للقدرة التنافسية. وعلى وجه العموم، يذكر المشاركون في السوق أن انعدام كفاءة البيروقراطية الحكومية والأوضاع التقييدية في مجالي العمالة والتعليم - وعلى الأخص جودة نظام التعليم وتوافر خدمات التدريب المتخصصة - هما العاملان الرئيسيان وراء المشكلات التي تعترض مزاوله العمل التجاري في الكويت (راجع تقرير "قضايا مختارة" المرفق بهذا التقرير). وثمة مجال آخر يتعين إيلائه اهتمام فوري هو قدرة الكويت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تحد بوضعها الحالي المنافع المتحصلة من نقل التكنولوجيا والدراسة الفنية التي يمكن أن تحضرها الملكية الأجنبية.

٢٣- وتأتي الكويت أيضا في مركز متأخر فيما يتعلق بمؤشرات أساسية لحوكمة الشركات، مثل قوة معايير التدقيق والإبلاغ المالي، وكفاءة مجالس إدارة الشركات، وحماية مصالح الأقلية من المساهمين. وعلى وجه

الخصوص، أسهم ضعف ممارسات حوكمة الشركات في تزايد مواطن الضعف لدى الشركات الاستثمارية أثناء سنوات الطفرة التي سبقت الأزمة وأسفر عن تحديات كبيرة للقطاع بعد الأزمة العالمية. وأصدرت هيئة أسواق المال التي أنشئت مؤخرا لوائح وشروطا جديدة لقيود الشركات بهدف تعزيز حوكمة الشركات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات بالنظر إلى طبيعة هيكل ملكية الشركات الاستثمارية (المملوكة في معظمها لعائلات) والضعف الذي تتسم به عموما ممارسات إدارة المخاطر والدور الإشرافي لمجالس الإدارات. وعلى جانب القطاع المصرفي، اتخذ بنك الكويت المركزي خطوات مهمة في مجال تحسين حوكمة الشركات، بما في ذلك التركيز على ممارسات إدارة المخاطر في البنوك، وهو حاليا بصدد إعداد مبادئ توجيهية جديدة لحوكمة الشركات للبنوك بغية تعزيز الدور الإشرافي لمجالس إدارات البنوك.

٢٤- وتتعارض سياسة أجور القطاع العام مع سياسات العمل الحكومية وأهداف الخطة الإنمائية. فعلى الرغم من فرض حدود دنيا لحصص توظيف الكويتيين في القطاع الخاص وتوفير حوافز مالية، لا يشكل الكويتيون إلا ٧% تقريبا من القوة العاملة في القطاع الخاص. ويبين ذلك مدى جانبية العمل في القطاع العام - حيث الأجور الأعلى والمزايا الأكثر وساعات العمل الأقل - والتفاوت بين مهارات القوة العاملة الكويتية واحتياجات القطاع الخاص. ونظرا للتوقعات بارتفاع معدلات نمو القوة العاملة الكويتية، فإن نموذج التوظيف هذا، المبني على نمو العمالة، من شأنه الانتقاص من هدف تنويع الأنشطة الاقتصادية وفرض تكاليف غير منتجة على الميزانية. ويقدر خبراء الصندوق أن نحو ٧٤ ألف - ١١٢ ألف كويتي سيدخلون القوة العاملة في السنوات الخمس القادمة (٢٠١٢-٢٠١٦)، بينما تشير التوقعات إلى أن القطاع الخاص لن يستحدث إلا ١٧ ألف وظيفة تقريبا للكويتيين (راجع تقرير "قضايا مختارة" المرفق بهذا التقرير). ومن شأن هذه الديناميكيات أن تفرض على الحكومة ضغوطا لاستيعاب نحو ١١ ألف - ١٩ ألف شاب سنويا، مما يعرض ماليات الحكومة لمزيد من التوترات.

٢٥- وتوجد ضرورة إلى تنفيذ إصلاحات تشريعية وإصلاحات أخرى. فحتى يتسنى تعزيز بيئة العمل، يتعين رفع مستوى النظام التعليمي لتحسين جودته ومواءمته مع احتياجات قطاع الأعمال التجارية. وفي جانب القطاع المالي وقطاع الشركات، ينبغي أن تتضمن الأولويات تعزيز تكوين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات وتقوية دورها (مثلا باشرط زيادة حصة الأعضاء المستقلين)، وفرض التنفيذ المناسب لمعايير التدقيق والإبلاغ. وفي الجانب التشريعي، ينبغي أن تمضي السلطات قدما في تحديث التشريعات لتعزيز بيئة العمل وزيادة كفاءة الإجراءات الحكومية، مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية. وبوجه عام، ينبغي أن تتجنب السلطات السلبية التي انطوت عليها التجربة التشريعية الأخيرة، حيث ثبت قصور عدد من القوانين التي صدرت وأصبح من اللازم تعديلها. وأخيرا، يجب أن تضطلع السلطات بمراجعة شاملة للإجراءات والمتطلبات اللازمة لمزاولة العمل التجاري بغية ترسيدها.

٢٦- واتفقت السلطات عموماً مع تقييم الخبراء، غير أنها شددت على وجود تحديات أمام التنفيذ. وذكرت السلطات أنها تمتلك المهارات والموارد اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، إلا أن ما يعوق إحراز تقدم هو عدم وجود توافق آراء سياسي حول أولويات تنفيذ الإصلاح.

دال- الحفاظ على استقرار القطاع المالي

٢٧- أحرز بنك الكويت المركزي تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٠. وعلى وجه التحديد: (١) استكمل البنك المركزي إنشاء مكتب للاستقرار المالي؛ (٢) تم تعزيز وظيفة الرقابة الميدانية؛^{١٥} (٣) استُكمل الآن التحول إلى الرقابة على أساس المخاطر؛^{١٦} (٤) استُكملت حتى الآن سبعة تقييمات في إطار برنامج تقييم كفاية رأس المال الداخلي، وهناك تقييم واحد قيد المراجعة، ولا يتبقى سوى تقييمان لم يتم إنجازهما بعد؛ (٥) إضافة إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجرتها البنوك بنفسها، يجري البنك المركزي الآن اختبارات دورية للقدرة على تحمل الضغوط تتمزج أحداث الضغوط إزاء مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية ومخاطر السيولة وتأخذ في الاعتبار سيناريوهات متزايدة الشدة؛ (٦) تستخدم الآن الرقابة خارج الموقع بانتظام لتحديد مجالات المخاطر وبرنامج العمل لعمليات التفتيش الميدانية. وعلاوة على ذلك، جرى التشديد على تحسين حوكمة الشركات للبنوك؛ وأوشك البنك المركزي على الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية جديدة تستند إلى تقييم حوكمة الشركات لعام ٢٠٠٩ الذي أعده البنك الدولي وتوصيات لجنة بازل.

٢٨- وبدأت هيئة أسواق المال المنشأة حديثاً دورها الرقابي في سبتمبر ٢٠١١. وتخضع الآن جميع الشركات الاستثمارية لرقابة مزدوجة من بنك الكويت المركزي^{١٧} وهيئة أسواق المال في انتظار فصل أنشطة الشركات الاستثمارية (أي الإقراض مقابل الأنشطة المصرفية الاستثمارية الأخرى)، ويجتمع البنك المركزي والهيئة بانتظام لضمان التنسيق على أساس مذكرة التفاهم التي قاما بتوقيعها بشأن هذه المسألة. وقد واجهت الهيئة في بداية الأمر تحديات كبيرة في قيامها بدورها، بما في ذلك نتيجة المأزق الذي سببه إيقاف ثلاثة من مفوضيها عن العمل في عام ٢٠١١ وافتقارها إلى ملاك وظيفي كاف، من حيث العدد ومن حيث الخبرة. إلا أن الهيئة استأنفت فيما يظهر أنشطتها بوتيرة عادية في الآونة الأخيرة وتعمل بهمة على تنفيذ لوائحها.

^{١٥} جرى تعيين ١٢ موظفاً جديداً وتقصير دورة التفتيش إلى ١٨ شهراً.

^{١٦} ومن الأمور المهمة أن أحد برامج العمل المعني بالتفتيش والمتعلق بإدارة المخاطر بلغ مرحلة متقدمة.

^{١٧} تقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على تغطية أنشطة الإقراض. ونتيجة لذلك أوقف العمل بالتنظيمات التي صدرت في يونيو ٢٠١٠ بشأن السيولة والرفع المالي والإقراض بالعملة الأجنبية لكي تنفذ بحلول يونيو ٢٠١٢.

٢٩- وينبغي أن تواصل السلطات توخي اليقظة تجاه المخاطر القائمة والناشئة. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تستمر السلطات في استراتيجيتها المتمثلة في قيام البنوك بتكوين مخصصات وقائية والاحتفاظ بالأرباح، ومواصلة تعزيز الرقابة على الشركات الاستثمارية، ووضع الأدوات اللازمة لتسوية أوضاعها. وفي هذا السياق:

- ينبغي أن تواصل البنوك بناء مخصصات وقائية والاحتفاظ بالأرباح، مقابل حافظة القروض المقدمة للشركات الاستثمارية وأيضا إزاء القطاعات الضعيفة والمتقلبة الأخرى، لا سيما قطاع العقارات وقطاع الإقراض لشراء أوراق مالية - يشكل هذان القطاعان ٢٦% و ١٠% من مجموع حافظة القروض لدى البنوك، على الترتيب.^{١٨} وقد سجلت الشركات العقارية خسائر في السنوات الثلاث الماضية بينما لم تتعاف أسواق الأسهم المحلية والإقليمية بعد من التراجع الذي شهدته نتيجة للأزمة المالية العالمية.

- ويشجع الخبراء السلطات على تحديث الإطار القانوني لإعادة هيكلة/تسوية أوضاع الشركات، مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات المالية. ففي غياب إطار قانوني كاف، لا يكون هناك وضوح في الجدول الزمني والعملية القانونية لإعادة هيكلة الشركات الاستثمارية التي تمر بعسر مالي ولكن تتوافر لها مقومات الاستمرار، أو لخروج الشركات الاستثمارية التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار. ويميل الإطار القانوني الراهن الذي يحدده قانون الشركات نحو التصفية (وهي عملية غالبا ما تكون مطولة) ولم يكن للمادة المتعلقة بتوفير الحماية من الدائنين المنصوص عليها في قانون الاستقرار المالي سوى تأثير محدود في تيسير إعادة هيكلة الشركات الاستثمارية التي تمر بعسر مالي؛ ومن ثم، فإن تشكيل لجنة بقيادة وزارة التجارة والصناعة وعضوية البنك المركزي وهيئة أسواق المال، لدراسة المقترحات المقدمة حول هذه المسألة، إجراء يستحق الترحيب. وفي حين تراجعت مخاطر حوافز القروض المباشرة التي تواجه البنوك من الأوضاع السائدة في الشركات الاستثمارية نظرا لزيادة مخصصات البنوك الجارية مقابل هذه القروض، فإنه يُتوقع أن تؤدي سرعة تسوية أوضاع الشركات الاستثمارية التي تمر بعسر مالي وخروج الشركات الاستثمارية التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار إلى ضمان انخفاض تكلفة تسوية أوضاع الشركات إلى أدنى حد ممكن على جميع الأطراف المعنية (بما في ذلك البنوك)، والحد من تداعي الآثار الانتشارية السلبية داخل قطاع الشركات الاستثمارية،^{١٩} والحد من عزوف البنوك عن المخاطر وتشجيع

^{١٨} طلب البنك المركزي إلى البنوك في السنتين الماضيتين بناء مخصصات وقائية إزاء حافظة القروض المقدمة للشركات الاستثمارية، مما وفر هامش أمان إضافي لاستيعاب الخسائر التي يمكن أن تقع في المستقبل.

^{١٩} كان للافتقار إلى الثقة في القطاع ككل تأثير سلبي على الشركات الاستثمارية التي كانت في وضع صحي مع حدوث حالات انسحاب كبيرة من جانب المستثمرين وتأثر العمليات القائمة على الرسوم بصورة كبيرة.

الإقراض، وتعزيز مشاعر المستثمرين. وفي الوقت نفسه، ينبغي تجنب إنقاذ الشركات الاستثمارية التي لا تتوافر لها مقومات الاستمرار للحد من الخطر الأخلاقي.

- وأحرزت هيئة أسواق المال تقدماً كبيراً منذ إنشائها وتغلبت بالفعل على تحديات مهمة. وينبغي أن تواصل الهيئة بناء قدراتها من حيث ملاك الموظفين حتى تتمكن من أداء جميع مسؤولياتها الرقابية على الوجه الأكمل. ويجدر الترحيب باعتزام الهيئة التماس الخبرة في وضع إطار معزز لتنظيم الشركات الاستثمارية، ولكن ينبغي تعجيل وتيرة هذه الجهود لضمان خضوع هذه الشركات لتنظيم ورقابة جديدين.
- وينبغي أن يستمر البنك المركزي وهيئة أسواق المال في إجراء مناقشات وتنسيق فعالين فيما يتعلق بالرقابة على الشركات الاستثمارية.

٣٠- وينبغي تعزيز استقلالية البنك المركزي والحفاظ عليها. وينبغي للسلطات لدى قيامها بوضع قاعدة تشريعية وطنية جديدة ومحسنة أن تستمر في مراعاة الطبيعة المحددة لعمليات البنك المركزي وضرورة تعزيز استقلاليته والحفاظ عليها. وعلى وجه التحديد، تشير التجربة الدولية إلى ما يلي:

- إجراءات تدقيق البنك المركزي: نظراً لضرورة وجود خبرة فنية متخصصة، ينبغي أن يتولى تدقيق البيانات المالية للبنك المركزي مدقق خارجي مؤهل. وينبغي أن تقتصر عمليات التدقيق التي تقوم بها الحكومة، إن كان ولا بد، على التدقيق اللاحق للنفقات التشغيلية غير المتصلة بالسياسات.
- ميزانية البنك المركزي: ينبغي أن تكون للبنك المركزي حرية تحديد ميزانيته السنوية. وينبغي أن تقتصر المسألة اللاحقة عن الميزانية على النفقات غير المتصلة بالسياسات.
- التنظيمات المتعلقة بعطاءات القطاع العام: تكون أفضل وسيلة للمساءلة عن المشتريات من خلال مجلس إدارة البنك المركزي ولجنة تدقيق عاملة لها خطوط مساءلة واضحة داخل البنك المركزي. ولا تتضمن قوانين المشتريات العامة أحكاماً تراعي الطبيعة الخاصة للبنك المركزي وبالتالي يمكن أن تعقد المشتريات التي يقوم بها على نحو غير مناسب.

٣١- وينبغي أن يساعد تطوير سوق الدين المحلية على تنويع مصادر التمويل وتعميق الوساطة المالية. ويشجع خبراء الصندوق السلطات على متابعة العمل بالتوصيات التي قدمتها بعثة مساعدة فنية مشتركة بين صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي تم إيفادها مؤخراً، وخصوصاً إنشاء فرقة عمل من القطاعين العام

والخاص لوضع خطة عمل للمستقبل، ينبغي أن تتضمن استحداث منصة خاضعة للتنظيم لتداول الأوراق المالية ذات الدخل الثابت وتحسين الإطار التنظيمي.

٣٢- وشددت السلطات على التزامها بمواصلة تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٠. وعلى وجه التحديد، تقوم الإدارة العليا لبنك الكويت المركزي بانتظام بمتابعة حالة تنفيذ توصيات هذا البرنامج. وفيما يتعلق بالمخاطر الناشئة في القطاع المالي، أكد البنك المركزي اعتماده مواصلة تشجيع البنوك على الاحتفاظ بالأرباح والاستمرار في استراتيجية بناء مخصصات وقائية مقابل جميع الحوافظ المشكوك فيها في جميع القطاعات. وأكدت السلطات استمرار التعاون بين هيئة أسواق المال والبنك المركزي لضمان سلاسة التعاون في الرقابة على الشركات الاستثمارية. وأشارت الهيئة إلى أنها تسعى إلى الحصول على مساعدة من خبراء في تصميم إطار تنظيمي للشركات الاستثمارية.

هاء- قضايا أخرى

٣٣- أحرز تقدم كبير في تحسين النظام الإحصائي في الكويت، ولكن توجد ضرورة إلى إدخال تحسينات أخرى. وعلى وجه الخصوص، قامت السلطات بتحسين حداثة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين، وتعزيز إحصاءات ميزان المدفوعات والدين الخارجي ووضع الاستثمار الدولي، واستكملت التعداد الوطني لعام ٢٠١١، وتداركت حالات التأخير في إعداد الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، وهي حاليا بصدد تنفيذ المبادئ الواردة في دليل ميزان المدفوعات الجديد، الطبعة السادسة، وتعزيز إحصاءات الحسابات القومية. وتتلقى السلطات في الوقت الراهن مساعدة فنية من البنك الدولي في مجال الحسابات القومية، ويشجعها الخبراء على تزويد الإدارة المركزية للإحصاء بالموارد اللازمة لإدخال مزيد من التحسينات في النظام الإحصائي الكويتي.

٣٤- ويشير التقييم الذي أجري مؤخرا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى وجود عدد من أوجه القصور في إطار الكويت لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد سلط التقييم، الذي نُشر في سبتمبر ٢٠١١، الضوء على عدم تجريم تمويل الإرهاب وعلى ثغرات في الأطر الوقائية والمؤسسية والرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي حين لم تعتمد السلطات قانونا جديدا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعد، فقد طلبت مساعدة فنية من الصندوق في هذا المجال.

تقييم الخبراء

٣٥- تتسم الآفاق الاقتصادية لعام ٢٠١٢ عموماً بالإيجابية. ويُتوقع أن يتعزز التعافي الاقتصادي، يقوده الإنفاق الحكومي المرتفع - ولا سيما الأجور والنفقات الرأسمالية. ويُتوقع أن يستمر فائض المالية العامة والفائض الخارجي. ويُتوقع أن يهدأ التضخم بصورة طفيفة نتيجة لتراجع تضخم أسعار الغذاء العالمي. إلا أن انخفاض معدلات تنفيذ الميزانية الرأسمالية والاختناقات التشريعية يمكن أن تكبح هذا التعافي.

٣٦- وينبغي أن تستمر السياسات الاقتصادية في الأجل القريب مساندة. وفي حين يعد الموقف المالي المساند مناسباً ومطلوباً في السنوات الأخيرة نظراً لاستمرار محدودية النمو الاقتصادي وانخفاض الضغوط التضخمية، فإن الطبيعة المتكررة لنمو الإنفاق تزيد جمود الميزانية وتعقد إدارة المالية العامة على المدى القريب. ويُتوقع أن يستمر التضخم في مستويات منخفضة، إلا أن مخاطرة التضخم في جانب الاحتمالات الإيجابية وينبغي أن تكون السلطة مستعدة باستراتيجية لتصحيح أوضاع المالية العامة إذا ما تزايدت الضغوط التضخمية. وينبغي أن تؤدي تلك الاستراتيجية إلى وقاية الميزانية الرأسمالية بقدر الإمكان. ويتسق سعر الصرف الحقيقي عموماً مع الأساسيات الاقتصادية.

٣٧- ويتوافر لدى الكويت حيز مالي كبير إلا أن البلد يقف الآن على مفترق طرق فيما يتعلق بالحفاظ على الثروة لأجياله القادمة. ويزيد العجز الأولي غير النفطي للكويت على المعايير المرجعية المقدره وفق السيناريو الأساسي التي تأخذ في الاعتبار المساواة بين الأجيال في توزيع الثروة النفطية. وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن يشكل ارتفاع تكاليف الأجور في القطاع العام والمعاشات التقاعدية وسرعة نمو السكان ضغوطاً على الماليا العامة في الأجل المتوسط. وحتى يتسنى للكويت الحفاظ على الثروة بصورة منصفة لأجيالها القادمة، فسيتعين ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط.

٣٨- وإجمالاً، توجد ضرورة لتحسين تأثير الإنفاق الحكومي على الإنتاجية ومستوى الرفاه. ومن شأن إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي باتجاه الإنفاق الرأسمالي أن يعزز نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ويحسن نتائج حسابات المالية العامة على المدى البعيد، مع تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي والمساهمة في تحقيق أهداف الخطة الإنمائية المعنية بتنويع الأنشطة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يشجع الخبراء السلطات على تحسين قدرة الحكومة على تنفيذ الميزانية الرأسمالية واحتواء نمو فاتورة أجور القطاع العام، وتجنب تراكم المزيد من الخصوم غير الممولة لنظام المعاشات التقاعدية، وتجنب اتخاذ تدابير جديدة يكون من شأنها زيادة النفقات الجارية بدرجة أكبر. وسيكون استحداث ضريبة للقيمة المضافة خطوة إلى الأمام. ويمكن أن يؤدي اعتماد إطار متوسط الأجل للميزانية وقاعدة مالية عامة مصممة بشكل جيد إلى تحسين إدارة المالية العامة. وأخيراً، ينبغي أن يكون إعادة توجيه الدعم

المرتبط بالوقود إلى شرائح السكان الأكثر ضعفاً، على مراحل، جزءاً من برنامج إصلاح المالية العامة في الأجل المتوسط إلى الطويل.

٣٩- وتوجد ضرورة إلى تنفيذ إصلاحات تشريعية وإصلاحات أخرى لتحسين بيئة العمل في الكويت وتحسين فرص توظيف العمالة للكويتيين. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لرفع مستوى النظام التعليمي ليتواءم مع احتياجات قطاع الأعمال التجارية. وينبغي تعزيز حوكمة الشركات بتعزيز تكوين أعضاء مجالس إدارة المؤسسات وتقوية أدوارها، وفرض التنفيذ المناسب لمعايير التدقيق والإبلاغ. وفي الجانب التشريعي، ينبغي أن تمضي السلطات قدماً في تحديث التشريعات لتعزيز بيئة العمل مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية لتجنب السلبات التي انطوت عليها التجربة التشريعية الأخيرة. وأخيراً، يحبذ أن تضطلع السلطات بمراجعة شاملة للإجراءات والمتطلبات اللازمة لمزاولة العمل التجاري بغية ترشيدها.

٤٠- ويشجع الخبراء السلطات على مواصلة توخي اليقظة تجاه المخاطر القائمة والناشئة في القطاع المالي. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تستمر السلطات في استراتيجيتها المتمثلة في قيام البنوك ببناء مخصصات وقائية والاحتفاظ بالأرباح، ومواصلة تعزيز الرقابة على الشركات الاستثمارية، واستحداث الأدوات اللازمة لتسوية أوضاعها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للسلطات لدى قيامها بوضع قاعدة تشريعية وطنية جديدة ومحسنة أن تستمر في مراعاة الطبيعة المحددة لعمليات البنك المركزي وضرورة تعزيز استقلاليتته التشغيلية والحفاظ عليها.

٤١- وقد أحرز تقدم كبير في تحسين النظام الإحصائي في الكويت، ولكن توجد ضرورة إلى إدخال تحسينات أخرى. وفي هذا الصدد، يشجع خبراء الصندوق السلطات على تزويد الإدارة المركزية للإحصاء بالموارد اللازمة.

٤٢- ويوصى بعقد مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية التي تبلغ مدتها ١٢ شهراً، وفقاً للقرار المتعلق بدورات مشاورات المادة الرابعة (القرار رقم ١٤٧٤٧-١٠/٩٦) (٢٠١٠/٩/٢٨).

الجدول ١- الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٧-٢٠١٣

(الحصة: ١٣٨١,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(عدد السكان: ٣,٥٨ مليون نسمة؛ ديسمبر ٢٠١٠)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٣٧٠٣٩ دولارا أمريكيا؛ تقديرات ٢٠١٠)

(معدل الفقر: لا يوجد)

أهم الصادرات: النفط والغاز

توقعات		توقعات		أولية			
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
قطاع النفط والغاز							
١٠٥,٤	١١٤,٤	٩٦,٧	٦١,٨	٤٨,٩	٨٢,٦	٥٩,١	مجموع صادرات النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١٠٩,٠	١١٣,٤	١٠٣,٣	٧٧,٧	٦١,٥	٩٢,٢	٦٨,٤	متوسط سعر صادرات النفط (دولار أمريكي للبرميل)
٢,٨٠	٢,٩٠	٢,٦٦	٢,٣١	٢,٢٦	٢,٦٨	٢,٥٧	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)							
الحسابات القومية والأسعار							
٥٣,٦	٥٤,٣	٤٧,٢	٣٥,٦	٣٠,٥	٣٩,٦	٣٢,٦	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بأسعار السوق، بمليارات الدنانير الكويتية)
١٩٢,٨	١٩٥,٣	١٧١,٢	١٢٤,٣	١٠٥,٩	١٤٧,٤	١١٤,٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بأسعار السوق، بمليارات الدولارات الأمريكية)
١,٨	٦,٦	٨,٣	٢,٤	٧,٨-	٤,٣	٦,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)
٣,٤-	٨,٤	١٤,٩	٠,٧	١٢,٩-	٥,٤	٤,٧-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي النفطي
٥,٢	٥,٥	٤,٥	٣,٤	٤,٨-	٢,٧	١٥,٣	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي
٤,١	٤,٤	٤,٧	٤,٠	٤,٠	١٠,٦	٥,٥	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
...	...	٣,٤	٢,٩	٣,٦	٤,٩	٦,١	معدل البطالة (المواطنين الكويتيين)
(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)							
الاستثمار والادخار							
١٩,٣	١٦,٧	١٦,٣	١٩,١	١٨,٠	١٧,٦	٢٠,٥	الاستثمار
٦,٦	٥,٧	٤,٩	٥,٣	٤,٨	٣,٥	٣,٣	العام
١٢,٧	١١,٣	١١,٤	١٣,٨	١٣,٢	١٤,١	١٧,١	الخاص ^١
٥٨,٨	٦١,٠	٥٧,٧	٤٩,٩	٤٤,٧	٥٨,٥	٥٧,٢	إجمالي المدخرات القومية
٥٠,٠	٥١,٥	٥٠,٧	٤٩,٣	٥٠,٦	٤٦,٨	٥٥,٢	العامة
٨,٨	٩,٥	٧,٠	٠,٧	٧,٦-	١١,٧	٢,١	الخاصة ^١
٣٩,٥	٤٤,٢	٤١,٤	٣٠,٨	٢٦,٧	٤٠,٩	٣٦,٨	رصيد الاستثمار/الادخار
(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)							
عمليات الموازنة ^٢							
٦٥,٣	٦٧,٩	٦٦,٢	٦٤,٠	٦٣,٢	٦٤,٣	٦٨,٠	الإيرادات
٥٢,٧	٥٦,٣	٥٤,٩	٥١,٨	٥٢,٢	٥٢,٨	٥١,٦	النفطية
١٢,٦	١١,٧	١١,٣	١٢,٢	١١,٠	١١,٥	١٦,٤	غير النفطية، منها:
٩,٨	٩,٠	٨,٥	٨,٨	٨,١	٨,٧	١٣,١	دخل الاستثمار
٤٠,٢	٣٦,٩	٣٥,٦	٤١,٧	٣٥,٠	٤٨,٦	٢٨,١	النفقات
٣٣,٤	٣١,١	٣٠,٧	٣٦,٤	٣٠,٤	٤٤,١	٢٤,٠	المصروفات ^٣
٦,٨	٥,٨	٤,٩	٥,٣	٤,٦	٤,٤	٤,١	رأس المال
٢٥,١	٣١,٠	٣٠,٦	٢٢,٣	٢٨,٢	١٥,٨	٣٩,٨	الرصيد
١,٠-	١,٠-	٠,٥-	٢,٠	١,٧-	٤,٦-	٣,١-	التمويل المحلي
٢٤,٠-	٣٠,٠-	٣٠,٢-	٢٤,٣-	٢٦,٤-	١١,٢-	٣٦,٧-	التمويل الخارجي
٣,٨	٣,٧	٤,٣	٥,٧	٦,٧	٥,٣	٧,٠	مجموع الدين الإجمالي (نهاية السنة التقويمية) ^٤

(التغيرات % في رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)						
النقود والائتمان						
٤,٢	٤,١	٧,٥	٠,١	٨,٣	١٠,٠	١,١
صافي الأصول الأجنبية ^٦						
٩,٠	٤,٤	٢,٨	٢,٠	٧,١	١٩,٢	٣٥,٦
المطالبات على القطاع غير الحكومي						
٩,٢	٨,٦	٨,٥	٣,٠	١٣,٤	١٥,٦	١٩,٣
النقود بمعناها الواسع						
...	...	٠,٨	٠,٨	١,٤	٣,٣	٥,٢
سعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر بالدينار الكويتي (متوسط السنة؛ %)						
...	١١,٠	١٦,٤-	٠,٧-	١٠,٠-	٣٨,٠-	٢٤,٧
المؤشر غير المرجح لسوق الأوراق المالية (التغير السنوي %) ^٧						
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
القطاع الخارجي						
١١٣,٢	١٢١,٧	١٠٤,٣	٦٧,٦	٥٤,٤	٨٧,٠	٦٢,٦
صادرات السلع						
٧,٨	٧,٣	٧,٦	٥,٨	٥,٥	٤,٤	٣,٥
منها: الصادرات غير النفطية						
٧,٢	٤,٢-	٣٠,٠	٥,٧	٢٦,٥	٢٥,١	٦,٤
التغير السنوي %						
٢٤,٩-	٢٣,٣-	٢٢,٠-	٢٠,١-	١٨,٥-	٢٢,٩-	١٩,١-
واردات السلع						
٦,٩	٥,٩	٩,٤	٨,٣	١٩,٢-	٢٠,٠	١٧,٧
التغير السنوي %						
٧٦,٢	٨٦,٤	٧٠,٨	٣٨,٣	٢٨,٣	٦٠,٢	٤٢,٢
الحساب الجاري						
٣٩,٥	٤٤,٢	٤١,٤	٣٠,٨	٢٦,٧	٤٠,٩	٣٦,٨
% من إجمالي الناتج المحلي						
...	٣١,١	٤٥,٥	٦٠,٥	٥٧,٦
الدين الخارجي يشمل القطاع الخاص						
٢٦,٥	٢٤,٨	٢٣,٠	١٨,٧	١٧,٧	١٦,٧	١٥,٩
الأصول الاحتياطية الدولية ^٨						
٧,١	٧,١	٧,٠	٦,٤	٦,٦	٥,٣	٥,٩
بشهور واردات السلع والخدمات						
بنود للتذكرة:						
		٣,٦٣	٣,٤٩	٣,٤٨	٣,٧٢	٣,٥٢
سعر الصرف لدولار أمريكي لكل دينار كويتي، متوسط الفترة)						
		٠,٣	٠,٣-	٣,٦-	٢,٩	٢,١-
سعر الصرف الفعلي الاسمي (متوسط الفترة)						
		١,٥	٠,٩	١,٢-	٧,٩	٠,٢-
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (متوسط الفترة)						
		AA	AA-	AA-	AA-	AA-
التصنيف السيادي (ستاندرد آند بور)						
المصادر: البيانات المقدمة من السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.						
^١ يشمل كيانات حكومية أيضا.						
^٢ تنتهي السنة المالية الكويتية في ٣١ مارس؛ فمثلا، يشير عام ٢٠٠٧ إلى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.						
^٣ في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، تم تحويل ملياري دينار كويتي لتغطية جزء من العجز الاكتواري في صندوق المعاشات التقاعدية.						
وفي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تم تحويل مبلغ ٥,٥ مليار دينار كويتي، وتتضمن الموازنة تحويل ١,١ مليار دينار سنويا من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥.						
^٤ لا يشمل الدخل الاستثماري وإعادة رسملة معاشات التقاعد، وبعد التحويلات لصندوق الأجيال القادمة.						
^٥ لا يشمل دين صناديق الثروة السيادية الكويتية المتعلقة بعمليات إدارة الأصول.						
^٦ لا يشمل حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق.						
^٧ بالنسبة لعام ٢٠١٢، التغير في سوق الأوراق المالية الكويتية حسب الوضع في ٩ مايو ٢٠١٢.						
^٨ لا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.						

الجدول ٢ - الكويت: ملخص مالية الحكومة، ٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٣/٢٠١٤								
توقعات		تقديرات		تقديرات		تقديرات		
الميزانية		الميزانية		الميزانية		الميزانية		
٢٠١٣/	٢٠١٢/	٢٠١٢/	٢٠١١/	٢٠١٠/	٢٠٠٩/	٢٠٠٨/	٢٠٠٧/	
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
(بمليارات الدنانير الكويتية)								
٣٥,٠	٣٦,٨	١٣,٦	٣٢,٤	٢٤,٧	٢٠,١	٢٤,٠	٢٣,٣	الإيرادات (بما في ذلك المنح) (ألف)
٠,٤	٠,٤	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	الضرائب
								المساهمات الاجتماعية
								المنح
٣٤,٦	٣٦,٤	١٣,٦	٣٢,١	٢٤,٣	١٩,٨	٢٣,٧	٢٣,٠	إيرادات أخرى
٢٨,٢	٣٠,٤	١٢,٨	٢٦,٩	١٩,٩	١٦,٦	١٩,٧	١٧,٧	النفط والغاز
٥,٣	٤,٩	٠,٠	٤,٢	٣,٤	٢,٦	٣,٢	٤,٥	دخل الاستثمار وتحويل أرباح الكيانات العامة ^١
١,١	١,١	٠,٨	١,٠	١,٠	٠,٦	٠,٧	٠,٨	أخرى ^٢
٢١,٥	٢٠,٠	٢٢,١	١٧,٤	١٦,١	١١,١	١٨,١	٩,٧	مجموع النفقات (باء=جيم+دال)
١٧,٩	١٦,٨	١٨,٠	١٥,٠	١٤,٠	٩,٧	١٦,٥	٨,٢	المصروفات (جيم)
٥,٦	٥,١	٥,٦	٤,٤	٣,٧	٣,٥	٣,٤	٢,٨	تعويضات المستخدمين
٣,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٤	٢,١	١,٩	١,٩	١,٨	مشتريات/استخدام السلع والخدمات ^٣
٠,٠	٠,٠		٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	الفائدة ^٤
٧,٣	٧,٢	٧,٧	٦,٧	٥,٧	٣,١	٩,٧	٢,٤	الإعانات والمساهمات الاجتماعية ^٥
٢,٨	٢,٨		٢,٤	٢,٥	١,٨	٢,٦	١,٥	الإعانات
٢,٨	٢,٨		٢,٤	٢,٥	١,٨	٢,٦	١,٤	إعانات متصلة بالنفط
٠,٠	٠,٠		٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	إعانات أخرى
٤,٦	٤,٤		٤,٢	٣,٢	١,٣	٧,١	١,٠	المنافع الاجتماعية
٢,٨	٢,٧		٢,٥	١,٨	٠,٨	٦,٤	٠,٧	المدفوعات لصندوق الضمان الاجتماعي
١,٧	١,٦		١,٥	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٧	تحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي
١,١	١,١	١,٧	١,١	١,١	٠,٠	٥,٦	٠,٠	إعادة رسملة الصندوق
١,٧	١,٧		١,٧	١,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٣	منافع اجتماعية أخرى
١,٢	١,٢		١,٠	٠,٩	٠,١	٠,٣	٠,٠	متصلة بالنفط
٠,٥	٠,٥		٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	أخرى
								المنح
١,٧	١,٦	١,٦	١,٥	٢,٥	١,٠	١,٥	١,١	مصروفات غير مصنفة في أماكن أخرى
٣,٦	٣,١	٤,١	٢,٤	٢,٠	١,٥	١,٦	١,٤	صافي اقتناء الأصول غير المالية (دال)
٣,٧	٣,١	٤,١	٢,٤	٢,٠	١,٥	١,٦	١,٤	مشتريات الأصول غير المالية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	مبيعات الأصول غير المالية
١٧,١	١٩,٩	٤,٤-	١٧,٤	١٠,٦	١٠,٤	٧,٥	١٥,١	إجمالي رصيد التشغيل [=ألف - جيم]
١٣,٤	١٦,٨	٨,٥-	١٥,٠	٨,٦	٩,٠	٥,٩	١٣,٧	صافي الإقراض/الاقتراض [=ألف - باء]
١٤,٨-	١٣,٧-	٢١,٣-	١١,٩-	١١,٤-	٧,٦-	١٣,٨-	٤,٠-	الرصيد غير النفطي
٢٠,١-	١٨,٥-	٢١,٣-	١٦,٠-	١٤,٧-	١٠,٢-	١٧,١-	٨,٥-	باستبعاد دخل الاستثمار
١٩,٠-	١٧,٥-	١٩,٦-	١٥,٠-	١٣,٧-	١٠,٢-	١١,٤-	٨,٥-	باستبعاد إعادة رسملة المعاشات التقاعدية
١٥,٠-	١٣,٤-		١١,٥-	١٠,٣-	٨,٣-	٨,٦-	٧,١-	باستبعاد الإعانات والمنافع المتصلة بالنفط

١٣,٤-	١٦,٨-	٨,٥	١٥,٠-	٨,٦-	٩,٠-	٥,٩-	١٣,٧-	التمويل
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
٦٥,٣	٦٧,٩	٢٥,١	٦٦,٢	٦٤,٠	٦٣,٢	٦٤,٣	٦٧,٩	الإيرادات (تشمل المنح)
٤٠,٢	٣٦,٩	٤٠,٨	٣٥,٦	٤١,٧	٣٥,٠	٤٨,٦	٢٨,١	مجموع الإنفاق
٣١,٩	٣٦,٨	٨,٢-	٣٥,٥	٢٧,٦	٣٢,٧	٢٠,٢	٤٣,٩	إجمالي رصيد التشغيل
٢٥,١	٣١,٠	١٥,٧-	٣٠,٦	٢٢,٣	٢٨,٢	١٥,٨	٣٩,٨	صافي الإقراض/الاقتراض
٢٧,٦-	٢٥,٢-	٣٩,٣-	٢٤,٣-	٢٩,٥-	٢٤,٠-	٣٧,٠-	١١,٨-	الرصيد غير النفطي
٣٧,٥-	٣٤,٣-	٣٩,٣-	٣٢,٨-	٣٨,٣-	٣٢,١-	٤٥,٧-	٢٤,٨-	باستبعاد دخل الاستثمار
٣٥,٤-	٣٢,٣-	٣٦,٣-	٣٠,٥-	٣٥,٤-	٣٢,١-	٣٠,٦-	٢٤,٨-	باستبعاد إعادة رسملة المعاشات التقاعدية
٢٨,٠-	٢٤,٨-		٢٣,٥-	٢٦,٦-	٢٦,٠-	٢٣,٠-	٢٠,٥-	باستبعاد الإعانات والمنافع المتصلة بالنفط
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)								
١٦٠,٦	١٨٤,٠	٦٨,٠	١٧٦,٦	١٤٧,٧	١٣٣,١	١٥٨,٨	١٥٧,٨	الإيرادات (تشمل المنح)
١,٧	١,٨	٠,٠	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,٣	٢,٤	الضرائب
١٥٨,٨	١٨٢,٢	٦٨,٠	١٧٤,٨	١٤٥,٨	١٣١,٢	١٥٦,٥	١٥٥,٤	إيرادات أخرى
١٢٩,٦	١٥٢,٤	٦٣,٩	١٤٦,٥	١١٩,٥	١١٠,٠	١٣٠,٣	١١٩,٨	النفط والغاز
٢٤,٢	٢٤,٥	٠,٠	٢٢,٦	٢٠,٢	١٧,١	٢١,٤	٣٠,٣	دخل الاستثمار
٥,٠	٥,٣	٤,١	٥,٦	٦,٠	٤,١	٤,٨	٥,٢	أخرى
٩٨,٩	١٠٠,٠	١١٠,٧	٩٤,٩	٩٦,٢	٧٣,٧	١١٩,٩	٦٥,٣	مجموع الإنفاق
٨٢,٢	٨٤,٣	٩٠,٣	٨١,٨	٨٤,٠	٦٤,١	١٠٩,٠	٥٥,٧	المصروفات
٢٥,٨	٢٥,٦	٢٧,٨	٢٤,٠	٢٢,٣	٢٣,٢	٢٢,٢	١٨,٨	تعويضات المستخدمين
١٤,٧	١٤,٦	١٦,٢	١٣,٢	١٢,٣	١٢,٩	١٢,٦	١٢,١	مشتريات/استخدام السلع والخدمات
٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٦	١,٠	الفائدة
٣٣,٦	٣٦,٠	٣٨,٣	٣٦,٣	٣٤,٠	٢٠,٨	٦٣,٩	١٦,٥	الإعانات والمنافع الاجتماعية
١٢,٧	١٤,١	٠,٠	١٣,٢	١٤,٩	١٢,٢	١٧,٢	٩,٩	الإعانات
٢٠,٩	٢١,٩	٠,٠	٢٣,١	١٩,١	٨,٦	٤٦,٧	٦,٦	المنافع الاجتماعية
١٢,٩	١٣,٣	٠,٠	١٣,٩	١١,٠	٥,٢	٤٢,٣	٤,٥	المدفوعات لصندوق الضمان الاجتماعي
٨,٠	٨,٦	٠,٠	٩,٣	٨,١	٣,٤	٤,٤	٢,١	منافع اجتماعية أخرى
المنح								
٧,٨	٧,٨	٧,٨	٨,٠	١٥,٢	٦,٧	٩,٧	٧,٤	مصروفات غير مصنفة في أماكن أخرى
١٦,٧	١٥,٧	٢٠,٤	١٣,١	١٢,٢	٩,٦	١٠,٩	٩,٥	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٧٨,٤	٩٩,٧	٢٢,٢-	٩٤,٨	٦٣,٦	٦٩,٠	٤٩,٨	١٠٢,٠	إجمالي رصيد التشغيل
٦١,٧	٨٤,١	٤٢,٦-	٨١,٨	٥١,٤	٥٩,٤	٣٨,٩	٩٢,٥	صافي الإقراض/الاقتراض
٦٨,٠-	٦٨,٣-	١٠٦,٦-	٦٤,٧-	٦٨,١-	٥٠,٦-	٩١,٤-	٢٧,٣-	الرصيد غير النفطي
٩٢,١-	٩٢,٩-	١٠٦,٦-	٨٧,٤-	٨٨,٣-	٦٧,٧-	١١٢,٨-	٥٧,٧-	باستبعاد دخل الاستثمار
٨٧,١-	٨٧,٤-	٩٨,٣-	٨١,٤-	٨١,٨-	٦٧,٧-	٧٥,٥-	٥٧,٧-	باستبعاد إعادة رسملة المعاشات التقاعدية
٦٨,٨-	٦٧,٢-		٦٢,٧-	٦١,٥-	٥٤,٨-	٥٦,٨-	٤٧,٧-	باستبعاد الإعانات والمنافع المتصلة بالنفط

بنود للتذكرة:								
٧٧,٢	٧٨,٨	٧٥,٩	٧٧,٥	٦٤,١	٧١,٧	٥٥,٧	مصروفات باستبعاد إعادة رسملة صندوق المعاشات التقاعدية (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	
١٨,٣	٢٠,٢	١٨,٧	٢٠,٣	١٢,٩	١٨,٧	١٠,٠	إعانات ومنافع متصلة بالنفط (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	
١٠٧,٢	١١٢,٣	٦٥,٠	١٠٥,٨	٨٤,١	٦٥,٥	٨٤,٥	٧٤,٤	سعر نفط الكويت الخام، بالدولار الأمريكي للبرميل
المصادر: وزارة المالية؛ وبنك الكويت المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.								
١ مستبعدة من عرض الميزانية الوطنية. تقديرات خبراء الصندوق.								
٢ تشمل تعويضات الأمم المتحدة (العراق).								
٣ تشمل النفقات المتنوعة الأخرى في السنتين الماليين ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩.								
٤ تغطي مدفوعات الفائدة على أدون وسندات الخزانة وسندات الائتمان المقدم للقطاع الخاص. والأخيرة فقط هي المدرجة في عرض الميزانية الوطنية.								
٥ في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، تم تحويل ملياري دينار كويتي لتغطية جزء من العجز الاكتواري في صندوق المعاشات التقاعدية.								
وفي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تم تحويل مبلغ ٥,٥ مليار دينار كويتي، وتتضمن الموازنة تحويل ١,١ مليار دينار سنويا من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥.								
أدرج في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مبلغ ١٩٥ مليون دينار كويتي يمثل تحويلا غير متكرر لمنحة قدرها ٢٠٠ دينار كويتي لكل مواطن كويتي. وأدرج في ميزانية السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ مبلغ ١١٢٠ مليون دينار كويتي يمثل تحويلا غير متكرر لمنحة قدرها ١٠٠٠ دينار كويتي لكل مواطن كويتي.								

الجدول ٣- الكويت: ملخص ميزان المدفوعات، ٢٠٠٧-٢٠١٣

	توقعات		أولية				
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)							
الحساب الجاري	٧٦,٢	٨٦,٤	٧٠,٨	٣٨,٣	٢٨,٣	٦٠,٢	٤٢,٢
السلع (الميزان التجاري)	٨٨,٣	٩٨,٤	٨٢,٤	٤٧,٦	٣٥,٩	٦٤,٠	٤٣,٤
الصادرات	١١٣,٢	١٢١,٧	١٠٤,٣	٦٧,٦	٥٤,٤	٨٧,٠	٦٢,٦
الصادرات النفطية	١٠٥,٤	١١٤,٤	٩٦,٧	٦١,٨	٤٨,٩	٨٢,٦	٥٩,١
الصادرات غير النفطية بما في ذلك السلع المعاد تصديرها ^١	٧,٨	٧,٣	٧,٦	٥,٨	٥,٥	٤,٤	٣,٥
منها: سلع معاد تصديرها	٢,٤	٢,٢	٢,٣	١,٨	١,٦	١,٧	١,٢
الواردات	٢٤,٩-	٢٣,٣-	٢٢,٠-	٢٠,١-	١٨,٥-	٢٢,٩-	١٩,١-
الخدمات	٨,٤-	٧,٩-	٧,٥-	٥,٦-	٢,٣-	٣,٨-	٣,٢-
النقل	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	١,١-	١,٤-	٠,٦-	٠,١-
التأمين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-
السفر	٩,٠-	٨,٤-	٧,٩-	٦,٢-	٥,٨-	٧,٣-	٦,٤-
خدمات أخرى	١,٤	١,٣	١,١	١,٦	٤,٩	٤,٣	٣,٤
دخل الاستثمار	١٣,٨	١١,٨	١١,١	٩,٤	٧,٧	١٠,٧	١٢,٤
المقروضات	١٤,٩	١٢,٩	١١,٤	١٠,٦	٨,٩	١٤,٠	١٦,٣
الحكومة العامة ^٢	١٢,٤	١٠,٦	٨,٨	٧,٤	٦,٣	٨,٨	٨,٥
القطاعات الأخرى ^٣	٢,٤	٢,٣	٢,٦	٣,٢	٢,٦	٥,١	٧,٨
المدفوعات	١,١-	١,١-	٠,٣-	١,٢-	١,٢-	٣,٢-	٣,٩-
الحكومة العامة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أخرى	١,١-	١,١-	٠,٣-	١,٢-	١,٢-	٣,٢-	٣,٩-
التحويلات الجارية ^٤	١٧,٥-	١٦,٠-	١٥,١-	١٣,١-	١٣,٠-	١٠,٧-	١٠,٥-
الحساب الرأسمالي والمالي	٧٤,٥-	٨٤,٦-	٥٩,٨-	٤٤,٤-	٢٥,٦-	٤٩,٦-	٣٣,٤-
الحساب الرأسمالي ^٥	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٢,١	١,٠	١,٧	١,٥
الحساب المالي	٧٨,٢-	٨٨,٢-	٦٣,٤-	٤٦,٥-	٢٦,٦-	٥١,٣-	٣٤,٩-
الاستثمار المباشر	٨,٩-	١٠,١-	٨,٣-	٤,٧-	٧,٥-	٩,١-	٩,٧-
في الخارج ^٦	٩,٣-	١٠,٤-	٨,٧-	٥,١-	٨,٦-	٩,١-	٩,٨-
في الكويت	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	١,١	٠,٠	٠,١
حافضة الاستثمار	٨,٧-	١٦,٢-	٩,٣-	١٦,٩-	٨,٢-	٢٨,١-	٣٤,٩-
الاستثمارات الأخرى (صاف)	٦٠,٦-	٦٢,٠-	٤٥,٧-	٢٤,٩-	١٠,٩-	١٤,١-	٩,٧
صافي السهو والخطأ ^٧	٠,٠	٠,٠	٦,٧-	٦,٧	١,٠-	١٠,٠-	٥,٥-
الرصيد الكلي	١,٧	١,٧	٤,٣	٠,٦	١,٧	٠,٧	٣,٣
بنود للتذكرة							
الحساب الجاري/إجمالي الناتج المحلي (%)	٣٩,٥	٤٤,٢	٤١,٤	٣٠,٨	٢٦,٧	٤٠,٩	٣٦,٨
الحساب الجاري (باستبعاد النفط)/إجمالي الناتج المحلي (%)	١٥,١-	١٤,٣-	١٥,٢-	١٨,٩-	١٩,٥-	١٥,٢-	١٤,٧-
دخل الاستثمار/ إجمالي الناتج المحلي (%)	٧,١	٦,١	٦,٥	٧,٦	٧,٣	٧,٣	١٠,٨
أسعار النفط حسب توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (بالدولار للبرميل)	١١٠,٠	١١٤,٧	١٠٤,٠	٧٩,٠	٦١,٨	٩٧,٠	٧١,١
نمو الواردات (%)	٦,٩	٥,٩	٩,٤	٨,٣	١٩,٢-	٢٠,٠	١٧,٧

٢٦,٥	٢٤,٨	٢٣,٠	١٨,٧	١٧,٧	١٦,٧	١٥,٩	أصول الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولارات الأمريكية) ^١
٧,١	٧,١	٧,٠	٦,٤	٦,٦	٥,٣	٥,٩	بشهور واردات السلع والخدمات
<p>المصادر: بنك الكويت المركزي؛ وتقديرات خبراء الصندوق. ^١تشمل أيضا صادرات النفط غير المسجلة. ^٢الهيئة العامة للاستثمار، ومؤسسة البترول الكويتية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والخطوط الجوية الكويتية، وبنك التسليف والإدخار. ^٣بنك الكويت المركزي، والبنوك المحلية، والشركات الاستثمارية، وشركات الصرافة، وشركات التأمين، والقطاع الخاص غير المالي. ^٤اعتباراً من ٢٠٠٧ وعلى أساس منهجية جديدة أكثر شمولاً لتقدير تحويلات العاملين إلى الخارج. ^٥تشمل تعويضات الأمم المتحدة المتعلقة بحرب الخليج. ^٦في حالة عام ٢٠١٠، يشمل توقعاً بدخول تدفق صاف قدره ١٠,٦ مليار دولار أمريكي نتيجة بيع أصول أجنبية مملوكة لشركة كويتية. ^٧يشمل تدفقات أخرى غير مصنفة للقطاع الخاص. ^٨تشمل حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق.</p>							

الجدول ٤- الكويت: المسح النقدي، ٢٠٠٧-٢٠١٣							
توقعات		أولية					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
(بملايين الدنانير الكويتية)							
١٣٨٠٦	١٢٥٣١	١١٣٨٠	٩٤٦٦	٩٤٤١	٧٦١٠	٥٧١٨	الأصول الأجنبية (صاف) ^١
٧٣٥٤	٦٨٨٠	٦٣٩٧	٥١٨٣	٥٠٠٩	٤٥١٠	٤٣٢٧	البنك المركزي
٦٤٥٣	٥٦٥١	٤٩٨٣	٤٢٨٣	٤٤٣٢	٣١٠٠	١٣٩٢	البنوك المحلية
١٩١٩٥	١٧٦٩٤	١٦٤٤٤	١٦١٦٩	١٥٤٥٥	١٤٣٤١	١٣٢٦٩	الأصول المحلية (صاف)
٣٥٢٤-	٣٢٢٦-	٢٦٧٨-	٢٤٤١-	٣٢٢٧-	٢٦٧٥-	٩٦٨-	المطالبات على الحكومة (صاف)
٧٢٧-	٨٣٢-	٦٨٢-	٥٣٣-	١١٦٥-	١١٢٤-	٩٢٠-	البنك المركزي (صاف)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المطالبات
٧٢٧	٨٣٢	٦٨٢	٥٣٣	١١٦٥	١١٢٤	٩٢٠	الودائع
٢٧٩٧-	٢٣٩٤-	١٩٩٦-	١٩٠٨-	٢٠٦٣-	١٥٥٠-	٤٧-	البنوك المحلية (صاف)
١٨٨٧	١٨٨٧	١٨٨٧	١٩١٠	١٩٢٢	١٩٨٥	١٩١٢	المطالبات
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	سندان الدين الحكومي
١٨٨٧	١٨٨٧	١٨٨٧	١٩١٠	١٩٢٢	١٩٨٥	١٩١٢	أدوات الدين العام
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المطالبات الأخرى
٤٦٨٤	٤٢٨١	٣٨٨٣	٣٨١٨	٣٩٨٤	٣٥٣٥	١٩٥٩	الودائع
٣٢١٦١	٢٩٤٥٥	٢٨٢٣٧	٢٧٥٢٧	٢٧٠١٩	٢٥٤٦٠	٢١٨٢٢	المطالبات على القطاع غير الحكومي
٢٩١٧٠	٢٦٧١٦	٢٥٦١٢	٢٥٢٠١	٢٥١٠٨	٢٣٦٦٠	٢٠١٣٩	التسهيلات الائتمانية
٢٩٩١	٢٧٣٩	٢٦٢٦	٢٣٢٦	١٩١١	١٨٠٠	١٦٨٣	الاستثمارات المحلية
٩٤٤٣-	٨٥٣٦-	٩١١٥-	٨٩١٨-	٨٣٣٦-	٨٤٤٤-	٧٥٨٥-	بنود أخرى (صاف)
٣٣٠٠١	٣٠٢٢٥	٢٧٨٢٤	٢٥٦٣٤	٢٤٨٩٦	٢١٩٥٠	١٨٩٨٧	النقد بمعناها الواسع ^٢
٧٨٦٤	٧٢٠٢	٦٦٣٠	٥٦٢٥	٤٧١٤	٤٣٧٠	٤١٤٧	النقد
٢٥١٣٧	٢٣٠٢٣	٢١١٩٤	٢٠٠٠٩	٢٠١٨٢	١٧٥٨٠	١٤٨٤١	شبه النقد
٢٥٣٩	٢٣٢٦	٢١٤١	٢١١٩	٢٧٥٣	١٨٩٩	١٧١٠	منه: الودائع بالعملة الأجنبية
(التغير السنوي %)							
١٠,٢	١٠,١	٢٠,٢	٠,٣	٢٤,١	٣٣,١	٣,١	الأصول الأجنبية (صاف)
٦,٩	٧,٥	٢٣,٤	٣,٥	١١,١	٤,٢	٢٦,٦	البنك المركزي
١٤,٢	١٣,٤	١٦,٣	٣,٤-	٤٣,٠	١٢٢,٨	٣٤,٦-	البنوك المحلية
٨,٥	٧,٦	١,٧	٤,٦	٧,٨	٨,١	٢٧,٩	الأصول المحلية (صاف)
٩,٢	٢٠,٤-	٩,٧-	٢٤,٤	٢٠,٧-	١٧٦,٤	٩٥٣,٤-	المطالبات على الحكومة (صاف)
٩,٢	٤,٣	٢,٦	١,٩	٦,١	١٦,٧	٣٥,١	المطالبات على القطاع غير الحكومي
١٠,٦-	٦,٤	٢,٢-	٧,٠-	١,٣	١١,٣	٢٨,٩-	بنود أخرى (صاف)
٩,٢	٨,٦	٨,٥	٣,٠	١٣,٤	١٥,٦	١٩,٣	النقد بمعناها الواسع
٩,٢	٨,٦	١٧,٩	١٩,٣	٧,٩	٥,٤	١٦,٨	النقد
٩,٢	٨,٦	٥,٩	٠,٩-	١٤,٨	١٨,٥	٢٠,٠	شبه النقد
٩,٢	٨,٦	١,١	٢٣,٠-	٤٥,٠	١١,١	٢٣,٨-	منه: الودائع بالعملة الأجنبية
(التغير % في بداية فترة مخزون النقد بمعناها الواسع)							
٤,٢	٤,١	٧,٥	٠,١	٨,٣	١٠,٠	١,١	الأصول الأجنبية (صاف)
١,٦	١,٧	٤,٧	٠,٧	٢,٣	١,٠	٥,٧	البنك المركزي
٢,٧	٢,٤	٢,٧	٠,٦-	٦,١	٩,٠	٤,٦-	البنوك المحلية
٥,٠	٤,٥	١,١	٢,٩	٥,١	٥,٦	١٨,٢	الأصول المحلية (صاف)
١,٠-	٢,٠-	٠,٩-	٣,٢	٢,٥-	٩,٠-	٦,٨-	المطالبات على الحكومة (صاف)

٩,٠	٤,٤	٢,٨	٢,٠	٧,١	١٩,٢	٣٥,٦	المطالبات على القطاع غير الحكومي
٣,٠-	٢,١	٠,٨-	٢,٣-	٠,٥	٤,٥-	١٠,٧-	بنود أخرى (صاف)
٩,٢	٨,٦	٨,٥	٣,٠	١٣,٤	١٥,٦	١٩,٣	التفود بمعناها الواسع
٢,٢	٢,١	٣,٩	٣,٧	١,٦	١,٢	٣,٧	النقود
٧,٠	٦,٦	٤,٦	٠,٧-	١١,٩	١٤,٤	١٥,٥	شبه النقود
٠,٧	٠,٧	٠,١	٢,٥-	٣,٩	١,٠	٣,٤-	منه: الودائع بالعملة الأجنبية
							بنود للتذكرة:
٦٤,٦	٦٤,٦	٦٤,٦	٦٣,٥	٥٨,٩	٦٩,٦	٧٧,٠	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي/ن٢
٧,٧	٧,٧	٧,٧	٨,٣	١١,١	٨,٧	٩,٠	الودائع بالعملة الأجنبية/ن٢
١٣٧,٩	١٣٧,٩	١٤٣,٦	١٥٤,٨	١٦٦,٨	١٥١,٢	١٣٥,٥	الائتمان الخاص/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
<p>المصادر: بنك الكويت المركزي؛ وتقديرات خبراء الصندوق. باستبعاد حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق. باستبعاد الودائع لدى المؤسسات المالية إذا كانت هامشية.</p>							

الجدول ٥- الكويت: سيناريو أساسي اقتصادي كلي توضيحي، ٢٠٠٧-٢٠١٧

أولية										
توقعات										
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
الإنتاج والأسعار										
٥٨,٩	٥٦,٤	٥٤,٦	٥٣,٦	٥٣,٦	٥٤,٣	٤٧,٢	٣٥,٦	٣٠,٥	٣٩,٦	٣٢,٦
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدنانير الكويتية)										
٤,٣	٣,٣	٢,٠	٠,٠	١,٣-	١٥,٠	٣٢,٥	١٦,٩	٢٣,١-	٢١,٦	١٠,٦
إجمالي الناتج المحلي الاسمي										
٩,١	٩,٠	٨,٨	٨,٨	٩,٢	٨,٦	١٠,٥	١٠,٩	٣,٩-	٤,٤	٢٠,٣
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي										
٤,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٣	١,٨	٦,٦	٨,٣	٢,٤	٧,٨-	٤,٣	٦,٤
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي										
٢,٣	٢,٢	٢,٢	٠,٥	٣,٤-	٨,٤	١٤,٩	٠,٧	١٢,٩-	٥,٤	٤,٧-
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي النفطي										
٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٥,٢	٥,٥	٤,٥	٣,٤	٤,٨-	٢,٧	١٥,٣
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي										
٩٠,٨	٩٣,٠	٩٦,٦	١٠٢,٠	١٠٩,٠	١١٣,٤	١٠٣,٣	٧٧,٧	٦١,٥	٩٢,٢	٦٨,٤
سعر صادرات الخام الكويتي (بالدولار الأمريكي للبرميل)										
٣,٠١	٢,٩٤	٢,٨٨	٢,٨٢	٢,٨٠	٢,٩٠	٢,٦٦	٢,٣١	٢,٢٦	٢,٦٨	٢,٥٧
ناتج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)										
٤,١	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,٤	٤,٧	٤,٠	٤,٠	١٠,٦	٥,٥
مؤشر أسعار المستهلكين										
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
المالية العامة^١										
٦٠,٩	٦٠,٥	٦١,٤	٦٣,٠	٦٥,٣	٦٧,٩	٦٦,٢	٦٤,٠	٦٣,٢	٦٤,٣	٦٨,٠
الإيرادات، منها										
٤٢,٧	٤٤,٥	٤٦,٨	٤٩,٥	٥٢,٧	٥٦,٣	٥٤,٩	٥١,٨	٥٢,٢	٥٢,٨	٥١,٦
النفط والغاز										
١٥,٥	١٣,٢	١١,٧	١٠,٧	٩,٨	٩,٠	٨,٥	٨,٨	٨,١	٨,٧	١٣,١
دخل الاستثمار ^٢										
٤٥,٨	٤٤,٤	٤٢,٧	٤٢,٩	٤٠,٢	٣٦,٩	٣٥,٦	٤١,٧	٣٥,٠	٤٨,٦	٢٨,١
النفقات										
٣٧,٠	٣٥,٩	٣٤,٦	٣٥,٣	٣٣,٤	٣١,١	٣٠,٧	٣٦,٤	٣٠,٤	٤٤,١	٢٤,٠
المصروفات ^٣										
٨,٨	٨,٥	٨,١	٧,٦	٦,٨	٥,٨	٤,٩	٥,٣	٤,٦	٤,٤	٤,١
الرأسمالية										
١٥,٢	١٦,١	١٨,٦	٢٠,٢	٢٥,١	٣١,٠	٣٠,٦	٢٢,٣	٢٨,٢	١٥,٨	٣٩,٨
رصيد المالية العامة (عجز -)										
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
أسعار الصرف										
...	٣,٦٣	٣,٤٨	٣,٤٨	٣,٧٢	٣,٥٢
أسعار الصرف (الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، متوسط الفترة)										
...	٠,٣	٠,٣-	٣,٦-	٢,٩	٢,١-
سعر الصرف الفعلي الاسمي										
...	١,٩	١,٥	٠,٩	٧,٩	٠,٢-
سعر الصرف الفعلي الحقيقي										
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
ميزان المدفوعات										
٥٥,٦	٥٧,٦	٥٩,٧	٦١,٩	٦٤,٦	٦٧,٨	٦٦,٩	٦١,٩	٥٦,٩	٦٢,٤	٥٩,٧
صادرات السلع والخدمات باستبعاد السلع المعاد تصديرها										
٤٤,٣	٤٦,٤	٤٨,٧	٥١,٣	٥٤,٦	٥٨,٦	٥٦,٥	٤٩,٧	٤٦,٢	٥٦,٠	٥١,٥
منها: المنتجات النفطية والمكررة										
-	-	-	٢٤,٧-	٢٣,٢-	٢١,٤-	٢٣,٢-	-	٢٥,٢-	٢١,٦-	٢٤,٦-
واردات السلع والخدمات باستبعاد السلع المعاد تصديرها										
٢٧,٣	٢٦,٦	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٧
منها: المنتجات النفطية والمكررة										
١٤,٧	١١,٨	٩,٧	٨,٤	٧,١	٦,١	٦,٥	٧,٦	٧,٣	٧,٣	١٠,٨
دخل الاستثمار (صاف)										
٣١,٥	٣١,٧	٣٣,٢	٣٥,٨	٣٩,٥	٤٤,٢	٤١,٤	٣٠,٨	٢٦,٧	٤٠,٩	٣٦,٨
الحساب الجاري										
-	-	-	١٥,٦-	١٥,١-	١٤,٣-	١٥,٢-	-	١٩,٥-	١٥,٢-	١٤,٧-
الحساب الجاري (باستبعاد الصادرات النفطية)										
١٢,٨	١٤,٧	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٥,٥	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩	١٨,٩
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
ميزان الادخار-الاستثمار										
٤٨,٠	٤٦,٣	٤٣,٩	٤١,٥	٣٩,٢	٣٦,٩	٣٩,٩	٤٧,١	٥١,٩	٤١,٥	٤٤,٤
الاستهلاك النهائي										
٢٠,٨	١٩,٩	١٨,٩	١٧,٧	١٦,١	١٤,٢	١٣,٩	١٦,٧	١٨,٥	١٣,٤	١٤,٠
الحكومي										
٢٧,٢	٢٦,٤	٢٥,٠	٢٣,٩	٢٣,١	٢٢,٧	٢٦,٠	٣٠,٤	٣٣,٥	٢٨,١	٣٠,٤
الخاص										
٢٣,٧	٢٢,٧	٢٢,١	٢١,٢	١٩,٣	١٦,٧	١٦,٣	١٩,١	١٨,٠	١٧,٦	٢٠,٥
إجمالي الاستثمار المحلي										
٨,٨	٨,٤	٨,٠	٧,٤	٦,٦	٥,٤	٤,٩	٥,٣	٤,٨	٣,٥	٣,٦
الحكومي										
١٤,٩	١٤,٣	١٤,٢	١٣,٨	١٢,٧	١١,٣	١١,٤	١٣,٨	١٣,٢	١٤,١	١٦,٩
الخاص										
٥٥,١	٥٤,٤	٥٥,٤	٥٧,٠	٥٨,٨	٦١,٠	٥٧,٧	٣٠,٠	٤٣,٠	٥٨,٥	٥٧,٢
الادخار										
٤٠,٢	٤٠,٩	٤٣,٠	٤٦,٢	٥٠,٠	٥١,٥	٥٠,٧	٤٩,٣	٥٠,٦	٤٦,٨	٥٥,٢
الادخار الحكومي										
١٥,٠	١٣,٤	١٢,٣	١٠,٨	٨,٨	٩,٥	٧,٠	٠,٧	٧,٦-	١١,٧	٢,١
الادخار الخاص										
المصادر: السلطات الكويتية؛ وتقرير أفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن الصندوق؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.										
السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس.										
يشمل أرباح المؤسسات العامة.										
في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، تم تحويل مليار دينار كويتي لتغطية جزء من العجز الاكوتاري في صندوق المعاشات التقاعدية.										
وفي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تم تحويل مبلغ ٥,٥ مليار دينار كويتي، وتتضمن الموازنة تحويل ١,١ مليار دينار سنويا من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥.										

الجدول ٦- الكويت: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠١١-٢٠٠٦

(% ما لم يذكر خلاف ذلك)^١

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
						كفاية رأس المال
١٨,٥	١٨,٩	١٦,٧	١٥,٦	١٩,٣	٢٠,٢	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
١٦,٩	١٧,٣	١٤,٩	١٤,٣	١٧,٢	١٧,٧	نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
١٢,٤	١٢,٦	١١,٤	١٠,٩	١٢,٣	١٢,٦	نسبة رأس المال إلى الأصول
						تركيب وجودة القروض
١,١	١,٢	١,٢	٠,٩	٠,٨	٠,٧	النفط/الغاز
١٠,٥	١٠,٠	١٠,٦	١٠,٢	١٠,٤	١١,٨	التجارة
٧,١	٧,٠	٦,٥	٦,٨	٥,٩	٥,٠	الصناعة
١٢,١	١٢,٧	١١,٤	١١,٩	١٢,٦	١٣,٤	التشييد
١٩,٦	٢٠,٠	٢٠,٦	١٨,١	١٩,٢	١٧,٥	العقارات
٥,٨	٥,٧	٥,٩	٥,٨	٤,٥	٥,٤	قروض لشراء ملكيات عقارية (شركات)
٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٧	٠,١	٠,٢	الزراعة/صيد الأسماك
١٣,١	١٤,١	١٢,٧	١٢,٨	١٥,٩	١٤,٦	المؤسسات المالية
٦,١	٨,٧	٨,٠	٧,٥	٧,٩	٥,٣	منها: الشركات الاستثمارية
٣,٧	٤,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	منها: البنوك
١,٧	١,٦	١,٦	١,٩	٢,٢	١,٦	الخدمات العامة
١٧,٠	١٦,٣	١٦,١	١٦,٠	١٩,١	٢٠,٣	الأسر المعيشية
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٨	١,٠	منها: سلف بطاقات الائتمان
١٢,٩	١٢,١	١٢,٧	١٠,٩	١٢,١	١٣,٧	منها: القروض المقسطة
٢,٢	٢,٢	١,٠	٢,٥	٤,١	٣,٧	منها: القروض الاستهلاكية
١,٤	١,٤	١,٩	٢,٠	٢,١	١,٨	منها: قروض لشراء الملكيات العقارية (أفراد)
١١,٨	١١,١	١٣,٣	١٤,٨	٩,٢	٩,٦	أخرى
٧,٣	٨,٩	١١,٥	٦,٨	٣,٨	٤,٦	نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى مجموع القروض
٥,٣	٦,١	٧,٤	٤,٩	٢,١	٢,٥	نسبة القروض المتعثرة صافية من المخصصات المحددة إلى مجموع القروض صافية من المخصصات المحددة
٢٩,٥	٣٣,٩	٣٨,٣	٢٩,٠	٤٧,٢	٤٧,٤	نسبة المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض المتعثرة
٢٨,٧	٣٣,٨	٤٦,٢	٣١,٥	١٠,٨	١٢,٦	نسبة القروض المتعثرة صافية من المخصصات المحددة إلى رأس المال الأساسي
٢,٣	٢,٠	٦,٤	٤,٩	٤,٢	٤,٩	نسبة القروض المقدمة إلى حملة الأسهم والشركات الأم والمديرين إلى مجموع القروض
١٠٥,٣	١٢٤,٣	١٦٥,١	٢١٢,٤	١٤١,٦	١٤٧,٦	نسبة الانكشافات الكبيرة إلى رأس المال الأساسي
٢,١	٣,٠	٤,٤	٢,٠	١,٨	٢,٢	نسبة المخصصات المحددة إلى إجمالي القروض
						الربحية
١,١	١,٢	٠,٧	٠,٨	٣,٣	٢,٧	نسبة العائد على متوسط الأصول ^٢
٨,١	٩,١	٦,١	٦,٥	٢٤,٣	٢٠,١	نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية ^٢
٤٧,٦	٤٩,٩	٤٤,٥	٣٦,٦	٢٩,٠	٣٣,٩	نسبة صافي الدخل من الفائدة إلى إجمالي الدخل
٣٣,١	٢٤,٦	٢٥,٣	٢١,٦	٢٩,٠	٢٩,٠	نسبة الدخل بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل
١٠,٠	٤,١	٦,٠	٦,٧	١٥,١	١٣,٧	نسبة الدخل من المتاجرة والنقد الأجنبي إلى إجمالي الدخل
٣٦,١	٣٧,٧	٣٦,٩	٢٦,٤	٢٣,٩	٢٧,٦	نسبة المصروفات صافية من مدفوعات الفوائد إلى إجمالي الدخل
٢,١	١,٦	١,٩	١,٦	١,٥	١,٤	نسبة المصروفات صافية من مدفوعات الفوائد إلى متوسط الأصول ^٢
٣٦,٨	٤٨,٧	٤٢,٩	٤٨,٠	٤٩,٦	٥٠,٧	نسبة المصروفات على الموظفين إلى المصروفات صافية من مدفوعات الفوائد
						السيولة
٢٢,١	١٧,٧	٢٠,٤	٢٠,٨	٢٦,٩	٢٩,٣	نسبة الأصول السائلة الأساسية إلى إجمالي الأصول ^٣
٣٦,٣	٢٧,٨	٢٨,٦	٢٨,٠	٣٤,١	٣٨,٦	نسبة الأصول السائلة الأساسية إلى الخصوم قصيرة الأجل
٢٦,٥	٢٢,٨	٢٧,٩	٢٨,٤	٣٢,٩	٣٤,٥	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
٤٣,٧	٣٥,٧	٣٩,٢	٣٨,٤	٤١,٧	٤٥,٣	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
٢٥,٨	٢٥,٥	٢٥,٨	٢٤,٩	٢٣,٣	١٩,٧	نسبة القروض بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض
٣٣,٨	٣٠,٧	٣٢,٧	٣٥,١	٣٤,٩	٢٨,٨	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى مجموع الودائع
١١,٤	١١,٢	٢٢,٦	٢٤,٢	٢٧,٨	٢٣,٢	نسبة الخصوم بالعملة الأجنبية إلى مجموع الخصوم
٥٨,٣	٥٦,٧	٥٨,٨	٥٩,٢	٥٦,٤	٥٩,٣	نسبة الودائع إلى الأصول
١١٠,٩	١١٦,٥	١١٣,٠	١٠٩,٠	١٠٣,١	٩٦,١	نسبة القروض بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية
٨٤,٦	٩٦,٨	٨٩,١	٧٧,٣	٦٨,٩	٦٥,٥	نسبة القروض بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية
						الحساسية لمخاطر السوق
	٨,٧	١٠,٧	١١,٢	٠,٠	٠,٠	المركز المفتوح الصافي بالعملة الأجنبية (الشامل) كنسبة مئوية من رأس المال الأساسي
٢٥,٤	٢٦,٢	٢٥,٣	٣٢,٥	٣٤,٧	٣٢,١	العمليات غير المدرجة في الميزانية العمومية كنسبة من الأصول
	٣٣,٦	٤٦,٩	٧١,١	٩٠,٩	٧٧,٩	إجمالي مركز الأصول في المشتقات كنسبة مئوية من رأس المال الأساسي
	٣٩,٤	٤٦,٨	٧١,١	٩١,٠	٧٧,٩	إجمالي مركز الخصوم في المشتقات كنسبة مئوية من رأس المال الأساسي
٤٣,٧	٣٩,١	٤٥,٤	٤٧,١	٤٢,٤	٤٠,٦	نسبة انكشاف حصص الملكية إلى رأس المال

المصدر: بنك الكويت المركزي.

^١تزد البيانات على أساس موحد.^٢لم تطبق المتوسطات في مؤشرات ٢٠٠٦.^٣تتضمن الأصول السائلة الأساسية: النقد ومكافئات النقد، والودائع لدى بنك الكويت المركزي، والأوراق المالية الحكومية، وأذون بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، وشهادات الإيداع لدى البنوك الأخرى التي يحين أجلها خلال ثلاثة شهور. وقد استخرجت هذه البيانات من التقرير الاحترافي للبنك المركزي.

الملحق الأول- أعمار التقاعد القانونية والعمر المتوقع عند التقاعد في مختلف البلدان

العمر المتوقع بعد سن التقاعد القانونية، ٢٠٣٠	الزيادة في سن التقاعد القانونية بحلول عام ٢٠٣٠ (المعتمدة أو المنصوص عليها في تشريعات)	العمر المتوقع بعد بلوغ سن التقاعد القانونية ٢٠١٠	سن التقاعد القانونية ٢٠١٠	الحد الأدنى لسن التأهل
الاقتصادات المتقدمة:				
١٩,٢	٢,٠	١٧,٤	٦٥,٠	٦٥,٠
١٨,٦	...	١٧,٩	٦٥,٠	٦٠,٠
١٩,٤	...	١٧,٧	٦٥,٠	٦٠,٠
٢٠,٠	...	١٨,٢	٦٥,٠	٦٠,٠
١٦,٧	...	١٤,٣	٦٥,٠	٦٣,٠
٢٢,٠	٣,٢	١٨,٨	٦١,٨	٥٨,٨
١٨,٥	٢,٠	١٦,٥	٦٥,٠	٦٠,٠
١٩,٦	...	١٦,٤	٦٥,٠	٥٨,٠
٢٤,٨	...	٢٢,٩	٦٠,٠	٥٦,٠
١٩,١	٢,٠	١٨,٣	٦٥,٠	٦٣,٠
١٩,٥	...	١٧,٧	٦٥,٠	٥٥,٠
١٦,٩	...	١٥,٤	٦٧,٠	٦٠,٠
١٧,٩	...	١٦,٠	٦٥,٠	٦٥,٠
١٩,٥	...	١٨,٤	٦٥,٠	٥٨,٠
٢١,٥	...	١٨,٠	٦٥,٠	٦٠,٠
٢٣,٠	٥,٠	١٩,٨	٦٠,٠	٥٥,٠
١٨,٧	...	١٧,٨	٦٥,٠	٥٧,٠
٢٣,٦	٤,٠	١٩,٦	٦١,٠	٦١,٠
١٨,٣	٢,٠	١٥,٩	٦٥,٠	٦٥,٠
١٨,٦	...	١٧,٣	٦٥,٠	٦٥,٠
١٦,٦	...	١٥,٢	٦٧,٠	٦٧,٠
١٩,٤	...	١٧,٦	٦٥,٠	٤٥,٠
٢١,٣	...	١٨,٩	٦٢,٠	٦٠,٠
٢١,٣	٠,٥	١٩,٠	٦٢,٥	٦٢,٥
١٩,٢	٢,٠	١٧,٨	٦٥,٠	٦١,٠
١٩,٤	...	١٧,٠	٦٥,٠	٦١,٠
١٨,٧	١,٠	١٧,٤	٦٥,٠	٦٥,٠
١٧,٣	١,٠	١٦,٣	٦٥,٨	٦٢,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة:				
١٨,٥	...	١٦,٦	٦٥,٠	٦٠,٠
١٥,٢	...	١٣,٣	٦٥,٠	٥٣,٠
٢٠,٢	...	١٦,٥	٦٣,٠	٦٣,٠
١٩,٢	...	١٨,١	٦٠,٠	٥٠,٠
٢١,٢	...	١٨,٣	٦٣,٠	٥٨,٠
٢١,٥	٣,٠	١٨,٦	٦٢,٠	٦٠,٠
٢٠,١	...	١٨,٢	٥٨,٠	٥٠,٠
٢٤,٦	...	٢٢,٦	٥٥,٠	٥٥,٠
٢١,١	...	١٨,٩	٦٢,٠	٦٠,٠
٢٢,٣	...	٢١,١	٦٢,٥	٦٢,٥
٢٥,١	...	٢٢,٩	٥٥,٠	٥٥,٠
١٧,٢	...	١٦,٣	٦٥,٠	٦٠,٠
١٧,٩	...	١٧,٠	٦٠,٠	٥٥,٠
١٩,٤	...	١٧,٤	٦٠,٠	٥٥,٠
١٩,١	...	١٦,١	٦٥,٠	٦٠,٠
١٩,٢	١,٨	١٦,٩	٦٣,٣	٥٨,٣
٢٢,٩	...	٢١,١	٦٠,٠	٥٠,٠
١٩,٩	...	١٩,٠	٦٠,٠	٥٥,٠
١٩,٨	...	١٦,٤	٦١,٠	٦١,٠
١٩,٤	...	١٧,٣	٦٠,٠	٦٠,٠
٢٢,٦	...	٢٠,٥	٦٠,٠	٥٨,٠
١٩,٩	٠,٦	١٧,٩	٦٣,٠	٥٨,٩
١٩,٧	١,٠	١٧,٧	٦٤,٢	٦٠,١
٢٠,٣	٠,٢	١٨,٢	٦١,٢	٥٧,١
٢٠,٠	٠,٦	١٨,٢	٦٢,٤	٥٧,٨
٢٠,٣	١,٢	١٨,٥	٦٤,٠	٦٠,٤
١٩,٧	٠,٠	١٧,٩	٦٣,٠	٥٨,٩
...	٦٠,٠	...
...	٥٥,٠	...
بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى:				
...	٦٠,٠	...
...	٥٥,٠	...

المصادر: بيانات قظرية مقارنة مأخوذة من دراسة صندوق النقد الدولي، *From Stimulus to Consolidation: Revenue and Expenditure Policies in Advanced and Emerging Economies*، صفحة ٦٥. والمصادر المذكورة في تلك الدراسة هي: السلطات القظرية، والمفوضية الأوروبية (٢٠٠٩)، ومنظمة العمل الدولية (٢٠١٠) والأمم المتحدة (٢٠١٠)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2009E)، وإدارة الضمان الاجتماعي (٢٠١٠)، وتقديرات خبراء الصندوق. وتأتي بيانات البحرين من السلطات القظرية. ملحوظات: ينطبق الحد الأدنى لسن التأهل للحصول على مستحقات التقاعد، بما في ذلك للجماعات المحمية مثل الجماعات التي تعمل في وظائف شاقة أو في ظروف غير صحية، على الداخلين الجدد في القوة العاملة (وقد تحدد بعض البلدان أعماراً أقل للتأهل للجماعات التي لا يسري عليها القانون بأثر رجعي). وترد الزيادات المنصوص عليها في التشريعات أو المعتمد تطبيقها في سن التقاعد القانونية في الحسابات لعام ٢٠٣٠.

الملحق الثاني- التوصيات الصادرة في إطار البرنامج المحدث لتقييم القطاع المالي ٢٠١٠: حالة التنفيذ (حسب الوضع في مايو ٢٠١٢)

التوصية	حالة التنفيذ والتفاصيل
	عام
ينبغي أن يقوم بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة من البداية بتوضيح المسؤوليات الرقابية المنوطة بكل منها والشروع في عملية تنسيقية لتحقيق بنیان إشرافي يتسم بالكفاءة.	أنجزت. تولت هيئة أسواق المال دورها الرقابي في سبتمبر ٢٠١٠. وصدرت لوائح للهيئة تحدد أدوارها الرقابية على الشركات الاستثمارية واستكملت مذكرة تفاهم تحدد المسؤوليات الرقابية للهيئة وللبنك المركزي وعملية التنسيق بينهما.
إنشاء وحدة استقرار مالي في بنك الكويت المركزي تكون مسؤولة عن الرقابة الاحترازية الكلية.	نفذت. أحرز تقدم كبير في هذا المجال. وتم تشكيل مكتب جديد للاستقرار المالي باختصاصات مختلفة من الإدارات تشمل الرقابة والتحليل الاقتصادي الكلي ويتبع محافظ البنك المركزي مباشرة. وفي هذا الصدد، أحرز تقدم كبير في مجال التحليل وفي تحديد الأدوات التي ستستخدم لتقييم المخاطر النظامية. وتشمل هذه الأدوات إصدار تقرير رقابي مكثبي ربع سنوي، وإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للقطاع المصرفي (أعدت خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٠ بمساعدة شركة استشارية)، ونظام إنذار مبكر يدمج المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية والمؤشرات المالية التي ستستخدم لكشف مواطن الضعف على مستوى القطاع.
	الرقابة المصرفية
إجراء اختبارات دورية للقدرة على تحمل الضغوط بما في ذلك للقطاع العقاري وغيره من القطاعات الرئيسية التي تتركز فيها مخاطر الائتمان، ومراجعة التقييمات الحالية للطريقة التي تتعامل بها البنوك مع تركيزات المخاطر هذه في عملياتها لتقييم كفاية رأس المال الداخلي.	نفذت. أحرز بنك الكويت المركزي تقدماً كبيراً في قدراته في مجالي جمع البيانات وإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، بمساعدة شركة استشارية خارجية. فقد أجرى البنك المركزي هذه الاختبارات للقطاعات وأطلع البنوك على نتائجها وناقش معها تلك النتائج. وانتهى البنك من إعداد دليل لعمليات تقييم كفاية رأس المال الداخلي بناء على التعميم المؤرخ ١٩ يونيو ٢٠٠٩ واستكمل في إطار هذا التقييم أربع عمليات تفتيش في عام ٢٠١٠ وثلاثة عمليات تفتيش في عام ٢٠١١. ويجري الآن متابعة العمل في التفتيش الثامن ولا تزال هناك عملتيا تفتيش متبقيتين قيد الإنجاز في إطار عمليات تقييم كفاية رأس المال الداخلي.
خفض الحدود القصوى لانكشاف الأطراف ذات الصلة وتعزيز الإطار القانوني لمنع تضارب المصالح فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذات الصلة.	لم تنفذ. ذكر البنك المركزي أنه بدأ النظر في هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، أوضح البنك أنه يرغب في تجنب التعارض في السياسات الذي قد ينشأ عن خفض حدود

التوصية	حالة التنفيذ والتفاصيل
الرقابة على أساس المخاطر.	الإقراض ذات الصلة والسياسات الأخرى الموجهة نحو تعزيز نمو الائتمان (مثل إرخاء نسبة القروض/الودائع الاحترازية)، لا سيما في ضوء تنفيذ الخطة الإنمائية.
استكمال الانتقال من الرقابة على أساس الامتثال إلى الرقابة على أساس المخاطر.	أنجزت. تم تعيين خبير استشاري خارجي لمساعدة البنك المركزي على تحديث إطاره الرقابي ليصبح إطاراً قائماً على المخاطر، والاضطلاع بعمليات تقييم كفاية رأس المال الداخلي. واستكملت مؤخراً عملية تفتيش "تجريبية" على أساس المخاطر؛ وبلغ البنك المركزي مرحلة متقدمة في إعداد برنامج عمل معني بالتفتيش ومتعلق بإدارة المخاطر، وانتهى أيضاً من إعداد منهجية لتقييم المخاطر.
مواصلة تعزيز القدرة الرقابية عن طريق الاستمرار في عمليات التعيين والتدريب.	جاري التنفيذ. جرى مؤخراً تعيين ١٢ مفتشاً ميدانياً إضافياً. واستفاد الموظفون في إدارة الرقابة المصرفية من عدة دورات تدريبية وحلقات دراسية عقدت على مدى العام الماضي في الكويت وخارجها.
تقصير دورة الرقابة الميدانية.	جاري التنفيذ. أحرز تقدم في تقصير دورة الرقابة الميدانية من خلال خطة تفتيش اعتمدت حديثاً لتغطية العمل الميداني مع جميع البنوك في دورة مدتها ١٨ شهراً.
تنظيم فحص ميداني شامل لتقييم كفاية رأس المال الداخلي.	نفذت. استكملت حتى الآن سبعة عمليات تفتيش لتقييم كفاية رأس المال الداخلي، وتوجد عملية تفتيش جاري تنفيذها. ولم تستكمل بعد عمليتا التفتيش الأخيرتان لتقييم كفاية رأس المال الداخلي.
الشركات الاستثمارية	
تعزيز التنظيمات في المجالات التالية: (أ) منح التراخيص (وخصوصاً معايير "الصلاحيّة والنزاهة")؛ (ب) الأنشطة المسموح بها؛ (ج) حوكمة الشركات، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالتنظيم الداخلي، والضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، والمدققين الخارجيين، وقواعد المحاسبة؛ (د) القيود الاحترازية على الرفع المالي وتباين السيولة/آجال الاستحقاق.	قيد الإنجاز. تهدف لوائح هيئة أسواق المال إلى تعزيز حوكمة الشركات في الشركات الاستثمارية بإلزامها بالحصول على موافقة الهيئة فيما يتعلق بشاغلي وظائف الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة وشاغلي المناصب الرئيسية الأخرى، بمن فيهم موظفو الامتثال والضوابط الداخلية وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتحدد اللوائح الشروط الدنيا للتأهل لعضوية مجلس الإدارة ويتعين أن يجتاز شاغلو المناصب القيادية اختباراً معيناً حددته الهيئة. وصدرت أيضاً شروط جديدة لقيد الشركات في سوق الكويت للأوراق المالية (تعين استيفائها بحلول مارس ٢٠١٢). ونظراً لنقل مسؤوليات الرقابة على الشركات الاستثمارية إلى

التوصية	حالة التنفيذ والتفاصيل
	هيئة أسواق المال، أوقف العمل باللوائح التي أصدرها البنك المركزي في يونيو ٢٠١٠ ولن تطبق إلا على شركات التمويل التي تخضع بصورة كاملة لرقابته. وتبين اللوائح الجديدة الحدود الاحترازية للسيولة والرفع المالي والاكتشاف للنقد الأجنبي وكان المقرر أن تصبح سارية في يونيو ٢٠١٢. ولم تبدأ هيئة أسواق المال بعد في وضع أي لوائح جديدة في هذه المجالات.

يمكن أيضا النظر في تغيير الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي حسب أنشطة الكيان المعين والمخاطر التي يفترضها.

الإطار المالي لشبكات الأمان

الاستعاضة عن الضمان الشامل بنظام للتأمين على الودائع يشجع انضباط السوق، بسبل منها وضع حد أقصى يوفر حماية كافية للمودعين، ولكن يوفر حوافز لتنفيذ العناية الواجبة. ويتعين أن تحدد السلطات استراتيجية انتقالية بجدول زمني بمجرد أن تسمح الظروف.

تحسين مساعدة السيولة الطارئة، بسبل منها توسيع سياسات قبول الضمان ووضع إطار تقييم يشمل عمليات تخفيض الدين ضمانا للسداد في حالة الضمانات غير القياسية.

لم تنفذ. ومع ذلك ينص قانون بنك الكويت المركزي على أنه يجوز للبنك المركزي أن يستخدم أي ضمان يرتئيه مناسبة للإقراض الطارئ. وفي الوقت الراهن، تتضمن مساعدة السيولة الطارئة طائفة أوسع من الأوراق المالية الحكومية بما في ذلك الأسهم والسندات المتداولة للشركات التجارية غير المعسرة وكذلك الأوراق التجارية، إلا أنها لا تشمل ضمانات أخرى غير قياسية.

إطار تسوية الأوضاع

إصلاح إطار الإفلاس للتعامل بصورة كافية مع إفلاس البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

لم تنفذ. تقوم فرقة عمل برئاسة وزارة التجارة والصناعة وعضوية بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال في الوقت الراهن بدراسة مقترح يتعلق بإطار قانوني لتوفيق أوضاع الشركات الاستثمارية المعسرة.



صندوق النقد الدولي

الكويت

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ - ملحق
معلومات

٣٠ مايو ٢٠١٢

من إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

المحتويات

- ٢ أولاً: العلاقات مع صندوق النقد الدولي
- ٤ ثانياً: العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
- ١١ ثالثاً: القضايا الإحصائية

المرفق الأول - العلاقات مع الصندوق

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٢)

أولاً - حالة العضوية
انضمت إلى عضوية الصندوق في ١٣ سبتمبر ١٩٦٢؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق في ٥ إبريل ١٩٦٣.

ثانياً -	حساب الموارد العامة	بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة	١٣٨١,١٠	١٠٠,٠٠	
حيازات الصندوق من العملة	٩٦٧,٤١	٧٠,٠٥	
وضع الاحتياطي في الصندوق	٤١٣,٩٥	٢٩,٩٧	

ثالثاً -	إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	١٣١٥,٥٧	١٠٠,٠٠	
الحيازات	١٤٤٥,٥٦	١٠٩,٧٨	

رابعاً - عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

خامساً - الترتيبات المالية: لا يوجد

سادساً - إقراض الصندوق والمنح: ٣٤,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (الاتفاقيات الجديدة للإقراض)

أسهمت الكويت في الصندوق الاستثماري لتسهيل النمو والحد من الفقر ومبادرة "هبييك" لدعم المساعدة الميسرة التي يقدمها الصندوق للبلدان منخفضة الدخل. وتشمل مساهمات الكويت وديعة بدون فوائد تبلغ قيمتها ٤,٢ مليون

وحدة حقوق سحب خاصة يحين أجل استحقاقها في نهاية عام ٢٠١٨، ومساهمات بمنح إلى الصندوق الاستثماري المذكور. وإضافة إلى ذلك، أسهمت الكويت في يوليو ٢٠١٠ بمنحة قيمتها ٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في حساب الدعم العام للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر.

والكويت من البلدان المانحة الرئيسية لبرامج المساعدة الفنية والتدريب في صندوق النقد الدولي، حيث تسهم في مركزين إقليميين للمساعدة الفنية (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط) ولجميع الصناديق الاستثمارية المواضيعية الثلاثة (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإدارة ثروة الموارد الطبيعية، والسياسة والإدارة الضريبية). وتستضيف الكويت أيضا مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط وتوفر له تمويلا موسعا وأشكالا أخرى من الدعم.

سابعا- ترتيب سعر الصرف:

جرى منذ مايو ٢٠٠٧ ربط الدينار الكويتي بسلة عملات لم يفسح عنها، رجوعا إلى نظام أسعار الصرف الذي كان سائدا قبل يناير ٢٠٠٣. وخلال الفترة بين ١ يناير ٢٠٠٣ و مايو ٢٠٠٧، رُبط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي بهامش تقلب يبلغ ٣,٥% على أي من جانبي سعر التعادل البالغ ٢٩٩,٦٣ فلسا للدولار الأمريكي. وقبلت الكويت الالتزامات الواردة في المادة الثامنة، الأقسام ٢ و ٣ و ٤ من اتفاقية تأسيس الصندوق وتطبق نظاما لأسعار الصرف خاليا من القيود على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، باستثناء القيود التي تخطر الصندوق بها عملا بالقرار ١٤٤-٥١/٥٢). وفي ٢ إبريل ٢٠٠٢ قامت الكويت، بموجب القرار ١٤٤-٥١/٥٢)، بإخطار الصندوق بقيود استحدثتها على سعر الصرف من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٢٦٧ (١٩٩٩).

ثامنا- مشاورات المادة الرابعة

- استكمل المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة الأخيرة في ١٥ يوليو ٢٠١١. ويمكن الاطلاع على تقرير الخبراء في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=25106.0>

تاسعا- المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي

أجري تحديث لبرنامج تقييم القطاع المالي في مارس ٢٠١٠. وتضمن هذا التحديث تقييما محدثا لمجموعة مختارة من مبادئ بازل الأساسية. وناقش المجلس التنفيذي تقريرا حول تقييم استقرار القطاع المالي إلى جانب تقرير

الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠ ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=24096.0>

عاشر ا- المساعدة الفنية

فبراير ٢٠٠٠	حلقة دراسية عن النظام العام لنشر البيانات	إدارة الإحصاءات
يونيو ٢٠٠١-يونيو ٢٠٠٢	الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار	إدارة الإحصاءات
يناير/فبراير ٢٠٠٢	أعادة هيكلة عمليات الميزانية	إدارة شؤون المالية العامة
ديسمبر ٢٠٠٢	برنامج للإصلاح الضريبي	إدارة شؤون المالية العامة
أكتوبر ٢٠٠٤	إعسار البنوك	إدارة النظم النقدية والمالية/إدارة الشؤون القانونية
فبراير ٢٠٠٩	وحدة المالية العامة الكلية	إدارة شؤون المالية العامة
فبراير ٢٠٠٩	إحصاءات القطاع الخارجي	إدارة الإحصاءات
ديسمبر ٢٠٠٩	إحصاءات القطاع الخارجي	إدارة الإحصاءات
أكتوبر ٢٠١١	ضريبة القيمة المضافة	إدارة شؤون المالية العامة/إدارة الشؤون القانونية
مارس ٢٠١٢	مبادرة تطوير أسواق أدوات الدين في الدول العربية	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

حادي عشر- الممثل المقيم: لا يوجد

ثاني عشر- وافقت الكويت على زيادة الحصة بموجبة المراجعة العامة الحادية عشرة للحصص؛ وقبلت التعديل الرابع لاتفاقية تأسيس الصندوق.

المرفق الثاني: العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في ١٢ مايو ٢٠١٢)

قام البنك الدولي وحكومة الكويت بوضع استراتيجية شراكة قُطرية مدتها أربع سنوات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، تستغل ميزة إنشاء مكتب قُطري للبنك الدولي في الكويت (افتتح في يناير ٢٠٠٩).

وتؤكد استراتيجية الشراكة القُطرية والبرنامج مع الكويت على تنفيذ إصلاحات. ومن ثم تستند جميع البرامج إلى الخطة الخمسية الحكومية وأعدت بالتنسيق الوثيق مع الوزارات/الهيئات التنفيذية ومع وزارة المالية، التي تضطلع بدور المنسق والنظير المركزي للبنك الدولي.

وتركز الشراكة على الخدمات التي تقدم مقابل رسوم مما يرسى الأساس لقيام البنك الدولي بتوفير دعم استشاري وتحليلي للكويت. وتتحدد أولويات البرامج بدفع وتوجيه من الشراكة وتدور حول الركائز الثلاث التالية:

(١) تحسين أداء القطاع العام، من خلال أنشطة في مجالات إصلاح الشراء؛ وتحسين الحوكمة بما في ذلك إنشاء هيئة لمكافحة الفساد؛ وإدارة المالية العامة بما في ذلك دعم تنفيذ ضريبة القيمة المضافة؛ والاضطلاع بإصلاحات في مجال الطاقة تشمل الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة، وإسداء مشورة فنية لترشيد القواعد التنظيمية والممارسات التي لم تعد مواكبة لروح العصر في مجالي الشراء ودورة المشروعات، وتوفير الدعم لعدة مبادرات بيئية.

(٢) تنويع النشاط الاقتصادي من خلال زيادة تطوير القطاع الخاص، بدعم تنفيذ قانون الخصخصة الذي أصدرته الكويت مؤخراً، ودعم مؤسسة البترول الكويتية في تنفيذها لبرنامج خصخصة طموح، وتقديم المساعدة الفنية لعدد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتهيئة بيئة أفضل لتطوير القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة مع مكتب الاستثمار الأجنبي في الكويت.

(٣) التنمية البشرية، من خلال برنامج رئيسي لدعم جودة التعليم، بما في ذلك وجود خبير دولي في الكويت. ويتضمن الدعم الذي يحتمل أن يقدمه البنك الدولي في هذا المجال قضايا تتعلق بالحماية الاجتماعية والعمالة والشباب.

أنشطة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣

أولاً - تحسين أداء القطاع العام

• **المساعدة الفنية في مجال الحوكمة - المرحلة الثالثة:** هذه المرحلة هي الثالثة في برنامج مستمر للحوكمة بدأ في السنة المالية ٢٠٠٨ (اكتملت المرحلة الأولى في السنة المالية ٢٠٠٩، والثانية في السنة المالية ٢٠١١). وتضمن نطاق المشروع مراجعة التشريعات المتعلقة بتضارب المصالح وإفصاح المسؤولين الحكوميين عن الأصول والدخل، و/أو تقديم المساعدة في إعدادها؛ وتقديم المشورة والتوجيه حول إنشاء هيئة لمكافحة الفساد تعمل بشكل جيد بما في ذلك وضع إطار قانوني ومؤسسي لها؛ ووضع الخطة الاستراتيجية ودليل التشغيل والمبادئ التوجيهية لتلك الهيئة؛ وتنفيذ حملة توعية عامة. ويتضمن البرنامج العناصر التالية: (١) تحسين الشفافية وإتاحة المعلومات من خلال إعداد قانون حرية المعلومات؛ (٢) التوصية بإدخال تعديلات على مدونة السلوك في الخدمة المدنية؛ (٣) استحداث قانون شامل لمكافحة الفساد يغطي موضوعات مثل تضارب المصالح واسترداد الأصول وحماية المبلغين وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد. وقد استُكمل العمل التحليلي المعني بجميع هذه العناصر الثلاثة في نهاية مايو ٢٠١١، وقدم إلى مكتب رئيس الوزراء. ولم يعرض مشروع القانون على البرلمان بعد.

• **آلية التنمية النظيفة:** بناء على طلب الهيئة العامة لحماية البيئة، قدم البنك مساعدة في وضع استراتيجية وطنية لآلية التنمية النظيفة، وحافطة لهذه الآلية، ومخططاً عاماً للخيارات المتاحة للكويت للمشاركة في نظام دولي في مرحلة ما بعد مؤتمر كيوتو. واستهدف هذا النشاط أيضاً مساعدة الهيئة على توعية الأطراف المعنية من القطاعين الحكومي والخاص وإشراكها في حوار حول تمويل الكربون عموماً والآلية بتحديد أكبر، إلى جانب توفير التدريب لمؤيدي المشروع المحتملين ودعم تعيين أنشطة المشروعات المنفذة في إطار الآلية وغيرها من نظم تداول الكربون الناشئة.

• **صندوق الامتثال البيئي:** يأتي هذا النشاط استجابة لطلب مقدم من المجلس الأعلى للبيئة الكويتي، ولاحقاً من وزارة المالية، للحصول على دعم من البنك الدولي في مجال تشجيع تحسين الأداء البيئي من النقاط المصدرية/المؤسسات الصناعية المتسببة في تلويث البيئة في الكويت، وذلك بإنشاء صندوق للامتثال البيئي. ويتكون الدعم المقدم من البنك من مساعدة الهيئة العامة للبيئة على تصميم نظام للامتثال البيئي لمساعدة المؤسسات المتسببة في تلويث البيئة على خفض التلوث إلى المستوى الذي تشترطه المعايير والمبادئ التوجيهية الوطنية. ويتكون هذا النظام من تصميم الأنشطة التالية: (١) خطة عمل للامتثال تتولى إعدادها كل من المؤسسات

المتسببة في تلويث البيئة من أجل الحد من التلوث؛ (٢) نافذة تمويل تنشأ في بنوك تجارية مختارة لتقديم قروض ومنح إلى المؤسسات المتسببة في تلويث البيئة لكي تنفذ بعض أو كل الأنشطة المقررة في خطط عمل الامتثال.

• **دعم قطاع الطاقة:** استهدف هذا النشاط توفير دعم لوزارة الكهرباء والماء في وضع استراتيجية تنفيذ وآلية تنسيق وخطوات تنفيذ لزيادة كفاءة الطاقة والطاقة الشمسية على نطاق واسع بجمع نقاط القوة لدى القطاعين العام والخاص. وقد اختتم هذا النشاط وتجري الآن مناقشات للقيام بنشاط متابعة يوفر فيه البنك للوزارة دعماً في تنفيذ خطط العمل التفصيلية والمشروعات المحددة الموصى بها في المرحلة الأولى.

• **دورة المشروعات:** بناء على طلب وزارة المالية، يجري البنك الدولي مراجعة لدورة المشروعات الحكومية. ويهدف هذا البرنامج إلى تقصي سبل تقصير دورة المشروعات وتحسين الممارسات الراهنة لإدارة المشروعات في الكويت. وفي إطار هذا النشاط، قام فريق البنك الدولي بمراجعة وتحليل مجموعة مختارة من المشروعات في كيانات حكومية في ثلاث مراحل: المفهوم، والتنفيذ، والتقييم. وتساعد هذه المراجعة على تحديد الاختناقات والمجالات التي يلزم فيها إدخال تعديلات في الإجراءات أو في اللوائح/القوانين. ويقوم البنك الدولي أيضاً في الوقت الراهن بإعداد توصيات لتعزيز قدرة الهيئات الحكومية على تنفيذ المشروعات من خلال التدريب الكافي.

• **ضريبة القيمة المضافة:** يقوم البنك الدولي حالياً بدعم جهود الحكومة الكويتية في تصميم وتنفيذ ضريبة القيمة المضافة - ضمن إطار التزامات الكويت تجاه الاتحاد التجاري لمجلس التعاون الخليجي. ويتوخى من مشروع استحداث ضريبة للقيمة المضافة في الكويت تحقيق أربعة أهداف، هي: تنويع مصادر الإيرادات العامة؛ ودعم برامج التنمية الاقتصادية بإتاحة تيار ثابت من الإيرادات الضريبية الإضافية؛ وتعويض النقص في الرسوم الجمركية الناشئ عن تطبيق اتفاقات التجارة الحرة؛ وتحسين فرض الضرائب على السلع الكمالية. وأحد الأهداف الموازية لهذا المشروع هو بناء القدرات، وهو المجال الذي تمثل فيه مشاركة البنك الدولي عنصراً حاسماً. وسيتحقق ذلك من خلال التدريب المكثف في أساسيات ضريبة القيمة المضافة وخصائصها المحددة وعملياتها والأساليب الحديثة للإدارة الضريبية، وكذلك من خلال التدريب أثناء العمل المقدم من خبراء يعيّنهم المشروع. وبهذا التركيز على تعزيز وظيفة حاسمة من وظائف القطاع العام - الإدارة الضريبية - في سياق إصلاح المالية العامة يكون البنك الدولي شريكاً طبيعياً للحكومة. وتم إيفاد مستشار مقيم دولي للإقامة في الكويت لمدة عامين للعمل في هذا المشروع.

• **المرحلة الثانية من برنامج إدارة النفايات الصلبة:** يمثل هذا النشاط متابعة للمرحلة الأولى من برنامج إدارة النفايات الصلبة، الذي استهدف تحسين فهم السلطات الكويتية للتحديات الراهنة التي يواجهها قطاع النفايات

الصلبة وحفزها على تشجيع الإصلاحات لتعزيز فعالية تكاليف مشاركة القطاع الخاص، ولا سيما في جمع النفايات وفرزها وإعادة تدويرها. وبناء على طلب بلدية مدينة الكويت، يشارك البنك الدولي من خلال هذه المرحلة الثانية من البرنامج في المساعدة على تنفيذ التوصيات الرئيسية التي تم الانتهاء إليها في المرحلة الأولى، وهي: (١) إعداد وتنفيذ مشروع وطني ذي أولوية لإغلاق مقالب القمامة القائمة وإعادة تأهيلها، (٢) إعداد واعتماد مخطط عام للنفايات الصلبة يتسق مع المخطط العام لاستعمال الأراضي في الكويت، من أجل تحديد الأولويات الوطنية للسياسات والاستثمار في قطاع النفايات الصلبة؛ (٣) استكمال وتنسيق الصكوك القانونية القائمة، بدءاً بقانون للنفايات الصلبة؛ (٤) إنشاء هيئة بلدية للنفايات الصلبة تخضع لسلطة البلدية.

- **خطة العمل البيئي الكويتية:** يمثل هذا النشاط العنصر الوطني الكويتي في المبادرة الإقليمية لبرنامج العمل البيئي الخليجي الذي أطلقه البنك الدولي في عام ٢٠٠٩، في اجتماع لجنة التنسيق البيئي لدول مجلس التعاون الخليجي في مسقط، عمان. ويهدف هذا النشاط إلى دعم جهود الكويت في التركيز على الاستمرارية البيئية التي يمكن أن تولد منافع تمويلية واقتصادية إضافة إلى حماية الموارد الطبيعية للكويت تماشياً مع الأولويات الإقليمية والوطنية للدولة؛ والمساعدة على وضع قواعد تنظيمية بيئية تتسم بالوضوح والشفافية ووضوح المسار يكون من شأنها تحسين المناخ الاستثماري في الكويت. ويتضمن هذا النشاط ثلاثة عناصر هي: (١) تنفيذ تقييم لتكاليف التدهور البيئي باعتبارها أداة لصنع القرار من أجل تحديد أولويات السياسات والاستثمار على أساس التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لمختلف أشكال التدهور البيئي؛ (٢) تنفيذ تقييم لأحمال التلوث باعتباره نظاماً لدعم القرارات لمراقبة التنظيمات البيئية وإنفاذها؛ (٣) تعزيز نظام تقييم الأثر البيئي باعتباره أداة وقائية للحد من التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية.

- **متابعة تقرير تقييم المشتريات القطرية:** استناداً إلى تقرير البنك الدولي لتقييم المشتريات القطرية للكويت، يقوم البنك في الوقت الراهن بدعم فريق المشتريات لدى وزارة المالية في إعداد قانون شامل جديد للمشتريات كخطوة أولى في تنفيذ التوصيات وخطة العمل الواردة في التقرير. وقد قام فريق البنك الدولي بإعداد وتقديم مشروع قانون موحد للمشتريات العامة، ويقوم حالياً بدعم وزارة المالية في عملية التصديق. ويقوم فريق البنك أيضاً بتوفير تعليقات على قانون العطاءات المقدم إلى البرلمان وإجراء مناقشات مع النظراء من وزارة المالية حول أنشطة دعم بناء القدرات في المستقبل.

- **تقييم جودة البيانات القطاعية:** يهدف هذا النشاط إلى دعم تحسين جودة بيانات الإدارة المركزية للإحصاء. ويتضمن نطاق العمل تقييم معايير البيانات وطرق إعدادها في الهيئات التي تقدم بيانات وكذلك تقييم الأداء الفعلي لهذه الهيئات في استيفاء المعايير الراهنة ومعايير أفضل الممارسات.

- **إعادة تنظيم أراضي الدولة:** يهدف هذا النشاط إلى مساعدة دولة الكويت في الفهم الاستراتيجي للقضايا المؤسسية والتنظيمية المتعلقة بإدارة سياسة أراضي الدولة في الكويت. وسيترتب على ذلك فهم واضح لأدوار ومسؤوليات مختلف الكيانات المشاركة في إدارة أراضي الدولة وتحديد الحواجز والقيود التي تعترض الإدارة الفعالة للأراضي.

- **تقييم فكرة مشروع "الواحة الرقمية" ودعم إعداد إطار المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعهد الخارجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** طلب الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات إلى البنك الدولي تزويده بمساعدة فنية في المجالات التالية: (١) تقييم جدوى مشروع "الواحة الرقمية"، (٢) إعداد إطار للتعهد الخارجي في مجال تكنولوجيا المعلومات وتشجيع قيام مشروعات صغيرة ومتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وهو ما يعني فعليا استئناف أعمال المساعدة الفنية التي يقوم بها البنك في هذا القطاع. ويقوم البنك الدولي حاليا بإعداد مقترحات للعمل مرة أخرى مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

ثانيا- تنويع النشاط الاقتصادي من خلال زيادة تطوير القطاع الخاص

- **هيئة النقل العام:** يقوم البنك في هذا النشاط بدعم وزارة التجارة في إنشاء هيئة للنقل العام وفقا لمرسوم مجلس الوزراء. ويقوم البنك في هذه المهمة بالتعليق على مشاريع القوانين المنشئة لهذه الهيئة وتحليل الخيارات المتعلقة بتصميمها وتنظيمها وحوكمتها، بما في ذلك المساعدة على تصميم هيكلها التنظيمي ودليل عملياتها. وتجري حاليا مناقشات مع وزارة التجارة حول العناصر التي يمكن إضافتها لنطاق العمل في الجزء المتبقي من هذا البرنامج.

- **الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** بناء قدرات المكتب الفني للشراكات: يهدف هذا النشاط إلى مساعدة المكتب الفني للشراكات في تنفيذ القانون ٧ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل. وعلى وجه التحديد، قام فريق العمل بما يلي: (١) إعداد مبادئ توجيهية تشغيلية لعمليات البناء والتشغيل والتحويل منسقة مع القانون الكويتي الجديد وأفضل الممارسات الدولية؛ (٢) مساعدة المكتب على العمل بكامل إمكاناته التشغيلية من خلال توصية بوضع هيكل تنظيمي مناسب وكذلك بتقديم دعم مخصص لإعداد الوثائق ووضعها في صيغها النهائية، بما في ذلك وثائق المشتريات لاستقدام مستشارين للمعاملات وطلبات للمقترحات. وقد استكملت المرحلة الأولى من هذا النشاط في مارس ٢٠١٠. واستهدف الدعم المقدم من البنك الدولي خلال هذه المرحلة الثانية مساعدة المكتب على بدء البرنامج الكويتي للشراكات بين القطاعين العام والخاص رسميا (ونشر مرشد للشراكات بين القطاعين العام والخاص)، بما في ذلك إعداد مذكرة سياسات لهذه الشراكات، وتنظيم مناسبة إقليمية إيدانا بإطلاق البرنامج؛ والقيام بأعمال التطوير المؤسسي وتنمية القدرات للمكتب؛ والمساعدة في إنشاء صندوق لتنمية المشروعات.

- **دعم خصخصة شركة الخطوط الجوية الكويتية:** بناء على طلب الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، قدم البنك الدولي دعماً في تقييم المقترحات الفنية لاختيار مستشار فني للجنة خصخصة شركة الخطوط الجوية الكويتية. وكان من المقرر أن يجري البنك في إطار هذه المهمة مراجعة لمشاريع الاتفاقات بشأن الإدارة والمساهمين والتعليق عليها. إلا أنه يجري الآن إلغاء هذا النشاط نتيجة لفشل محاولة خصخصة الشركة وقرار الحكومة بإعادة هيكلتها قبل خصصتها.
- **دعم مكتب الاستثمار الأجنبي الكويتي:** يقوم البنك بدعم مكتب الاستثمار الأجنبي في إعداد دراسات جدوى ومخططات رئيسية لثلاث مناطق اقتصادية جديدة من خلال ثلاث شركات استثمارية (وفرة والعدلي والشفايا).
- **دعم الخصخصة: طلبت وزارة المالية دعماً من البنك الدولي في تنفيذ قانون للخصخصة جرى تمريره مؤخراً.** وسيركز الدعم المقدم من البنك مبدئياً على المساعدة في إعداد لوائح لقانون الخصخصة وبيان سياسات (رؤية) لتوفير أسباب إضافية وتفسير لمشاريع اللوائح. ويتضمن الدعم المقترح أيضاً بناء القدرات لإنشاء مكتب فني للخصخصة؛ وتطوير الحافظة؛ ودعم المعاملات، والتعليم العام، ودعم تعزيز حوكمة الشركات والإصلاحات في مرحلة ما بعد الخصخصة.
- **دعم مؤسسة البترول الكويتية:** يقدم البنك الدولي دعماً لمؤسسة البترول الكويتية في برنامج الخصخصة لديها في المجالات الثلاثة التالية: (١) مساعدة المؤسسة على إنشاء وحدة لمتابعة مشاركة القطاع الخاص؛ (٢) دعم إعداد دليل خيارات لمشاركة القطاع الخاص في بعض أنشطة المؤسسة؛ (٣) توفير دعم فني لمشاركة القطاع الخاص في أنشطة المؤسسة من خلال إنشاء منطقة صناعية بترولية.
- **الإعسار وحقوق الدائنين في إطار تقرير مراعاة المعايير والمواثيق:** طلبت وزارة التجارة والصناعة إلى البنك الدولي دعمها في المضي قدماً بعدد من الإصلاحات الرامية إلى مساعدة الكويت على تحسين مناخها الاستثماري بدءاً بمراجعة الإعسار وحقوق الدائنين في الكويت. وقام الفريق المعني بتقرير مراعاة المعايير والمواثيق بعرض نتائج الأولوية وتوصياته، بما في ذلك إجراء دراسة تشخيصية مقارنة مفصلة لإطار الإعسار وحقوق الدائنين في الكويت بالرجوع إلى مبادئ البنك الدولي بشأن نظم الإعسار الفعالة. وكان من بين التوصيات الأساسية التي قدمها البنك الدولي ضرورة سن قوانين جديدة تنظم عمليتي إعادة تأهيل المؤسسات وتصفيتها. وتجري مناقشات حالياً للحصول على مزيد من الدعم من البنك الدولي في هذا المجال.

• **إعداد مشروع في إطار آلية التنمية النظيفة للشركة الكويتية لنفط الخليج - المشروع المركزي لاستغلال الغاز:** يتم في إطار هذه المساعدة الفنية دعم الشركة الكويتية لنفط الخليج في إعداد مشروع ضمن إطار آلية التنمية النظيفة، باسم "المشروع المركزي لاستغلال الغاز للشركة الكويتية لنفط الخليج"، وهو مشروع يهدف إلى تجميع واستغلال الغازات المنبعثة من عمليات الاستخراج التي تشتعل إن لم تستغل. وتستند هذه المساعدة الفنية إلى طلب محدد من الشركة وستقدم بالدرجة الأولى في صورة دعم في إعداد وثيقة تصميم مشروع آلية التنمية النظيفة، باختيار إحدى وزارات الطاقة والتعاقد معها لإقرار نشاط الآلية، وتقديم مشروع الآلية لتسجيله في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

• **تقديم الدعم لبنك الكويت الصناعي:** طلب بنك الكويت الصناعي دعماً من البنك الدولي في تحسين الإجراءات الداخلية واستراتيجية العمل لديه. ويقوم البنك الدولي بتنظيم جولة دراسية لمديري بنك الكويت الصناعي ذوي الصلة لتعلم طرق عمل بنوك التنمية الصناعية الناجحة الأخرى والتغيرات التي يمكن أن يضطلعوا بها لتحسين الإجراءات الداخلية واستراتيجية العمل الخاصة بهم.

ثالثاً - التنمية البشرية

• **تقديم مساعدة فنية لقطاع التعليم:** استثماراً للنجاح الذي حققه برنامج تحسين جودة التعليم المدرسي - الذي يهدف إلى دعم وزارة التربية في تنفيذ عناصر حاسمة مختارة من برنامجها الحكومي الذي يستغرق أربع سنوات، يعمل البنك الدولي حالياً بالشراكة مع الوزارة في توسيع برنامج التعاون من أجل تحسين ناتج العملية التعليمية، بسبل منها تطوير المناهج الدراسية، وتنويع التعليم الثانوي (الصفوف ١٠-١٢)، ووضع نظام تعليمي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب الموهوبين. ويتوسع البنك حالياً بدرجة أكبر في عمله في قطاع التعليم بحيث يمكن أن يتضمن دعم جهود مركز التقييم والقياس وكذلك دعم وضع استراتيجية قوية لقطاع التعليم العالي، تتضمن استعراضاً للقطاع واستخدام المعايير الإقليمية والعالمية كمعايير مرجعية.

• **وضع إطار استراتيجي لشبكات الأمان الاجتماعي:** طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتية دعماً من البنك الدولي لوضع إطار استراتيجي أكثر تماسكاً لشبكات الأمان الاجتماعي. وقد عرض فريق البنك الدولي منذ ذلك الحين على الوزارة مقترحاً لدعم حكومة الكويت في الاضطلاع بتقييم للسياسات والبرامج الاجتماعية القائمة في الكويت، ووضع إطار استراتيجي لشبكات الأمان الاجتماعي يتسق مع الممارسات الدولية، ويستند إلى السياق الاجتماعي والاقتصادي في الكويت.

• **نظام معلومات سوق العمل:** من المقرر أن يقوم البنك الدولي، في إطار هذا النشاط، بدعم حكومة الكويت في إنشاء نظام لمعلومات سوق العمل من خلال وضع ترتيبات وعمليات وأدوات مؤسسية لجمع معلومات سوق العمل ودمجها وتحليلها ونشرها ورسم سياسات بشأنها.

المرفق الثالث - قضايا إحصائية

(حسب الوضع في ١١ مايو ٢٠١٢)

أولاً - تقدير كفاية البيانات لأغراض الرقابة
<p>عام: توجد بعض أوجه القصور في عملية توفير البيانات، إلا أن البيانات المتاحة تكفي بوجه عام لأغراض الرقابة. وهناك مجال لتحسين إعداد إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات من خلال تحسين التنسيق بين الهيئات الإحصائية. وتمثل حادثة البيانات، لا سيما في حالة الحسابات القومية، مجالاً يبعث على القلق.</p>
<p>الحسابات القومية والإنتاج: تتضمن التحسينات التي أدخلت مؤخراً على الحسابات القومية ما يلي: تغيير سنة الأساس لبيانات الأسعار الثابتة إلى عام ٢٠٠٠ وتقديرات القيمة المضافة للسلع المدعمة وخدمات قطاع المرافق العامة باستخدام تكاليف المدخلات (كان مسح إنفاق الأسر المعيشية يستخدم في السابق). وحتى يتسنى مواصلة التقدم، لا سيما في تقدير القيمة المضافة لقطاع النفط، يتعين تخصيص موارد كافية وتحسين التنسيق بين وزارات التخطيط، والنفط، والمالية. وقد قدمت إدارة الإحصاءات بالصندوق مساعدة فنية لوزارة التخطيط لتحسين بيانات الإحصاءات القومية والأسعار. وسيكون من المفيد قيام بنك الكويت المركزي بنشر معلومات عن قطاع النفط في النشرة الإحصائية ربع السنوية تتعلق بالإنتاج والتكرير والاستهلاك المحلي وسعر التصدير للخام والمنتجات المكررة والسعر المحلي للمنتجات البترولية. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من وزارة النفط. ويتعين تحسين حادثة البيانات. ففي السنوات القليلة الماضية، أدى التأخير في إعداد الأرقام القياسية للأسعار إلى حدوث تأخير كبير في إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.</p> <p style="text-align: right;">إحصاءات الأسعار</p> <p>تستند أوزان مؤشر أسعار المستهلكين إلى مسح إنفاق الأسر المعيشية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ وقد استخدمت هذه الأوزان في المؤشر لسنة مرجعية هي ٢٠٠٢. ويتم نشر مؤشر محسّن لأسعار المستهلك على أساس سلة معدلة في نشرات شهرية لمؤشر أسعار المستهلكين بتأخير يصل إلى نحو شهر واحد. ويتعين تطوير الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى رقم قياسي لأسعار المنتجين يتسق مع الحسابات القومية ويتضمن جميع السلع المنتجة محلياً، بسعر تسليم المصنع، للتصدير وللسوق المحلية.</p>
<p>إحصاءات مالية الحكومة: تبلغ بيانات إحصاءات مالية الحكومة السنوية للنشر في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة. ولا تبلغ العناصر الرئيسية للإيرادات غير المدرجة في الميزانية (دخل الاستثمار وتحويلات أرباح المؤسسات العامة) والنفقات غير المدرجة في الميزانية (الفائدة على الدين الأجنبي وأوراق الخزنة) وعمليات التمويل التي يقوم بها اثنان من صناديق الاحتياطي. إلا أن بيانات دخل الاستثمار والفائدة على الدين الأجنبي وأوراق الخزنة تقدم عادة إلى البعثات الموفدة في إطار مشاورات المادة الرابعة.</p> <p>وقد أحرزت السلطات بعض التقدم في طريقة عرض بيانات المالية العامة، إلا أن عدم وجود تصنيف مناسب لبيانات تنفيذ الميزانية يظل قيدياً على المراقبة الفعالة لتطورات المالية العامة أثناء العام. ولا تمتثل حتى الآن طريقة عرض السلطات بصورة كاملة للتوجيهات الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، وإن كان يجري إحراز تقدم في وضع دليل جديد للحسابات والتحول إلى إبلاغ البيانات على أساس الاستحقاق.</p> <p>ولا تتاح البيانات عن عمليات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. ويمكن تحسين تبادل المعلومات بين مختلف</p>

الهيئات الحكومية. وقد أشارت إدارة الإحصاءات بالصندوق للسلطات إلى أن عمليات صندوق الاحتياطي ينبغي أن تصنف في فئة الحكومة، نظرا لأنهما يضطلعان بأنشطة تخدم أغراض السياسة العامة (إدارة الدين والأصول، وتمويل الميزانية). ويمكن التوسع بدرجة أكبر في تغطية البيانات بحيث تشمل إبلاغ إحصاءات مالية الحكومة في صورة بيان مصادر النقد واستخداماته للحكومة المركزية الموحدة. وتمت إحاطة السلطات أيضا بالعمل الذي يقوم به الصندوق حاليا لتعزيز شفافية حسابات المالية العامة وطرق عرضها الواردة بالتفصيل في "ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة" وتشجيعها على اعتماد بعض من الممارسات الموصى بها في هذا الميثاق.

الإحصاءات النقدية والمالية

يقوم بنك الكويت المركزي بانتظام بإبلاغ البيانات النقدية في حينها إلى إدارة الإحصاءات بالصندوق باستخدام استمارات الإبلاغ الموحدة. ويتعين أن يقوم البنك المركزي بمزيد من العمل لتمييز عدد من الشركات الاستثمارية التي تقبل ودائع عن الشركات الاستثمارية الأخرى التي لا تقبل ودائع. فالشركات الاستثمارية التي تقبل الودائع ينبغي أن تصنف بصورة مناسبة ضمن قطاع شركات الإيداع. وفي استمارات الإبلاغ الموحدة الراهنة، تصنف جميع الشركات الاستثمارية (بما في ذلك الشركات التي تقبل ودائع) في فئة شركات مالية أخرى. إلا أن قيمة الودائع التي تقبلها الشركات الاستثمارية تعتبر غير ذات شأن.

إحصاءات ميزان المدفوعات: يقوم بنك الكويت المركزي بإعداد ونشر بيانات سنوية مفصلة حسب المنهجية الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، بينما تُنشر تقديرات بيانات التجارة شهريا. إلا أن البيانات حول التدفقات الرأسمالية للقطاع الخاص غير المالي محدودة. ولتحسين تغطية الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل، يبذل البنك المركزي حاليا جهودا للحصول على قدر أكبر من البيانات عن طريق مسح مؤسسات الاستثمار المباشر. وتعترم الإدارة المركزية للإحصاء، بالتعاون مع بنك الكويت المركزي، تنفيذ المسح المنسق للاستثمار المباشر الذي أعده الصندوق في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وينبغي أن تؤدي هذه المبادرة إلى تحسين إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتم إدخال تحسينات في تقدير خدمات السفر وخدمات الاتصال، ولكن لا تزال هناك ضرورة إلى الاضطلاع بمزيد من التحسينات في ممارسات الإعداد وفي تقدير البيانات المتعلقة بعدة بنود خدمية وتحويلات خاصة.

وكان من الخطوات الرئيسية التي تحققت في عام ٢٠٠٧ نشر بيانات وضع الاستثمار الدولي اعتبارا من عام ٢٠٠١ في مطبوعات إدارة الإحصاءات. إلا أن المعلومات حول بيانات وضع الاستثمار الدولي المتاحة للخبراء غير مكتملة نظرا لأنها تستبعد الأصول الخارجية في حيازة الحكومة العامة نتيجة لقيود قانونية محلية على النشر (ومع ذلك فإن بيانات القروض الممنوحة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والائتمانات التجارية المقدمة من الحكومة العامة مدرجة في وضع الاستثمار الدولي).

ويشارك بنك الكويت المركزي أيضا في المسح المنسق لاستثمارات الحافظة، مع إبلاغ البيانات اعتبارا من عام ٢٠٠٣، وفي المسح المنسق للاستثمار المباشر الذي بدأ العمل به مؤخرا. وتتعلق هذه البيانات بالقطاع المالي باعتباره المستثمر النهائي أو الوسيط نيابة عن المقيمين ولا تتضمن حيازات الهيئات الحكومية من الأوراق المالية الأجنبية، التي تتضمن الجزء الأعظم من حيازات الكويت عبر الحدود.

وفي عام ٢٠٠٩، قدمت إدارة الإحصاءات مساعدة فنية في مجال تحسين بيانات الحسابات الخارجية. وقد أحرز بنك الكويت المركزي تقدما طيبا منذ ذلك الحين، وخصوصا في التعديلات الجوهرية لاستمارات الإبلاغ، بما في ذلك

الإبلاغ المنفصل للمعاملات المالية في ميزان المدفوعات والتغيرات الأخرى في الحجم في وضع الاستثمار الدولي. وأحرز البنك المركزي تقدماً أيضاً في تقدير بيانات تحويلات العاملين في الخارج. ومع ذلك، لا تزال هناك حالات تأخر كبيرة وثورات في البيانات. وعلى وجه الخصوص، لا تقوم الكيانات الحكومية الرئيسية بإبلاغ البيانات ربع السنوية إلى البنك المركزي في الوقت المناسب لإعداد إحصاءات ربع سنوية في حينها. وتقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعداد بيانات التجارة سنوياً وتقديمها إلى البنك المركزي بفترة تأخير تزيد كثيراً على عام واحد. وعلاوة على ذلك فإن معدل استجابة القطاع غير المالي الخاص منخفض.

ثانياً - معايير وجودة البيانات

لا يتوافر تقرير مراعاة المعايير والمواثيق للبيانات.

الكويت من أوائل البلدان المشاركة في المعيار العام لنشر البيانات. إلا أن معظم بياناتها الوصفية، عدا البيانات الوصفية للقطاع الحقيقي والبيانات الوصفية الديمغرافية الاجتماعية، لم تحدّث منذ أكتوبر ٢٠٠٢. ويحتفظ بنك الكويت المركزي بصفحة الإلكترونية الخاصة به على شبكة الإنترنت ويقدم فيها البيانات التالية إلى الجمهور: الإحصاءات النقدية والمصرفية؛ إحصاءات ميزان المدفوعات؛ إحصاءات ميزان التجارة؛ سعر الصرف؛ إجمالي الناتج المحلي حسب القطاع والإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة؛ إحصاءات المالية العامة؛ ومؤشر أسعار المستهلكين والرقم القياسي لأسعار التجزئة؛ مؤشرات الأسواق المالية. وبالمثل، تحتفظ وزارة التخطيط صفحة إلكترونية على شبكة الإنترنت تنشر فيها الإدارة المركزية للإحصاءات بيانات عن الحسابات القومية والأسعار وإحصاءات أخرى ذات صلة. وتتضمن الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية بيانات مفصلة عن عمليات الميزانية الفعلية والمقدّرة. وإضافة إلى ذلك، توفر الصفحة الإلكترونية لسوق الكويت للأوراق المالية بيانات عن مؤشرات سوق الأوراق المالية وحجم التداول وقيمة الأوراق المالية المتداولة، وكذلك الجداول الزمنية للخصخصة وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة.

جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة
(حسب الوضع في ١١ مايو ٢٠١٢)

بنود للتكرار: ^٧		معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
جودة البيانات - الدقة - والموثوقية ^٩	جودة البيانات - سلامة المنهجية ^٨						
		يومي	يومي	يومي	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١٢/٥/١١	أسعار الصرف
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١٢/٣/٣١	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١٢/٣/٣١	الاحتياطي/القاعدة النقدية
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١٢/٣/٣١	النقود بمعناها الواسع
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١٢/٣/٣١	الميزانية العمومية للبنك المركزي
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١٢/٣/٣١	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١٢/٣/٣١	أسعار الفائدة ^٢
		ربع سنوي	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١٢/٣/٣١	مؤشر أسعار المستهلكين
غير منشورة وفق معايير الصندوق	غير منشورة وفق معايير الصندوق	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٢/٤/١٨	٢٠١١/٣/٣١	الإيرادات والتنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة العامة ^٤
		شهري	شهري	شهري	٢٠١٢/٥/١١	٢٠١٢/٣/٣١	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٥
		سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٢/٤/١٨	٢٠١١/٣/٣١	ميزان الحساب الجاري الخارجي
		سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٢/٤/١٨	٢٠١١/٣/٣١	صادرات وواردات السلع والخدمات
		سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١١/٩/٢٠	٢٠١٠/١٢/٣١	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
		سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١١/٧/٧	٢٠١٠/١٢/٣١	إجمالي الدين الخارجي
		سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١١/٧/٧	٢٠١٠/١٢/٣١	وضع الاستثمار الدولي ^٦

^١ ينبغي أن تدرج بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر. وينبغي أيضا أن تتضمن البيانات الخصوم قصيرة الأجل التي ترتبط بعملية أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى، وكذلك القيم الافتراضية للمشتقات المالية المستخدمة في دفع وقبض النقد الأجنبي، بما في ذلك المشتقات المالية التي ترتبط بعملية أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى.

^٢ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون وسندات الخزانة.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تتكون الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة على الميزانية، والصناديق خارج الميزانية، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

^٥ تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

^٦ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.

^٧ لا ينبغي إدراج هذين العمودين إلا للبلدان التي نشرت لها تقارير مراعاة المعايير والمواثيق للبيانات (أو تحديث الدقة).

^٨ تعكس التقدير الوارد في تقرير مراعاة المعايير والمواثيق للبيانات أو تحديث الدقة لمجموعة البيانات المناظرة للمتغير في كل صف. ويشير التقدير إلى ما إذا كانت المعايير الدولية بشأن المفاهيم والتعاريف والنطاق والتصنيف/التقسيم القطاعي وأساس القيد مرعية بالكامل (O)، أو مرعية بدرجة كبيرة (LO)، أو غير مرعية بدرجة كبيرة (LNO)، أو غير مرعية (NO)، أو غير متاحة (NA).

^٩ نفس ما ورد في الحاشية ٨، عدا أنها تشير إلى المعايير الدولية بشأن البيانات المصدرية وتقديرها والأساليب الإحصائية وتقدير وإقرار البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية ودراسات التعديل.



صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 12/60
للنشر الفوري
١٥ يونيو ٢٠١٢

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ مع دولة الكويت

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٥ يونيو ٢٠١٢ مشاورات المادة الرابعة مع الكويت على أساس انقضاء المدة دون اعتراض. وبمقتضى إجراءات الصندوق القائمة على انقضاء المدة، يستكمل المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض^١.

خلفية

عُقدت المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة على خلفية الارتفاع الكبير في إيرادات النفط الكويتية تأثراً بارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الإنتاج النفطي. وقد تغير مشهد صنع السياسات تغيراً كبيراً في عام ٢٠١١ وأوائل ٢٠١٢. فبعد استقالة ست حكومات في الخمس سنوات الماضية، استقال رئيس الوزراء في أواخر ٢٠١١ وأقيمت انتخابات برلمانية جديدة في أوائل فبراير ٢٠١٢ حققت فيها المعارضة مكاسب كبيرة. وبعدها بقليل تم تشكيل حكومة جديدة.

وحقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً يقدر بحوالي ٨,٢٥% في عام ٢٠١١، بدعم من زيادة الإنتاج النفطي بمقدار ١٥%. ونتج عن ارتفاع إيرادات النفط أن زادت فوائض الحساب الجاري والمالية العامة إلى أكثر من ٤١% و ٣٠% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. وسجل النشاط الاقتصادي غير النفطي نمواً متوسطاً يقدر بنحو ٤,٥% في عام

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي، ملخصاً لأراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو.

٢٠١١، مدفوعا في الأساس بزيادة النفقات الحكومية – إذ تشير التقديرات إلى زيادة مجموع الأجور الحكومية والنفقات الرأسمالية بما يقرب من ٢٠% في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢.

وظل نمو الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص ضعيفا عند مستوى ٢,٥% تقريبا، مما يُعزى في الأساس إلى تراجع الإقراض إلى شركات الاستثمار.

وزاد التضخم الكلي في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٤,٧٥%، صعودا من ٤% في عام ٢٠١٠، مع زيادة تضخم أسعار الغذاء إلى حوالي ٩,٢٥% (مقابل ٨,٢٥% في ٢٠١٠). ومن ناحية أخرى، ظل تضخم أسعار السلع غير الغذائية مكبوحا نسبيا عند مستوى ٣,٥%، وإن كان أعلى إلى حد ما من المستوى الملاحظ في ٢٠١٠ والذي بلغ ٣% تقريبا. وتجددت الضغوط الخافضة لأسعار الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية، كما تراجع المؤشر غير المرجح للسوق بحوالي ١٦,٥% – في رابع انخفاض سنوي متتالٍ – ولكنه أبدى بعض التعافي في الشهور الأربعة الأولى من ٢٠١٢.

وقد واجه القطاع المالي مناخا متباينا في عام ٢٠١١. فظل مستوى الرسملة جيدا في القطاع المصرفي، واستمرت أوضاع السيولة إيجابية، وزاد الإقراض إلى بعض القطاعات. ومع ذلك، ظلت أرباح البنوك ثابتة إلى حد كبير، بسبب مراكمة قدر كبير من احتياطات مواجهة الخسائر. وتعرضت شركات الاستثمار لانكاسات جديدة بسبب أوضاع السوق المعاكسة وعودة ضغوط السيولة العالمية، إذ انخفض متوسط أسعار أسهم هذه الشركات بما يقرب من ٢٧% في عام ٢٠١١، مما وصل بالانخفاض التراكمي إلى نحو ٧٩% مقارنة بشهر أغسطس ٢٠٠٨.

تقييم المجلس التنفيذي

في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢، أيد المديرون التنفيذيون تقييم خبراء الصندوق على النحو التالي:

تبدو آفاق الاقتصاد إيجابية إلى حد كبير في عام ٢٠١٢. فمن المتوقع أن يكتسب التعافي الاقتصادي مزيدا من القوة، يقوده الإنفاق الحكومي المرتفع – وخاصة الأجور والنفقات الرأسمالية. ومن المتوقع أيضا أن يستمر المستوى المرتفع لفوائض المالية العامة والحسابات الخارجية، وأن يسجل التضخم بعض الانخفاض المعتدل تحت تأثير انخفاض التضخم في أسعار الغذاء العالمية. غير أن التعافي المحقق يمكن أن يتأثر إلى حد ما بانخفاض معدلات تنفيذ الموازنة الرأسمالية وتعطل إصدار التشريعات.

وينبغي أن تحتفظ السياسات الاقتصادية بطابعها الداعم على المدى القصير. وبينما يعتبر موقف المالية العامة داعما في الوقت الحالي، وهو ما كان مطلوباً في السنوات الأخيرة نظراً للنمو الاقتصادي الذي لا يزال متوسطاً والضغط التضخمي المنخفضة، فإن الطابع المتكرر لنمو النفقات يؤدي إلى زيادة جمود الموازنة وينشئ تعقيدات في إدارة المالية العامة على المدى المتوسط. ومن المتوقع استمرار التضخم المنخفض، لكن مخاطر التضخم تميل إلى تجاوز المستوى المتوقع ويتعين على السلطات أن تكون مستعدة باستراتيجية للتصحيح المالي إذا تصاعدت الضغوط التضخمية، على أن تهدف هذه الاستراتيجية إلى حماية الموازنة الرأسمالية قدر الإمكان. أما سعر الصرف الحقيقي فهو متوافق بشكل عام مع أساسيات الاقتصاد.

ويتوافر للكويت حيز مالي كبير للإنفاق، لكنها الآن في مفترق طرق من حيث الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة. فالعجز الأولي غير النفطي أعلى من مستوى المعايير الأساسية المقدر التي تراعي اعتبارات العدالة بين الأجيال في توزيع الثروة النفطية. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تخضع الموارد العامة للضغط على المدى المتوسط نظراً لتصاعد الأجور وتكاليف التقاعد في القطاع العام وسرعة النمو السكاني. وحتى تحافظ الكويت على ثروة متساوية للأجيال القادمة، ينبغي أن تتجه إلى النقش المالي على المدى المتوسط.

وعلى وجه العموم، هناك حاجة لتحسين أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاجية والرفاهية. ومن شأن إعادة توزيع الإنفاق الحكومي في اتجاه الإنفاق الرأسمالي أن يعزز نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ويحسن نتائج حسابات المالية العامة على المدى الطويل، مع تحسين إنتاجية النفقات الحكومية والمساهمة في التنوع المستهدف لمصادر الناتج المحلي. وفي هذا السياق، نشجع السلطات على تعزيز القدرات الحكومية في مجال تنفيذ الموازنة الرأسمالية، واحتواء زيادة الأجور في القطاع العام، وتجنب المزيد من التراكم للالتزامات غير الممولة في نظام التقاعد، وتجنب اتخاذ تدابير جديدة يمكن أن تزيد من النفقات الجارية. وسيكون تطبيق ضريبة القيمة المضافة خطوة إلى الأمام. ويمكن تحسين إدارة المالية العامة باعتماد إطار متوسط الأجل للموازنة العامة وتطبيق قاعدة مالية جيدة التصميم. وأخيراً، ينبغي العمل على مراحل لإعادة توجيه الدعم المرتبط بالوقود نحو شرائح السكان الأشد احتياجاً، على أن يتم ذلك في إطار برنامج لإصلاح المالية العامة على المدى المتوسط إلى الطويل.

وينبغي إجراء إصلاحات في المجال التشريعي وغيره من المجالات لتحسين مناخ الأعمال وفرص العمل للمواطنين الكويتيين. وفي هذا الصدد، ينبغي توجيه اهتمام خاص للنهوض بالنظام التعليمي حتى يكون أكثر توافقاً مع احتياجات قطاع

الأعمال. وينبغي تعزيز حوكمة الشركات عن طريق تقوية المؤسسات من حيث تشكيل أعضاء مجلس الإدارة وأدوارهم، وفرض التنفيذ الملائم لمعايير التدقيق وإعداد البيانات. وعلى الجانب التشريعي، ينبغي أن تواصل السلطات مسيرة تحديث التشريعات لتحسين مناخ الأعمال، مع مراعاة أفضل الممارسات الدولية لتجنب الهفوات التي تعرضت لها التجربة التشريعية مؤخرًا. وأخيرًا، نشجع السلطات على تبسيط إجراءات مزاولة الأعمال ومتطلباتها، عن طريق إخضاعها لمراجعة شاملة.

ونشجع السلطات على مواصلة اليقظة تجاه مخاطر القطاع المالي، القائم منها وما يمكن أن يستجد. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تحافظ على الاستراتيجية التي وضعتها لبناء احتياطات وقائية واحتجاز قسم من الأرباح في البنوك، والاستمرار في تعزيز الرقابة على شركات الاستثمار، ووضع الأدوات اللازمة لتسوية أوضاع هذه الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحرص السلطات، عند وضع أساس تشريعي وطني جديد ومحسّن، على مراعاة الطابع الخاص لعمليات البنك المركزي والحاجة لتعزيز استقلالية هذه العمليات والحفاظ عليها.

وقد حدث تقدم ملحوظ في تحسين النظام الإحصائي الكويتي، لكنه لا يزال يتطلب إدخال تحسينات إضافية. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات على تزويد الإدارة المركزية للإحصاء باحتياجاتها من الموارد.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة لاقتصادات البلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع **الصندوق**. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٧-٢٠١٣

(الحصة: ١ ٣٨١,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: ٣,٥٨ مليون، ديسمبر ٢٠١٠)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٣٧ ٠٣٩ دولار؛ ٢٠١٠ مقدر)

(معدل الفقر: لا ينطبق)

أهم الصادرات: النفط والغاز

توقعات		توقعات	أولية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
قطاع النفط والغاز										
مجموعي صادرات النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)										
١٠٥,٤	١١٤,٤	٩٦,٧	٦١,٨	٤٨,٩	٨٢,٦	٥٩,١	٦١,٨	٩٦,٧	١١٤,٤	١٠٥,٤
متوسط أسعار صادرات النفط (دولار أمريكي/برميل)										
١٠٩,٠	١١٣,٤	١٠٣,٣	٧٧,٧	٦١,٥	٩٢,٢	٦٨,٤	٧٧,٧	١٠٣,٣	١١٣,٤	١٠٩,٠
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)										
٢,٨٠	٢,٩٠	٢,٦٦	٢,٣١	٢,٢٦	٢,٦٨	٢,٥٧	٢,٣١	٢,٦٦	٢,٩٠	٢,٨٠
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
الحسابات القومية والأسعار										
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بأسعار السوق، بمليارات الدينارات الكويتية)										
٥٣,٦	٥٤,٣	٤٧,٢	٣٥,٦	٣٠,٥	٣٩,٦	٣٢,٦	٣٥,٦	٤٧,٢	٥٤,٣	٥٣,٦
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بأسعار السوق، بمليارات الدولارات الأمريكية)										
١٩٢,٨	١٩٥,٣	١٧١,٢	١٢٤,٣	١٠٥,٩	١٤٧,٤	١١٤,٧	١٢٤,٣	١٧١,٢	١٩٥,٣	١٩٢,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)										
١,٨	٦,٦	٨,٣	٢,٤	٧,٨-	٤,٣	٦,٤	٢,٤	٨,٣	٦,٦	١,٨
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي النفطي										
٣,٤-	٨,٤	١٤,٩	٠,٧	١٢,٩-	٥,٤	٤,٧-	٠,٧	١٤,٩	٨,٤	٣,٤-
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي										
٥,٢	٥,٥	٤,٥	٣,٤	٤,٨-	٢,٧	١٥,٣	٣,٤	٤,٥	٥,٥	٥,٢
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين										
٤,١	٤,٤	٤,٧	٤,٠	٤,٠	١٠,٦	٥,٥	٤,٠	٤,٧	٤,٤	٤,١
معدل البطالة (المواطنين الكويتيين)										
...	...	٣,٤	٢,٩	٣,٦	٤,٩	٦,١	٢,٩	٣,٤
(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)										
الاستثمار والادخار										
الاستثمار										
١٩,٣	١٦,٧	١٦,٣	١٩,١	١٨,٠	١٧,٦	٢٠,٥	١٩,١	١٦,٣	١٦,٧	١٩,٣
العام										
٦,٦	٥,٤	٤,٩	٥,٣	٤,٨	٣,٥	٣,٣	٥,٣	٤,٩	٥,٤	٦,٦
الخاص ^١										
١٢,٧	١١,٣	١١,٤	١٣,٨	١٣,٢	١٤,١	١٧,١	١٣,٨	١١,٤	١١,٣	١٢,٧
إجمالي المدخرات القومية										
٥٨,٨	٦١,٠	٥٧,٧	٤٩,٩	٤٤,٧	٥٨,٥	٥٧,٢	٤٩,٩	٥٧,٧	٦١,٠	٥٨,٨
العامة										
٥٠,٠	٥١,٥	٥٠,٧	٤٩,٣	٥٠,٦	٤٦,٨	٥٥,٢	٤٩,٣	٥٠,٧	٥١,٥	٥٠,٠
الخاصة ^١										
٨,٨	٩,٥	٧,٠	٠,٧	٧,٦-	١١,٧	٢,١	٠,٧	٧,٠	٩,٥	٨,٨
رصيد الاستثمار/الادخار										
٣٩,٥	٤٤,٢	٤١,٤	٣٠,٨	٢٦,٧	٤٠,٩	٣٦,٨	٣٠,٨	٤١,٤	٤٤,٢	٣٩,٥
(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)										
عمليات الموازنة ^٢										
الإيرادات										
٦٥,٣	٦٧,٩	٦٦,٢	٦٤,٠	٦٣,٢	٦٤,٣	٦٨,٠	٦٤,٠	٦٦,٢	٦٧,٩	٦٥,٣
النفطية										
٥٢,٧	٥٦,٣	٥٤,٩	٥١,٨	٥٢,٢	٥٢,٨	٥١,٦	٥١,٨	٥٤,٩	٥٦,٣	٥٢,٧
غير النفطية، بما فيها:										
١٢,٦	١١,٧	١١,٣	١٢,٢	١١,٠	١١,٥	١٦,٤	١٢,٢	١١,٣	١١,٧	١٢,٦
دخل الاستثمار										
٩,٨	٩,٠	٨,٥	٨,٨	٨,١	٨,٧	١٣,١	٨,٨	٨,٥	٩,٠	٩,٨
النفقات										
٤٠,٢	٣٦,٩	٣٥,٦	٤١,٧	٣٥,٠	٤٨,٦	٢٨,١	٤١,٧	٣٥,٦	٣٦,٩	٤٠,٢
المصروفات ^٣										
٣٣,٤	٣١,١	٣٠,٧	٣٦,٤	٣٠,٤	٤٤,١	٢٤,٠	٣٦,٤	٣٠,٧	٣١,١	٣٣,٤
رأس المال										
٦,٨	٥,٨	٤,٩	٥,٣	٤,٦	٤,٤	٤,١	٥,٣	٤,٩	٥,٨	٦,٨
الرصيد										
٢٥,١	٣١,٠	٣٠,٦	٢٢,٣	٢٨,٢	١٥,٨	٣٩,٨	٢٢,٣	٣٠,٦	٣١,٠	٢٥,١
التمويل المحلي										
٠,١-	٠,١-	٠,٥-	٢,٠	١,٧-	٤,٦-	٣,١-	٢,٠	٠,٥-	٠,١-	٠,١-
التمويل الخارجي										
٢٤,٠-	٣٠,٠-	٣٠,٢-	٢٤,٣-	٢٦,٤-	١١,٢-	٣٦,٧-	٢٤,٣-	٣٠,٢-	٣٠,٠-	٢٤,٠-
مجموع الدين الإجمالي (نهاية السنة التقويمية) ^٤										
٣,٨	٣,٧	٤,٣	٥,٧	٦,٧	٥,٣	٧,٠	٥,٧	٤,٣	٣,٧	٣,٨

الكويت: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٧-٢٠١٣

(الحصة: ١ ٣٨١,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

(السكان: ٣,٥٨ مليون، ديسمبر ٢٠١٠)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: ٣٧ ٠٣٩ دولار؛ ٢٠١٠ مقدر)

(معدل الفقر: لا ينطبق)

أهم الصادرات: النفط والغاز

توقعات		توقعات		أولية			
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
(التغيرات % من رصيد النقود بمعناها الواسع في البداية)							
النقود والائتمان							
٤,٢	٤,١	٧,٥	٠,١	٨,٣	١٠,٠	١,١	صافي الأصول الأجنبية ^٥
٩,٠	٤,٤	٢,٨	٢,٠	٧,١	١٩,٢	٣٥,٦	المطالبات على القطاع غير الحكومي
٩,٢	٨,٦	٨,٥	٣,٠	١٣,٤	١٥,٦	١٩,٣	النقود بمعناها الواسع
...	...	٠,٨	٠,٨	١,٤	٣,٣	٥,٢	أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر بالدينار الكويتي (متوسط السنة؛ %)
...	١١,٠	١٦,٤-	٠,٧-	١٠,٠-	٣٨,٠-	٢٤,٧	المؤشر غير المرجح لسوق الأوراق المالية (التغير السنوي %) ^٦
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يذكر خلاف ذلك)							
القطاع الخارجي							
١١٣,٢	١٢١,٧	١٠٤,٣	٦٧,٦	٥٤,٤	٨٧,٠	٦٢,٦	صادرات السلع
٧,٨	٧,٣	٧,٦	٥,٨	٥,٥	٤,٤	٣,٥	منها: الصادرات غير النفطية
٧,٢	٤,٢-	٣٠,٠	٥,٧	٢٦,٥	٢٥,١	٦,٤	التغير السنوي %
٢٤,٩-	٢٣,٣-	٢٢,٠-	٢٠,١-	١٨,٥-	٢٢,٩-	١٩,١-	واردات السلع
٦,٩	٥,٩	٩,٤	٨,٣	١٩,٢-	٢٠,٠	١٧,٧	التغير السنوي %
٧٦,٢	٨٦,٤	٧٠,٨	٣٨,٣	٢٨,٣	٦٠,٢	٤٢,٢	الحساب الجاري
٣٩,٥	٤٤,٢	٤١,٤	٣٠,٨	٢٦,٧	٤٠,٩	٣٦,٨	% من إجمالي الناتج المحلي
...	٣١,١	٤٥,٥	٦٠,٥	٥٧,٦	الدين الخارجي يشمل القطاع الخاص
٢٦,٥	٢٤,٨	٢٣,٠	١٨,٧	١٧,٧	١٦,٧	١٥,٩	الأصول الاحتياطية الدولية ^٧
٧,١	٧,١	٧,٠	٦,٤	٦,٦	٥,٣	٥,٩	بشهور و واردات السلع والخدمات
بنود للتذكرة:							
...	...	٣,٦٣	٣,٤٩	٣,٤٨	٣,٧٢	٣,٥٢	سعر الصرف (دولار أمريكي لكل دينار كويتي، متوسط الفترة)
...	...	٠,٣	٠,٣-	٣,٦-	٢,٩	٢,١-	سعر الصرف الفعلي الاسمي (متوسط الفترة)
...	١,٥	٠,٩	١,٢-	٧,٩	٠,٢-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (متوسط الفترة)
...	...	AA	AA-	AA-	AA-	AA-	التصنيف السيادي (ستاندرد آند بور)

المصادر: البيانات المقدمة من السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يشمل كيانات حكومية أيضا.^٢ تنتهي السنة المالية الكويتية في ٣١ مارس؛ فمثلا، يشير عام ٢٠٠٧ إلى السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨.^٣ في ٢٠٠٧/٢٠٠٦ تم تحويل مبلغ ٢ مليار دينار كويتي لتغطية جزء من العجز الاكتواري في صندوق معاشات التقاعد العام.

وفي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تم تحويل مبلغ ٥,٥ مليار دينار، وتتضمن الموازنة تحويل ١,١ مليار دينار سنويا من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥.

^٤ لا يشمل دين صندوق الثروة الكويتي المتعلق بعمليات إدارة الأصول.^٥ لا يشمل حقوق السحب الخاصة ورصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.^٦ بالنسبة لعام ٢٠١٢، التغير في سوق الأوراق المالية حسب الوضع في ٩ مايو ٢٠١٢.^٧ لا تشمل الأصول الخارجية لدى الهيئة العامة للاستثمار.